

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة المسيلة

مذكرة لنيل شهادة الماستر في الإدارة المحلية

المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية دراسة حالة بلدية برهوم (2018-2021)

تحت إشراف:

د.رداوي عبد المالك

من إعداد:

- رزيق صباح

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
غربي عزوز	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحن 1
رداوي عبد المالك	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفا
زايدي عبد العزيز	أستاذ تعليم العالي	جامعة المسيلة	ممتحن 2

السنة الجامعية : 2021/2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا اله إلا الله هو المبدئ والمعيد،
ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقران المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه
أجمعين .

والحمد لله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل
المتوكلون .

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله نتقدم بأحر تشكراتنا إلى :

- الأستاذ المشرف رداوي عبد المالك على قبوله الإشراف على هذه الدراسة و على النصائح و
الإرشادات التي أنارت لي الطريق و يسرت لي الصعاب و أيضا إلى زوجته الكريمة الأستاذة بونوة
نادية حفظها الله و رعاها، كما نشكر الأستاذ شريف مراد و الأستاذ فلاك نور الدين على ما قدموه
لي من توجيهات.

- أساتذة كلية العلوم السياسية لجامعة المسيلة على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.
وإلى كل من ساعدنا من بعيد أو من قريب في إنجاز هذه الدراسة كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر
الخالص إلى رئيس بلدية برهوم و أعضاء المجلس الشعبي البلدي و موظفي البلدية كل باسمه على
جميع التسهيلات المقدمة

الإهداء

.. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء، إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلوالدتي العزيزة حورية.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشي من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز عامر.

إلى زوجي الكريم مروان الذي كان له فضل كبير في انجاز هذه المذكرة بما يسره لي من جو مناسب للبحث و التفكير جزاه الله كل خير

إلى أولادي الأعزاء الين أرى في عيونهم سعادة الحياة إلي بنتاي الحنونتين أنفال و كوثر و إلى صغيري الكتكوت يوسف إسلام حفظهم الله و رعاهم

إلى أختي العزيزة و الطيبة نزيهة و ابنتها حنين

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكراهم فؤادي إلى إختوتي الأعزاء عبد الحكيم زيدان فارس سفيان اليامين و زوجاتهم و أولادهم .

إلى من تحلو بالإخاء وتميزوا بالوفاء والعطاء إلى ينابيع الأخوة الذين لم تلدهم أمني صديقتاي: غنية وسام سامية حفيزة نوال صوفيا رشيدة

إلى أستاذي القدير وإلى كل من كانوا سندا لنا من قريب أو من بعيد وإلى من كانوا معنا على طريق النجاح والخير إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم.

قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	يوضح مساحة بلدية برهوم	61ك
02	الوضعية المالية للمشاريع 2018 في إطار PCD	67-68-69
03	وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة إلى غاية: 2019/05/06	71-72-73
04	الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2020	75
05	الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021	76
06	مجموع المبالغ المرصودة لسنوات 2018-2021	77

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	طبيعة العلاقة بين التمويل المركزي للجماعات المحلية، الاستقلالية والتنمية المحلية	22
02	يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم	63

مقدمة

يشكل موضوع التنمية المحلية بصفة خاصة و التنمية الوطنية بصفة عامة من أبرز المحاور التي تعنى باهتمام رجال السياسة والباحثين باختلاف تخصصاتهم العمرانية الاجتماعية أو الاقتصادية ، حيث كل تخصص يعالج موضوع التخطيط و الحوكمة بمنظوره الخاص وبمفاهيم مغايرة للتخصصات الأخرى ، لكن بالرغم من الاختلاف إلا انه تتفق جل العلوم والتخصصات في ضرورة إيجاد حلول واليات فعالة في تلبية حاجيات السكان والتي تعد الشغل الشاغل للمنتخبين المحليين والأفراد من أجل تحقيق الاستقرار والتنمية .

تعد نظم التخطيط و آليات التهيئة الحضرية المتبعة في الوقت الحاضر غير كفيلة لمسايرة التحديات الحضرية للقرن الواحد والعشرين على غرار الأخطار الطبيعية وعدم تحكمها في ظاهرتي النمو الحضري والتحضر اللتين تشكلان تحدي القرن.

كما ساهمت هذه النظم والآليات في تذبذب فرص التنمية بين الإقليم والتجمعات الحضرية ، إضافة إلى ذلك فان مجمل الأدوات الخاصة بالتخطيط المحلي للتنمية قد أخفقت إلى حد كبير في تخطيط المدن وفق هوية المجتمع وخصائص المجال، ويفسر هذا الإخفاق غياب الوسائل المادية بفعل السياسات التنموية المنتهجة من طرف الدول لصالح الجماعات المحلية التي عادت ما تكون عبارة عن إعانات محدودة، كما نجد أن الجماعات المحلية لا تستفيد من الضريبة المحلية مما جعل التنمية المحلية رهينة هذه الإعانات، أو ما يسمى بالبرامج التنموية التي تخضع لمعايير حسابية لا تتماشى مع متطلبات وخصوصيات الأقاليم المحلية ، من جهة أخرى التباين الكبير بين ما تتضمنه المخططات التنموية والواقع الناتج عن نقص في إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد هذه المخططات ساهم في تزايد مظاهر التهميش التنموي ، كما تتضح هنا ضرورة إعادة النظر في برمجة المشاريع التنموية وذلك لتحقيق مشاريع حضرية مستدامة، مبنية على مبدأ الشراكة بين مختلف المتدخلين والفاعلين في مجال التخطيط التنموي المحلي لحل المشاكل ، لأن المخططات البلدية للتنمية ظهرت لتكون مسؤولة على العمل التنموي ، فللتنمية دور كبير في تطور ورقي المجتمعات التي تسعى إليه مختلف الحكومات للوصول إلى درجة متقدمة من الرفاهية في مختلف الجوانب للمجتمع، فتعد المخططات البلدية للتنمية من أهم البرامج والتي تهدف إلى بناء وتكييف البرامج التنموية كما تعد أهم الوسائل التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المسطرة في مجرى التنمية المحلية، وتعتبر من أهم السبل التي تعمل على امتصاص المشاكل الاجتماعية من خلال التخطيط للمشاريع التنموية ، حيث يعتبر هذا الأخير أهم المهام الإدارية في المنظمات ، والمشاريع المختلفة ، حيث يوفر معلومات دقيقة تساعد على التنبؤ بالمستقبل ، ويحدد ما هو مطلوب من الوظائف ، كما يسمح للإدارة بتحديد الأهداف المرجوة لتحقيق التنمية و الاستفادة المطلوبة في العمل ، لان التخطيط يتصف بالاستمرارية وهو أولى الخطوات التي يجب على

البلدية إتباعها ، سعيًا لتحقيق التنمية المحلية من خلال هذه المخططات ، حيث يعتبر الاهتمام بها من الأمور الاجتماعية القديمة التي حرصت أغلب الدول والحكومات على متابعتها والتأكد من تطبيقها بشكل صحيح فهي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي ، حيث تكون مستمرة وتتخذ أشكالًا مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاهية والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته .

أولاً : أهمية الموضوع :

تنبع أهمية البحث من أهمية موضوعه ، وهو دور المخططات البلدية في تحقيق التنمية ، ذلك الاهتمام المتزايد بموضوع التنمية واعتبار البلدية النواة الأساسية لتحقيق التنمية من خلال المخططات البلدية لأجل تحقق احتياجات المجتمع وتحقيق طموحات ورغبات المواطنين .

ثانياً : أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

- إبراز الأهمية والدور الذي تلعبه المخططات البلدية في تحقيق التنمية المحلية.
 - تحديد كيفية تفاعل مخططات التنمية على أرض الواقع.
 - إيضاح إلى أي مدى طبقت هذه المخططات والبرامج في واقع المجتمع.
 - التعرف على واقع البرامج التنموية في بلدية برهوم.
- التعرف على المخططات البلدية للتنمية، والتنمية المحلية؛ إبراز دور المخططات التنموية في تحقيق التنمية؛ معرفة واقع التنمية المحلية ببلدية برهوم.

ثالثاً : الإشكالية :

إن التنمية الاقتصادية تستهدف في النهاية إلى تجاوز حالة التخلف التي تعيش فيها هذه الجماعات مما يضمن الاستمرار في عمران المناطق و التطور الاجتماعي والثقافي للمجتمعات المحلية.

و قد جاء مفهوم التنمية أكثر شمولية وهو المفهوم الذي يحدد مدى تقدم الدولة أو تخلفها اقتصاديا واجتماعيا ودوليا ولذلك تحرص كل الدول ذات الحكم الراشد على التنمية ، حتى يتسنى لها التقدم والتطور الحقيقي الذي يلزم على الدولة أن توفر لكل أفرادها جميعا احتياجاتهم الأساسية من غذاء ومسكن ورعاية وصحة وحماية وأمن.... الخ.

ويجب على الدولة أن يكون لها القدرة على رفع المستوى المعيشي للمواطنين بواسطة رفع الدخل وتقديم فرص العمل والسهر على توفير أفضل نظام التعليمية والاهتمام بكل القيم الاجتماعية والإنسانية وغرس القيم النبيلة في المواطن حيث تعتبر هذه المبادئ عامة لنجاح التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، و لهذا ظهرت المخططات البلدية لتكون مسؤولة على العمل التنموي.

وهذا ما دفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

- كيف تساهم المخططات البلدية للتنمية في التنمية المحلية في الجزائر؟
- من إشكالية للدراسة، وبغية الوصول إلى حلها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالمخططات البلدية للتنمية؟
- ما المقصود بالتنمية المحلية؟
- من هو المخول قانونا لتسيير المخططات البلدية ؟

رابعا :الفرضيات:

كإجابة مبدئية للأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

- أن التنمية المحلية تتحقق من خلال إعداد برامج ومخططات قابلة للتنفيذ.
- التنمية المحلية هي عملية متعددة الأبعاد تتضمن إجراءات وتغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، الاقتصادية، السلوكية والثقافية وكذلك النظم السياسية والإدارية جنبا إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا :المناهج المتبعة :

- نظرا لطبيعة الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي، التاريخي ، تحليل الموضوع ومنهج دراسة الحالة،
- المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة من خلال عرض الإطار المفاهيمي للمخططات البلدية للتنمية والتنمية المحلية،
- المنهج التاريخي من خلال تجميع الأدلة لمخططات بلدية برهوم والعمل على ترتيبها وتصنيفها ونقدها، ثم عرضها في صورة حقائق موثقة، والخروج بمدلولات ساعدت على فهم الموضوع ،
- المنهج التحليلي و ذلك من خلال دراسة تحليلية لعمليات ومشاريع مخططات بلدية برهوم في إطار منهج متكامل و بموضوعية ، و عرض وتحليل المعطيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية برهوم،
- منهج دراسة الحالة وذلك لاختيار حالة مخططات بلدية برهوم لتناولها وفحصها للحصول على نتائج ومعلومات تفصيلية محددة.

سادسا :أسباب اختيار الموضوع :

من أهم الأسباب التي دفعتني لاختيار هذا الموضوع:

أ. اعتبارات شخصية

- الرغبة في التعرف على هذا المجال شخصيا، وتنمية المعارف الذاتية.
- معرف كيفية تسيير البرامج التنموية وكيفية تحقيقها .
- ارتباط الموضوع بالبلدية التي تكتسي أهمية كبيرة في تسيير مختلف جوانب الحياة
- ارتباط الموضوع بطبيعة عملي كوني موظفة في البلدية

ب. اعتبارات موضوعية

- التعرف على المخططات البلدية وما مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المحلية وتحسين الإطار المعيشي للسكان.
- نقص الدراسات في هذا الموضوع.

سابعا :حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية: دراسة وتحليل نتائج المخططات البلدية للتنمية للفترة 2018 – 2021.
- الحدود المكانية: دراسة حالة بلدية برهوم.

ثامنا :الدراسات السابقة :

أما الدراسات السابقة التي تطرق إليها بعض الباحثين مثل هذا الموضوع فيما يلي :

- قام بها الباحث جديدي عتيقة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، سنة 2012/2013 في مذكرة مقدمة النيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة محلية بعنوان إدارة الجماعات المحلية في الجزائر (بلدية بسكرة نموذجاً) بحيث تطرقت الباحثة في دراستها إلى الإدارة المحلية بتحديد مفهوما ومقارنتها مع الحكم المحلي، وإبراز أهم أهداف الإدارة المحلية ومقوماتها. وقامت بالتطرق إلى دراسة تطور نظام الجماعات المحلية في الإدارة الجزائرية، مع إبراز أهم المبادئ التي تركز عليها الإدارة المحلية، وفي الأخير تطرقت إلى دور الهيئات المحلية في تسيير شؤون بلدية بسكرة كتنظيم إداري لا مركزي.¹

¹ جديدي عتيقة، إدارة الجماعات المحلية في الجزائر: بلدية بسكرة نموذجة، مذكرة ماستر غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012/2013

- قام بها الباحث "عثمان عزيزي" بجامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، سنة 2008 في مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية بعنوان (دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية ولاية خنشلة دراسة حالة بلدية قايس وبلدية الرميلة). بحيث تطرق الباحث إلى عرض ماهية التنمية وأبعادها، ودور الإدارة المحلية في مجال تحقيق التنمية المحلية، وقام بدراسة وضعية التنمية المحلية في ولاية خنشلة من خلال إبراز وضعية التنمية في بلدية قايس وبلدية الرميلة، من خلال التعريف بالبلديتين وإبراز مصادر تمويلهما وحجمهما، وتطرق لدور المجتمع المحلي في المشاركة مع القائمين على تسيير الشؤون المحلية في أحداث التنمية وخلق الاستقرار الاجتماعي.¹

- قام بها الباحث "حنفري خيضر" بجامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير، سنة 2010/2011 في أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بعنوان: (تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق) بحيث تناول الباحث في دراسته تعريف التنمية المحلية، ونظريات ومقومات وأهداف التنمية المحلية، ثم تطرق إلى مفهوم التمويل المحلي ومصادره وعلاقة التنمية المحلية به

- عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية في ولاية خنشلة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008). بالتمويل المحلي، وركز على تطور دور الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية، وفي الأخير تطرق إلى تشخيص واقع تمويل التنمية المحلية في الجزائر.²

- قام بها الباحث "شويح بن عثمان" بجامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية سنة 2010/2011، في مذكرة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام، بعنوان (دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية دراسة حالة البلدية) بحيث تطرق الكاتب في دراسته إلى النظام القانوني للجماعات المحلية ونظم إدارتها في الجزائر كوسط للتنمية المحلية، ثم تناول الدور التنموي للبلدية، من خلال إبراز مظاهره وآلياته، وتطبيقاته، مدعمة ذلك بنماذج تطبيقية عن المشاريع التنموية بالبلدية. وأخيرا قام باستخلاص النتائج التي توصل إليها مقترحا مجموعة من الحلول، إدراكا منه بأن التنمية المحلية هي اهتمام يخص جميع أطراف المجتمع.³

¹ عثمان عزيزي، دور الجماعات المحلية في التسيير والتنمية في ولاية خنشلة، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة قسنطينة: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، 2008).

² حنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه غير منشورة (جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2010/2011)

³ شويح عثمان، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية - دراسة حالة البلدية، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة تلمسان: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010/2011)

تاسعا :هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول ، كل فصل ضم مبحثين، وهذا على النحو الآتي:

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم المخطط البلدي

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

الفصل الثاني: مكانة المخطط البلدي للتنمية في التشريع الجزائري

المبحث الأول: الإطار القانوني للمخططات البلدي للتنمية

المبحث الثاني: مراحل إعداد وتسيير المخططات البلدية للتنمية

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لبلدية برهوم

المبحث الأول: تقديم بلدية برهوم

المبحث الثاني: المخططات البلدية للتنمية لبلدية برهوم (2021/2018)

بالإضافة لمقدمة وخاتمة



الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

تمهيد:

بعد تحديد إشكالية الدراسة واتضاح المتغيرات ومؤشراتها التي سندرسها في هذا الموضوع ، سنتطرق في هذا الفصل الذي عنوانه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة من خلال المبحثين مفهوم التخطيط الذي سنعرض فيه التعريف وأهمية التخطيط ، وكذلك أنواعه ومراحله وأيضاً مبادئه و طرقه والمبحث الثاني مفهوم التنمية المحلية سنعرض تعريف التنمية والتنمية المحلية ، وكذلك خصائص التنمية وأهدافها وأيضاً المقومات ، الركائز ، الأبعاد والأسس للتنمية.

المبحث الاول : مفهوم التخطيط

للتخطيط أهمية كبيرة ويعتبر ضروري في جميع مجالات الحياة وفي أي مستوى ، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة لأنه يحقق الأهداف المسطرة بأقل وقت وجهد ممكن ويهدف إلى تحقيق التنمية.

المطلب الاول : تعريف وأهمية التخطيط

التخطيط هو خطة العمل التي تعتمده الجماعة المحلية القيام بها في كل الميادين، ويعتبر التخطيط منهجا عمليا وأداة فعالة لتجسيد التنمية، فهو عملية توجه الاستثمار في طاقات المجتمع وموارده عن طريق برامج تعد من قبل الخبراء والمختصين تراعي فيها ظروف وبيئة الجماعة المحلية المعنية بفعل التنمية، وأهميته في تحسين أوضاع المجتمع على كافة الأصعدة والمستويات.

أولا تعريف التخطيط

يعرف التخطيط في مفهومه العام بأنه: مجموعة من التدابير المحددة التي تتخذ من أجل تحقيق هدف معين ومن هنا فإنه يتميز بالنظرة المستقبلية والتنبؤ بمختلف المشكلات التي يمكن مواجهتها والتحضير للحلول في حال وقوع هذه المشكلات.

ويعرفه هيمز بأنه: "عملية إدارية متشابهة تتضمن البحث والمناقشة، والإتقان ثم العمل من أجل تحقيق الأهداف التي تنظر إليها باعتبارها شيئا مرغوب فيه.¹

وفي حديثنا عن التخطيط ستحيط بمجموعة من التعاريف التي تناولته من مختلف الجوانب :

- "التخطيط دراسات تستند إلى تقديرات نوعية وكمية للمجتمع وموارده القصد منها تكوين صيغة مستقبلية ناجحة -" هو الأسلوب العلمي الذي يسعى إلى تحقيق أهداف محددة بغية رفع المستوى المعيشي والثقافي للإنسان وهو يتضمن تعبئة الموارد البشرية والمادية واستخدامها بكفاءة مالية لتلبية احتياجات المجتمع المتزايدة"

- "هو وسيلة عملية لتجميع القوى وتنسيق الجهود وتنظيم النشاط الذي تبذله جماعة من الجماعات في إطار واحد مع تكامل الأهداف وتحديد المواقف، بحيث يمكن الانتفاع بقدرات وإمكانات الأفراد واستغلال إمكانيات البيئة والإفادة من تجارب الماضي ووسائل الحاضر، للوصول إلى أهداف تقابل حاجات المجتمع وتحقق ارتقاءه إلى حياة اجتماعية أفضل."

- "هو مجموعة إجراءات تتخذ لتحقيق أهداف، معينة من الإمكانيات المادية والبشرية المتوفرة بوسائل قياسية."²

¹ أحمد عبد الطيب، التخطيط التربوي، ط1، لإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1999، ص33.

² رمزي أحمد عبد الحية، التخطيط التربوي ماهيته مبرراته وأسس، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. 2006، ص28.

ونكتفي بهذا القدر من التعريفات وما يمكن استنتاجه هو أن عملية التخطيط تهدف للتحضير للمستقبل من خلال الإمكانيات المتاحة سواء كانت مادية أو معنوية، أو بشرية فهو عملية هادفة تبين مختلف المشكلات المتوقعة وكيفية التعامل معها في مختلف المجالات، وتمكن المشرفين من ضبط عملية التنمية الشاملة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الأهداف، وعلى أحسن مستوى من الأداء.

ثانياً : أهمية التخطيط

للتخطيط أهمية بالغة ، حيث إنه المنهج العلمي لسير العمل في ضوء خطوات متتابعة و هو النشاط الأساسي الذي تنتهجه الإدارة كمدخل لحل مشاكلها المختلفة ، وحينما يفكر المخطط في وضع خطة إدارية أو إنتاجية أو تسويقية أو ما شابه ذلك ، فإنه يحاول أن يتوقع ويستشرف المستقبل مستعيناً على ذلك باستقرار الماضي البعيد والحاضر وتحليل المتغيرات الحاضرة لكي تلعب دوراً رئيسياً وملموساً وفي هذا يقول فايول : (إن التخطيط يعني التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل مع الاستعداد لهذا المستقبل) ، وسوء التخطيط أو غياب التخطيط يجعل الأمور تسير في عشوائية وارتجالية مما يؤدي إلى سوء استغلال الأموال ، وكذلك ضياع الجهود سدى¹.

وقد حصر رواد الإدارة فوائد عديدة تعود من تطبيق التخطيط السليم نلخصها فيما يأتي:

أ. تحديد الأهداف:

لابد من تحديد الهدف أو الأهداف لأنها النهايات أو النتائج المطلوب تحقيقها في المستقبل ، كما أنه من الضروري توضيح هذه الأهداف للأفراد والمرءوسين الذين سوف يعملون ويعانون على تحقيقها ، ومما لا شك فيه أن الأهداف هي المرشد الذي يهدي المنظمة إلى الطريق المنشود وإلى وضع المعيار السليم لتقوم الأداء الوظيفي بما يؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة المنظمة والعاملين فيها.

ب. التنبؤ بالمستقبل:

إن ما يخفيه الغيب والمستقبل لنا لا يعلمه إلا الله ، ولكن دراسة العوامل والمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية وإعداد خطة منظمة منطقية تساعد على درء الخطر المتوقع وتفادي ما يحتويه المستقبل من مشكلات.

ت. الترابط المنطقي للقرارات:

إن بلورة الأهداف ووضوحها يؤدي إلى الترابط بين القرارات الصادرة من الرئيس إلى المرءوسين وكذلك الترابط بين الأهداف الكلية والأساسية للمنظمة بصفة عامة.

¹ مبروك ساحلي ، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط ، جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، تخصص قانون اداري، السنة الجامعية 2017/2018، صفحة 2.

ث. التنسيق:

يساعد التخطيط على تنسيق الجهود البشرية بحيث تصب جميع الأهداف الفرعية في الهدف الرئيسي للمنظمة ، وبذلك تتضافر جميع الجهود وتتوحد في سبيل تحقيق الغاية.

ج. - الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة:

يساعد التخطيط على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من عناصر الإنتاج (الموارد المالية ، القوى البشرية ، المواد الخام ، الإدارة) بحيث نحصل منها على أكبر منفعة ممكنة بأقل تكلفة ممكنة.

ح. الرقابة المحكمة:

يسهل التخطيط عملية الرقابة الداخلية والخارجية للمنظمة ويرفع من مستوى أدائها وكفاءتها وذلك لمتابعة تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً ، كما يجعل من السير قياس النتائج وفقاً لتلك المعايير.

خ. تقويم الأداء:

يساعد التخطيط على تقويم الأداء ويرفع من الكفاءة والفعالية الإدارية ويرشد المدير والقادة إلى القرارات الصائبة ، وذلك لتحقيق الأهداف المخطط بها.

د. تسهيل مهمة القائد:

إن التخطيط يحدد أساليب العمل وتقسيمه والخطوات والإجراءات المطلوب إتباعها مما يجعل الموظفين يعرفون ما هو المطلوب والمتوقع منهم وطريقة إنجازه.

ذ. الرضا والارتياح النفسي للعاملين:

إن الخطة المحكمة والمدروسة ووضوح الأهداف يجعل الموظفين يؤدون واجباتهم بثقة حيث إنهم يسرون في خطة واضحة ومدروسة ومبرجة لذلك يتبعون أفضل الطرق لتحقيقها ، مما يعطيهم شعوراً بالرضا والارتياح النفسي.

المطلب الثاني: أنواع التخطيط ومراحله

التخطيط هو وضع مخطط لتحقيق هدف معين من خلال تحديد الموارد والمهام والجداول لضرورة تحقيقه ، من خلال عدة مراحل ويأخذ عدة أشكال.

أولاً : أنواع التخطيط

هناك عدة أسس يمكننا تصنيف أنواع التخطيط على ضوءها ، وهي الأساس الزمني ، والأساس الوظيفي والأساس الإقطاعي والأساس الإقليمي وذلك على النحو التالي¹:

أ. الأساس الزمني:

وينقسم التخطيط وفقاً للفترة الزمنية التي تستغرقها الخطة إلى ثلاثة أنواع هي:

1. التخطيط قصير الأجل:

وهو الذي يحاول أن يخطط لفترة لا تزيد عن سنتين في أطول الحالات وغالباً ما تكون الفترة المحددة سنة واحدة فقط أو أقل ، وهذا النوع من التخطيط يتعلق بالمستقبل القريب ويهدف هذا التخطيط إلى معالجة الأزمات الطارئة التي قد تستمر لمدة قصيرة والتغلب عليها ، وغالباً ما يستخدم هذا النوع من التخطيط عند إقامة مشروع عام بقصد حل مشكلة قائمة بذاتها ، وكلما قصرت المدة الزمنية للخطة كلما كان في إمكان الإدارة التحكم فيها وتنفيذها بدقة وذلك لسهولة وضع التصور والشكل الكلي للمستقبل القريب والتنبؤ به.

2. التخطيط متوسط الأجل:

وهو الذي يغطي فترة تتراوح في معظم الأحيان بين ثلاث وخمس سنوات ، أما المدى المألوف لمثل هذه الخطط عادة فهو التخطيط لمدة خمس سنوات ، ويقصد بالتخطيط (متوسط الأجل) ذلك الذي يغطي أكثر من سنة وحتى خمس سنوات .

3. التخطيط طويل الأجل:

يهدف هذا النوع من التخطيط إلى وضع خطط لفترة زمنية طويلة المدى وعادة تستغرق أكثر من خمس سنوات إلى عشرين سنة مقبلة أو أكثر ، وكلما طالت المدة الزمنية للخطة كلما زادت صعوبة التنبؤ بمشاكل المستقبل وأخذها في الحسبان ، ولكن الإداري والقائد الفعال هو الذي يصل إلى التنبؤ المعقول والقريب من الدقة على أن يجعل الخطة تتسم بالمرونة المطلوبة للتمشي مع متغيرات الزمن أثناء التنفيذ.

¹ عبد الله عقيل جاسم ، التخطيط الاقتصادي، الأردن، دار مجدلاوي للنشر، 1999، ص33-34.

وللتخطيط طويل الأجل فوائد كثيرة منها¹:

- إن النظرة الطموحة والمستقبلية ذات الهدف البعيد تقلل من حدة المصاعب التي تنشأ خلال فترة التنفيذ في المدى القصير.
- تجعل التطور يسير في خطى مدروسة ، ويطبق وينفذ بشكل تدريجي.
- تسهل على الناس المتأثرين بالتخطيط التطويري عملية التعايش والتأقلم معه.

ب. الأساس الوظيفي:

هنا نقسم التخطيط إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1. التخطيط التطويري:

ويقصد بالتخطيط التطويري وضع الخطط المتعلقة بالتحسينات وإدخال التحسينات في طريقة سير العمل وإتباع الأساليب العملية الحديثة في إنجاز المهمة من أجل رفع المستوى الإنتاجي والأداء الوظيفي للموظفين.

2. التخطيط التنظيمي:

ويتعلق بوضع الهياكل والخرائط التنظيمية وتحديد طريقة سير العمل وطرق الاتصالات بين أقسام المنظمة ووحداتها الإدارية ، وكذلك تحديد الصلاحيات والسلطات الإدارية للموظفين بحكم مسميات الوظائف المختلفة.

3. التخطيط البشري:

ويشمل الدراسة والتحليل والتنمية الشاملة للقوى العاملة في المنظمة كما وكيفاً وتنمية القدرات الفردية ووضع الجداول النسبية والإحصائية لمعرفة الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية على اختلاف مجالاتها وتخصصاتها ومستوياتها.

ثانياً : مراحل التخطيط

يساهم التخطيط في رسم وتحديد الرؤية الواضحة وذلك بغرض تحقيق أهداف معينة، ومن الملاحظ أن عملية التخطيط تمر على مجموعة من المراحل والتي تتمثل في:

تمر عملية التخطيط بأربع مراحل، وهي:

¹ موسى يوسف حميس، مدخل إلى التخطيط، الأردن، دار الشروق، 1999، ص23.

أ. المرحلة التمهيديّة، وهي المرحلة التي تتمثل بتحديد الأهداف التي تسعى الخطة العامة للمنظمة لتحقيقها ويكون تحديد هذه الأهداف مبنياً على ما يتوفر من إمكانيات مادية وبشرية، والتأكد منها ومراجعتها قبل تأكيدها في الشكل النهائي لها.

ب. المرحلة التفصيلية، وفي هذه المرحلة يتم رسم الأهداف وتحديداتها في كافة المجالات التي تضمها خطة المنظمة بكل دقة وشمول وتفصيل، وتكون هذه المرحلة بمثابة البداية الفعلية لبدء تنفيذ الممارسات الفنية. رسم أبعاد الإطار الخاص بخطة المنظمة والتفرع بالخطط في كافة المجالات الفرعية.

ت. مرحلة رسم الخطة وإقرارها للبدء بمناقشة هذه الخطة بعد أن ينتهي الحال بها إلى الصورة النهائية، التي يرسمها جميع أصحاب العلاقة بعملية التخطيط والتنفيذ والسعي لإدخال بعض التعديلات المناسبة عليها إن لزم الأمر.

ث. البدء بتوزيع المهام على أصحاب العلاقة بها واستكمال جميع الإجراءات التي يتوجب عليهم إنجازها سعياً لتحقيق الأهداف المنشودة.

ج. التقويم والمتابعة: ¹ وقد يتطلب تجزئة الخطة وبيان متطلبات سواء كانت المتطلبات مالية أو بشرية أو فنية ، أما المتابعة فقد تأخذ أشكالاً متعددة وبأساليب مختلفة ولكنها لا تخرج عن متابعة التنفيذ ، وتشخيص الانحرافات بهدف تصحيحها .

المطلب الثالث : مبادئ التخطيط.

نظر للأهمية التي يتسم بها التخطيط في تحقيق أهداف المؤسسة باعتباره الوسيلة الأساسية التي تستطيع الإدارة من خلال إدارتها ترشيد إمكانياتها البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية بالشكل الذي يسهم في تحقيق أهدافها ، وباعتباره أحد الوظائف الإدارية في المنظمات المختلفة ، فإنه لا يمكن أن يكون بالشكل السليم دون أن يستند إلى عدد من المبادئ الأساسية وهي كما يأتي: ²

أ. تحديد الأهداف :

تنشأ المنظمات لتحقيق أهداف معينة وهي تخلق بفعل إرادي لمجموعة من الأفراد وتنبع الأهداف من رسالة المؤسسة إلى المجتمع ، وتتحدد الأخيرة في الإجابة على جملة تساؤلات أساسية منها لماذا تأسست المؤسسة وما هي طبيعة نشاطها ، وما هو نوع الزبائن الذين تخدمهم ، وما هي القيم والاسباقيات التي تعمل المؤسسة على

¹ إبراهيم محمود عبد المقصودة ، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية ، الإسكندرية ، دار الوفاء لنغيا الطباعة والنشر، الطبعة 1، ص 16-17.

² محمد حسن أحمد، إدارة التخطيط والتنظيم، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 21.

العمل بموجبها أو تلبيتها ، وتتفاوت الأهداف من منظمة إلى الأخرى ، وهي غالبا ما تكون مجموعة ، أي أكثر من هدف واحد ومن الأهداف ما هو طويل الأجل وهو الأساسي الذي تنطلق منه عملية صياغة الأهداف ، كما أن طول الأجل يتوافق مع سعة الأهداف .

ومن الضروري أن تكون الأهداف واضحة لكل المستويات في الهيكل التنظيمي و قابلة للفهم ، وبالتالي يمكن استخدامها في صياغة الخطط ، وفي رقابة تنفيذها لاحقا.¹

ب. الواقعية:

يعد مبدأ الواقعية من أهم المبادئ الأساسية لنجاح مهمة التخطيط ، لا سيما وان واقعية التخطيط يعني أن الخطط الموضوعية لا بد أن تكون ضمن إمكانية المؤسسة الحالية والمتصورة في المستقبل ، من حيث القدرات البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية ، وعدم تجاوزها بالشكل الذي يخرج من واقعية الخطة في التصدي لمتطلبات انجاز المهمات الموكولة للمنظمة ، وبالمقابل فإنه من الضروري عدم وضع الخطط المتواضعة التي لا تحقق طموحات إدارة المؤسسة ، وبعبارة أخرى فإن الواقعية تعني ملائمة الخطة لظروف الموقف الذي تعالجه بعيدا عن التفاؤل الموهوم والتشاؤم الذي لا أساس له ، أي أن الخطة يجب أن تقوم على التوقعات المعقولة والمنطقية وعلى الرغم من اعتماد تجارب الماضي بهذا الخصوص إلا أن لكل موقف خطة مستقلة .

ت. شمولية التخطيط :

يعني مفهوم شمولية الخطة احتواء الخطط الموضوعية على جميع الأنشطة والمتغيرات ذات العلاقة ، إذ أن اقتصار الخطة على جانب معين فقط من الأنشطة من شأنه أن يعرقل إمكانية تحقيق الأهداف .

ثم إن عدم الأخذ بالنظر لاعتبار المتغيرات الأخرى المؤثرة في وضع الخطط وتنفيذها من شأنه أن يؤدي إلى عدم تحقيق الأهداف بشكل سليم ، ولذا يعد مبدأ شمولية الخطة من المبادئ الأساسية في هذا الخصوص

ث. استمرارية التخطيط .

يشير مبدأ استمرارية التخطيط إلى أن الخطط الموضوعية لا تنتهي بمجرد تحديد الأهداف ووضع الخطط بل يعقب عملية التخطيط قيام المؤسسة بتنفيذ الخطة ، ثم رقابة عمليات التنفيذ بغية معالجة جوانب الانحراف الحاصلة في عملية التنفيذ ، لذلك فالخطط الموضوعية لا تحقق أهداف المؤسسة إلا إذا أتممت بالاستمرارية .

¹ خليل محمد حسن الشماع، خضير كاضم حمود: نظرية المؤسسة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2007، ص411.

ج. المرونة

يتضمن مبدأ المرونة قدرة الخطط المعتمدة على استيعاب التغيرات و المعطيات و المواقف الجديدة ، واحتمالاتها بدون إجراء تعديلات جذرية فيها ، وهذا يعني إمكانية إحداث التغيرات لمواجهة المستجدات بدون أن تتكبد المؤسسة نفقات إضافية ملحوظة وتتطلب مثل هذه المرونة وضع الاحتياطات التي من شأنها أن تجعل الخطة مرنة تجاه التغيرات الظرفية المحتملة وبالتالي معالجة الاحتمالات التي ترافق تنفيذ الخطط بما في ذلك ردود فعل التقسيمات و الأفراد تجاهها . غير أن التأكيد على المرونة لا يعني تبديل الخطط لأي سبب . فالأصل هو المحافظة على الخطط .

ح. المشاركة في وضع الخطط

التخطيط عمل جماعي ، يتطلب الإفادة من وجهات النظر المتعدد وبخاصة من العاملين في المؤسسة ، لأنهم يعدون الخطط بحماسة الميدان ، وبالخبرات والتجارب المكتسبة وقد أصبح من الثابت الآن أن مشاركة الأفراد في وضع الخطط يجعلها أكثر نجاحا لا في مرحلة الصياغة فحسب ، وإنما كذلك في مرحلة التنفيذ ، لان الأفراد يتحمسون لتنفيذ ما أسهموا بصياغته ولو أن ما أخذ من آرائهم في الصياغة كان جزئيا ، وتعني المشاركة كذلك أن الخطط تعد في نسقين ، نازل (أهداف عريضة تفصل تدريجيا إلى المستويات الأدنى ، وذلك في إطار التوجيهات والتعليمات) ، وصاعد (صياغة الخطط بشكل أولي من قبل المستويات الأدنى ، لكي تتكاثف وتتجمع وتناسق تدريجيا ، وصولا إلى المستويات الأعلى)، وبشكل متكرر حتى ينتهي إعداد الخطط وتعتمد للتنفيذ كما أن الخطط هي ، أساسا عمل إنساني له دوافعه السلوكية المرتبطة بحوافز العمل ، فهي ليست مجرد أرقام وتنبؤات كمية .

خ. الدقة.

أي أن تكون الخطط دقيقة في بياناتها التي تعتمد عليها ، سواء ، كانت حول الموارد البشرية أو المالية أو المادية ، ولا بد أن تكون البيانات صحيحة وحديثة قدر المستطاع

د. البساطة.

لا بد وان تتميز الخطط الموضوعة بالبساطة وعدم التعقيد في جميع مراحلها وأجزائها و أن توضع على اسس منطقية تتفادى الارتباك والتأويل ، وأن تكون واضحة الفهم من قبل المنفذين بذات المعنى الذي حدده المخطط.¹

المطلب الرابع: طرق التخطيط²:

¹ خليل محمد حسن الشماع، خضير كاضم حمود، المرجع السابق، ص 413.

² هبة زيادي ، دور المخططات التنموية والبرامج الاستثمارية العمومية في ترقية التنمية المحلية، رسالة ماجستير، عين تموشنت، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب، معهد العلوم الاقتصادية، تخصص استراتيجية وإدارة الموارد البشرية، 2015/2016 ، ص 11.

يعتبر التخطيط منهجا ونهجاً علمياً وفنياً يهدف إلى تحقيق أقصى تنمية ممكنة في المجتمع بأقل تكلفة ممكنة وأقرب مدى زمني مستطاع ، وتتوقف كفاءة هذا المنهج بالدرجة الأولى على نوعية الأدوات التخطيطية فيه وعلى الطرق التي يختارها المخططون لهذا الغرض ، ويمكن أن نذكر أربع طرق للتخطيط وهي :

أولاً : الطريقة الأمثلة

يسعى التخطيط إلى تحقيق أفضل المنجزات التي يستطيع أن يبلغها المجتمع في حدود الموارد المتاحة خلال فترة زمنية معينة مع التوفير ما أمكن في تكاليف هذه المنجزات وبخاصة الموارد النادرة منها ، لذا فإن الأسلوب الذي يتبعه المخطط لابد وأن يساعده على تحقيق ذلك من هذا المنطلق يميل بعض المفكرين إلى إتباع أسلوب يأخذ بغيات المجتمع جميعاً ويحصر الموارد المتاحة وإمكاناتها القصوى في آن واحد ويعمل على تنظيم ما ليحقق الربح والرفاهية الغاية من ذلك تصغير التكاليف ويعرف هذا الأسلوب بأسلوب المثلية حيث أنه يبحث عن الحل الأمثل للنموذج وهو يحتاج إلى قدر كبير من المعلومات التي يجب أن تكون على قدر كاف من التماثل بالنسبة إلى كل الجوانب ، وتحتاج هذه الطريقة في تطبيقها إلى أساليب رياضية متقدمة كأساليب البرمجة الخطية وغير الخطية وإلى آلات الحاسبة الكترونية ذات طاقة عالية للتمكن من المعالجة لهذا الكم الهائل من المعلومات بصورة آلية يترتب تطبيق هذه الطريقة إعطاء بيانات ذات مواصفات كمية أولية على الظواهر الوصفية ، كما أن التماثل المطلوب في البيانات يثير مشاكل عديدة وخاصة في الدول النامية .

ثانياً : الطريقة التصويرية :

إن ضخامة العمليات الحسابية اللازمة عند إتباع طريقة المثلية تسعى كما ذكرنا الأجهزة الالكترونية متطورة ، ذات طاقة هائلة لا تتوفر لدى الكثير من الدول ، الأمر الذي دعى المخططون فيها إلى إتباع أسلوب رياضي آخر يقوم على حساب عدد من النماذج البديلة التي تبني كلمنها على مجموعة مختلفة من الفروض و إلى جانب هذه الميزة في الحسابات فإن الأسلوب يمكن المخطط من معالجة مشكلة عملية أساسية ناجحة عن صعوبة التوفيق بين غايات المجتمع المتضاربة وعن عدم تعيين الأجهزة لحقيقة النتائج المترتبة ، يطلق على هذه الطريقة اسم الأسلوب التصويري في التخطيط ، حيث تقوم على تصوير مواقف افتراضية مختلفة من قبل حدوثها بالفعل ويلاحظ أي حجم النموذج الرياضي المستخدم في هذه الحالة يمكن أن يأخذ أي قدر نشاءه من إجمال أو التفصيل ، و يستخدم عند مناقشة العديد من القضايا التخطيطية .

ثالثاً : طريقة التخطيط على مراحل :

هروباً من الخوض في مشاكل الأساليب المتقدمة للتخطيط السابق عرضها والتي تسعى إلى الحصول على الحل المتكامل يحدد جميع معالم إطار الخطة في آن واحد ، يسعى المخططون إلى الحل الأبسط بإتباع أسلوب يتم العمل فيه على مراحل متتالية ، تقرب كل مرحلة من مراحلها من الصورة النهائية بالدرجة أكبر يبدأ العمل في هذا

الأسلوب بالمرحلة شديدة الإجمال تساعد على تلمس الاتجاهات التي يجري العمل فيها خلال المرحلة التالية الأكثر تفضيلاً وهكذا حتى نصل إلى الصورة النهائية المطلوبة مع ضمان تنسيقها واتفاقها مع الغايات والأهداف المرجوة تحقيقها بجدد أقل في المرحلة الإجمالية ، تبدأ هذه الطريقة بعد تحديد الأهداف والإطار العام للخطة بوضع تصور معين للإطار التفصيلي تشرك في إعداد جميع الأجهزة التخطيطية في الدول ثم يقوم جهاز مركزي للتخطيط بدراسة مدى تناسق هذا الإطار أو تضاربه .

رابعا :طريقة تحديد الأهداف:

تعتمد هذه الطريقة أولاً على تحديد مجموعة الأهداف الأولية العامة ثم ينسب منها الأهداف المشتقة عن طريق تطبيق المناهج الرياضية كما في طريقة الأمثلة بحيث تمكن الحصول على الإجماليات الأساسية العامة للاقتصاد القومي ، كما تتضح أيضاً البدائل التخطيطية التنموية وبهذا نكون قد حصلنا على الإطار العام للخطة.

المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية

أصبحت المجتمعات المحلية تحظى باهتمام كبير في معظم الدول النامية خاصة، وهذا لما يتوفر لديها من إمكانيات يمكن أن تستغل وتصبح بذلك هذه المجتمعات كوسيلة فعالة في تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني، وباعتبار التنمية المحلية هي قاعدة أساسية في التنمية الوطنية فإن الهدف هو تحقيق العدالة والتوازن الجهوي بين مختلف المناطق، لذلك سنتناول في هذا المبحث الأول مختلف تعاريف التنمية المحلية، خصائصها وأهدافها وكذا مقومات التنمية المحلية.

المطلب الأول :تعريف التنمية والتنمية المحلية

التنمية عنصر أساسي للاستقرار والتنمية البشرية والاجتماعية ، وهي عملية تنمية مستمرة شاملة أو جزئية وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الارتقاء بظروف الإنسان إلى الرفاهية والاستقرار والتنمية.

أولاً: تعريف التنمية:

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معين « ومن الناحية اللغوية أيضاً يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلاً في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين، فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سيرة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عوامل الإنتاج و تفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، و يرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة و ارتفاع إنتاجية العمل و إنتاجية كل من هذه العوامل.¹

¹ عصام فوزي ، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 1995، ص142.

أو هي العملية التي تبذل بقصد وفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم « سواء كانوا في مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن يكسب كل منهما قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات¹ فالتنمية في نمو مدروس على أسس علمية، والذي قيست أبعاده بمقاييس علمية، سواء كانت تنمية شاملة، أو تنمية في أحد الميادين الرئيسية مثل الميدان الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي، أو الميادين الفرعية كالتنمية الزراعية أو التنمية الصناعية.

كما أن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها العمليات مخططة وموجهة تحدث تغييرا في المجتمع لتحسين ظروفه وظروف أفراد من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق الاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات المتاحة لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للأفراد².

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن عملية التنمية في تطبيق لسياسة عامة للدولة مع مراعاة خصوصية الأقاليم والقوميات، كما يجب أن تكون هذه السياسة مبنية على أسس علمية ومناهج مدروسة، ويتم التخطيط لها مسبقا من أجل ضمان تنفيذها والتدخل لإزالة العقبات وتذليل المشكلات التي تعترضها، كما نضيف إلى هذه التعاريف ضرورة إشراك أفراد المجتمع كعناصر فاعلة في العملية التنموية وهذا في حد ذاته مكسب لعملية التنمية .

ثانيا: تطور مفهوم التنمية

تشير الكتابات العديدة في مجال التنمية منذ الحرب العالمية الثانية إلى أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين بل أصبح عملية مجتمعية متعددة الأبعاد والجوانب، تنطوي على تغيرات هيكلية وجذرية في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والإدارية، على أن يسير ذلك كله بشكل متوازن تماما مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع ثمار تلك التنمية أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي³.

ل الوصول إلى مفهوم التنمية المحلية مر بعدة تطورات مختلفة وتبلور هذا المفهوم وفقا لفترات زمنية معينة، حيث كان يعرف في البداية بمصطلح تنمية المجتمع، والغرض منه هو تنمية المناطق الريفية والمحلية، وعلى الرغم من أن مصطلح تنمية المجتمع مرتبط أساسا بالمجتمع الريفي يحكم المشروعات والبرامج العديدة الموجهة لتنمية الريف، إلا

¹ إبراهيم العسل، التنمية في الإسلام، مفاهيم، مناهج وتطبيقات، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1996، ص 6.

² احمد شفيق، التنمية الاجتماعية، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993، ص 19.

³ عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية، الدار الجامعة، 2001، ص 12.

أنه قد قابله ظهور مصطلح التنمية الريفية، الذي تطور وتوسع أكثر ليشمل التنمية الريفية المتكاملة، وأخيرا تم الوصول إلى مصطلح التنمية المحلية.¹

وتنمية المجتمع مصطلح له معاني متعددة مترابطة ببعضها البعض لمختلف الجماعات والنظم والهيئات التطوعية وتنظيم الحوار وهيئات الطوائف، فهو يرتبط بتنظيم المجتمع المحلي وحل مشاكل المجتمع المحلي والخدمة في المجتمع المحلي وتنظيم الحوار والمساعدة المتبادلة والمساعدة الذاتية وكذلك بالتعليم الاجتماعي والاقتصادي والقومي والإقليمي والتنمية الريفية.²

ولقد ظهر هذا المفهوم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واستخدم لأول مرة عام 1945 في مؤتمر "اشردج" والذي فضل استخدام تنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية الرامية إلى مناقشة موضوع التنمية وتحسين المجتمعات بمشاركة فعالة مبادرة من الناس أنفسهم.³

وحظي مصطلح تنمية المجتمع بانتشار دولي، في واقع الأمر منذ أن تبناه مؤتمر كامبردج والذي عقد عام 1948 وكان هذا المؤتمر قد نظم بواسطة المكتب الاستعماري البريطاني لمناقشة بعض الأمور المتعلقة بالمستعمرات الإفريقية، وقد فضل مؤتمر (كامبردج) استخدام مصطلح "تنمية المجتمع" بديلا من مصطلح "التعليم العام للدلالة على تلك الحركة الهادفة إلى النهوض بالمجتمعات بمبادرة من سكانها حتى ولو لم يتخذ هؤلاء السكان تلك المبادرة، حيث يتطلب الأمر استخدام أساليب فنية لإيقاظ واستثارة تلك المبادرة،⁴ وذلك من خلال مساعدة القرى على تحديد وإشباع حاجياتهم في مجال الزراعة والمياه والصحة والتعليم وغير ذلك، حيث أن وجود مجموعة من الأشخاص صغيرة العدد أو كبيرة تربطهم علاقة الشراكة في ظروف الحياة الأساسية، أي مجموعة من الناس تعيش في منطقة صغيرة نسبيا ويتقاسمون طريقة مشتركة في الحياة، يجب أن ينظر إليهم كمجموعة متكاملة تعيش حياة مشتركة، وبالتالي فإن التوصل إلى المشاركة والوعي في البرامج سيكون أسهل، وسيفيد في عملية التنمية.⁵

وإثر ذلك، نظم معهد لندن للتعليم خلال عام 1949 برنامجا سداسيا عن تنمية المجتمع، وبعد ذلك بثلاث سنوات تكونت جماعة تنمية المجتمع التابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية.⁶

¹ نور الدين بلقيل، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018-2019، ص 25.

² منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 25.

³ نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 25.

⁴ مي جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2015، ص 19.

⁵ نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 26.

⁶ مي جميل سلام، مرجع سابق، ص 20.

وفي 21 فبراير 1957 اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارا بناءا على توصية من المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعتبر تنمية المجتمع بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات الريفية على وجه الخصوص، وبلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بتنمية المجتمع أقصاه حينما تخلت هيئة اليونسكو عام 1960 عن مصطلح التعليم الأساسي " واستبدلته "تنمية المجتمع"، إشارة إلى جهودها للتعامل مع السكان الريفيين لمساعدتهم على النهوض ببيئاتهم.¹

وكما أشرنا سابقا فإنه تزامن مع ظهور مفهوم تنمية المجتمع مفهوم التنمية الريفية الذي ركز على الجانب الاقتصادي وزيادة الإنتاج الزراعي دون الاهتمام بالجوانب الأخرى كالخدمات الاجتماعية التي تتمثل في التعليم والصحة والإسكان.²

وبحكم التطور في مفهوم التنمية تم بروز مفهوم التنمية الريفية المتكاملة الذي عبر عنه تقرير البنك الدولي في عام 1975، عندما ذكر أن التنمية الريفية عملية متكاملة أو إستراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية لفقراء الريف، وذلك من خلال زيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء صناعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والاتصالية و الإسكان³

ولما كان مفهوم التنمية الريفية المتكاملة يركز فقط على المناطق الريفية دون ربطها بتسمية المناطق الحضرية، برز هناك مفهوم التنمية المحلية الذي يشمل التنمية في المناطق الريفية والحضرية

ومن خلال هذه اللوحة التاريخية لظهور مصطلح التنمية المحلية اتضح لنا أنه في البداية كان الاهتمام بالتنمية المحلية منحصرا في التنمية الريفية فقط، وهذا ما يبين على أن التجمعات السكنية الحضرية كانت الأكثر تقدما و استفادة من برامج التنمية، غير أن هذا التقدم لم يكن مطلقا بل كانت هناك مجالات أخرى تتطلب تنميتها، وهذا ما أدى إلى ظهور مصطلح أشمل للتنمية في المناطق الريفية والحضرية وهو مصطلح التنمية المحلية، كما أن التركيز في البداية كان منصبا على التعليم كعنصر أساسي للتنمية ثم توسع ليشمل جميع المجالات التي تخص المجتمع المحلي (التعليم، الصحة الاقتصاد...).

¹ وسيلة السبيتي، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية 2005، ص25.

² مجموعة من الخبراء ، التنمية الريفية والمحلية، وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ، الطبعة الأولى، 2008 ص 21-22.

³ عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق، ص 15.

ثالثا: تعريف التنمية المحلية:¹

يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة .

وفقا لهذا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصرين أساسيين، أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية المحلية ومن ثم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبذل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشوا معتمدين بقدر الإمكان على مبادراتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيتمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هذه المبادرة بالاعتماد على النفس والمشاركة.²

كما عرفت التنمية المحلية بأنها مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية، وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا.³

ويشير عبد الباسط حمد حسن في تعريفه على أن التنمية المحلية كمدخل دف إلى إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية وثقافية مقصودة عن طريق الاستفادة من الطاقات والإمكانيات الموجودة بالمجتمع والاعتماد على الجهود المحلية والتعاون بينها وبين الجهود الحكومية في تنفيذ البرامج الموجهة نحو تحسين الأحوال المعيشية للأفراد على أن يأتي هذا التعاون نتيجة فهم واقتناع لا نتيجة فرض وإلزام.⁴

¹ مرجع نفسه ، ص 17.

² اسماعيل قشام ، شقران محمد، تمويل التنمية المحلية في الجزائر المعوقات وسبل النجاح، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، 2016، ص66.

³ عبد الفتاح علاوي، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق"، جامعة برج بوعرييج، 2008 ص 02.

⁴ مي جميل سلام، مرجع سابق، ص23.

ويرى الدكتور فاروق زكي "ي كتابه "تنمية المجتمع المحلي في الدول النامية" أن التنمية المحلية تلك العمليات التي توحد، بين جهود الأهالي وجهد السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية.¹

تشكل التنمية المحلية ركيزة من الركائز الأساسية للتنمية إذ تستهدف تحقيق التوازن التنموي بين مختلف المناطق وفي مقدمة مهامها تنفيذ مشروعات البنية الأساسية ضمن النطاق المحلية إلى جانب دورها المؤثر في تفعيل الاستثمارات المحلية وخلق فرص العمل والمشروعات الصغيرة المدرة للدخل ، فإذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية فان الجهود الذاتية من خلال المنتجين المعلمين والمشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

من التعريفات السابقة للتنمية المحلية نرى أن التنمية المحلية تقوم من ناحية على فكرة المكان أو المحلية، ستيث يقول "ماركلميتيهول" تعريفه لفكرة المحلية بأنها: "المكان الأفضل للتدخل العمومي من أجل التسيير بطريقة مرنة وانحاز الخدمات العمومية ، كما أن المحلية في المستوى الوحيد الذي تتم فيه العملية التضامنية بين المواطنين بصورة جيدة ، بشرط توفر الوسائل والحكمة المحلية.

ومن الناحية الثانية تقوم على فكرة المشاركة والتعاون فيما بين أفراد المجتمع المحلي والحكومة للارتقاء بمستويات المعيشة، وذلك لتوفير كل الحاجيات الأساسية من غذاء وتعليم وصحة وسكن ... الخ، والأمن والطمأنينة والاستقرار داخل ذلك المجتمع المحلي، وهذا كله يتم من خلال مشاركة وتعاون المجتمع المحلي في تحديد، وتنفيذ، الأهداف الإستراتيجية التي تلي رغبات أفراد المجتمع المحلي وتكامل مع الأهداف العامة للتنمية الوطنية الشاملة .

المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الخصائص، تسعى من خلالها إلى تحقيق العديد من الأهداف وهذا ما سنذكره في هذا المطلب .

أولا خصائص التنمية المحلية :

يمكن حصر أهم خصائص التنمية المحلية في ما يلي:

أ. الشمولية:

يعني أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والتربوية والعمرائية ... ، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار² ...، وهناك العديد من البرامج والمشروعات المتكاملة التي يمكن الاسترشاد بما في العمل على تنمية المجتمع المحلي كالبرامج

¹ جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر، الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014، ص 17-19

² فواد بن غضبان، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1، 2015 ، ص 41.

التعليمية والاجتماعية مثل إنشاء أقسام محو الأمية ودور الحضانة، إدماج الأفراد في المشاريع التنموية وغيرها من البرامج الصحية، الثقافية¹ الخ

ب. التوازن:

لا يعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفى شرط الشمول وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بنسب متلائمة، حيث إن اقتضى الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية أو المرتبطة بالأطفال ... ، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقاً للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضاً دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية² كما أن مرونة مفهوم التنمية المحلية يتطلب اختلاف مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى ، واختلاف الاستراتيجيات والأولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخرى، إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف استراتيجيات التنمية نتيجة التباين الأنظمة السياسية.³

ت. التنسيق:

إلى جانب خاصيتي الشمول والتوازن، فإن ذلك يتطلب قدراً مناسباً من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج وتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية .

ثانياً : أهداف التنمية المحلية

تسعى التنمية المحلية إلى معالجة التخلف والتفكك وحل المشاكل الاجتماعية ورفع مستوى معيشة أبناء المجتمع وتهيئة مقومات الحياة الكريمة لهم بالانتفاع الكامل بإمكانياتهم ومواردهم في إطار تنظيم علاقاتهم وطبيعة طاقتهم وقواهم للعمل الجماعي الموجه لإحداث التغيير الاجتماعي المنشود، أي إحداث تغيير مقصود في حياة الناس الاقتصادية والاجتماعية،⁴ ولقد تعددت تصنيفات أهداف التنمية المحلية باختلاف وجهات النظر غير أنه يمكن تصنيفها إلى أهداف مادية أو ما تعرف بأهداف الإنجاز وأهداف معنوية مرتبطة بالإنسان أساساً، ويمكن ذكر هذه الأهداف إجمالاً في ما يلي :⁵

¹ محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 1999، ص 195-196.

² فؤاد بن غضبان، مرجع سابق، ص 42

³ نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 34.

⁴ منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 32.

⁵ نور الدين بلقيل، مرجع سابق، ص 34

- **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد :** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو الهدف الرئيسي الذي تناضل من أجله الشعوب، ولن يتأتى ذلك إلا عند قيام الدولة بدورها العادل في هذا الميدان خاصة من خلال توفير الخدمات العامة الأساسية في مختلف المدن والقرى والمناطق التي يشملها إقليم الدولة عموماً، ويتضمن ذلك كافة أنواع الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والتنظيمية والزراعية والاتصالات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها، ويؤمل أن يسهم توفير الخدمات بمستويات كمية ونوعية كافية في الحد من الهجرة الريفية إلى المدن والتجمعات المركزية الكبرى.¹

- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بالانتماء للإنسانية:** لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكات تسود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبيعة تقدير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى آخر، والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضيفه الفرد للمجتمع المحلي والوطني الذي تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي والولاء للإنسانية وأن يشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في الحسبان التعامل معه من جانب المسؤولين أو تحرص هذه القيم على حمايته والاعتراف بإنسانيته في مواجهة المجتمع²

- **تقليل التفاوت بين الأفراد :** تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتنا هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع، تنشأ التفاوت وتشعر أغلبية من اجتمع بعدم اجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة ، فيما تتزايد طلبات فئة الأغنياء في طلب السلع الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات ، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي، إن تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات، يعد من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أخرى.³

- **بناء الأساس المادي للتقدم :** إن بناء الأساس المادي هو القاعدة الرئيسية من أجل التنمية فتوفير الهياكل الإنتاجية ضروري من أجل الانطلاق نحو تجسيد مختلف المشاريع وتوسيعها لتشمل مختلف المجالات خاصة الاجتماعية والاقتصادية، إن بناء القاعدة الأساسية للهيكل الإنتاجي سيؤدي إلى دعم الأنشطة الاقتصادية المتنبية للثروات صناعة، زراعة، خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية

¹ عبد الحفيظ نائل العواملة، إدارة التنمية الأسس - النظريات - التطبيقات العلمية، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1، 2013، ص 155.

² علي ابراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1991، ص 110 .

³ محمد باخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية - دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 2004/2005، ص 40.

بما فيها أنشطة الأسر، وترقية الأنشطة الاقتصادية لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة، وتتطور هذه الأنشطة أكثر من خلال اتجاه الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية ومساهمتها في تحديث البنيات المتوفرة¹، وهو ما يؤدي إلى تقوية فرص التنمية ونجاحها وتعدد مصادر دخلها وهو ما ينعكس إيجابيا على المستوى المحلي والمستوى القومي.

- **زيادة الدخل المحلي :** إن استثمار الإمكانيات البشرية والمادية و المحلية بما في ذلك من موارد مالية ومائية وسياحية وطاقات بشرية وغيرها من الإمكانيات التي يمكن تفعيلها في المجالات التنموية الشاملة، يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي أو الوطني، والذي يعتبر مهم جدا في العملية التنموية وشركها الأساسي، لأنه بناء على تلك المداخيل يمكن برمجة مشاريع تنموية جديدة وتوسيع مشاريع تنموية أخرى، وعليه فزيادة أو نقصان الدخل المحلي يتأثر بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات اللازمة.

- **الرفع من مستوى المعيشة :** إن الرفع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتلائم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة والمعادلة تقتضي أنه كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الآخر منخفض ، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وركائزها

التنمية المحلية هي مجموعة من العمليات ، والنشاطات المحلية ، التي تعمل إلى النهوض في كافة المجالات المكونة للمجتمع المحلي وعليه نتناول في هذه الدراسة مقومات التنمية المحلية وركائزها .

أولا :مقومات التنمية المحلية

تعتبر عملية التنمية ضرورة حتمية لتطوير المجتمعات المحلية ،عن طريق المشاركة الشعبية إلى جانب الجهود الحكومية ،لذلك تعمل الدولة الجزائرية وعلى غرار دول العالم بالاهتمام بمختلف مقومات التنمية المحلية ،و يمكن تقسيم مقومات التنمية المحلية إلى :

أ. المقومات المالية:

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية، ومن الطبيعي

¹ خواد بن غضبان، مرجع سابق، ص 39.

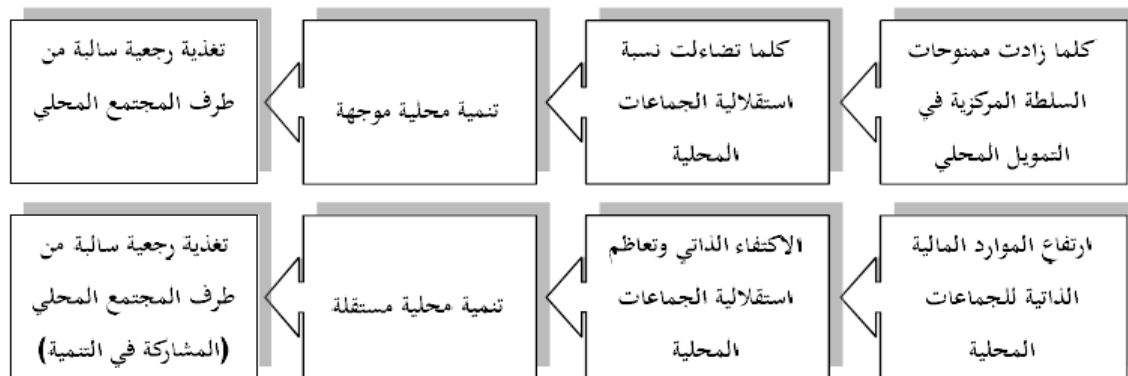
أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية،¹ كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال وهذا بالتخطيط المالي السيد وكذا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية "توفر نظام محاسبي كفؤ وتنظيم رشيد للمعلومات وتحليل مالي سليم وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة".²

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

ومن خلال المخطط التالي نستعرض طبيعة العلاقة بين التمويل المركزي للجماعات المحلية، الاستقلالية والتنمية المحلية.

الشكل رقم 01: طبيعة العلاقة بين التمويل المركزي للجماعات المحلية، الاستقلالية والتنمية المحلية .



المصدر: قلالي إيمان، التمويل المركزي للجماعات المحلية في الجزائر بين ضرورات التنمية ومتطلبات الاستقلالية المحلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، السنة 2020، ص 131.

ب. المقومات البشرية:

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية و في نجاح التنمية المحلية ،فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو

¹ منال طلعت محمود، مرجع سابق، ص 203.

² خيضر خنفري ، مرجع سابق، ص 25.

الذي ينفل هذه المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيما يقابله من مشكلات ويضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

1. أنه وسيلة تحقيق التنمية : لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية الاقتصادية والثقافية ، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من تلك القوة في المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية، ولن يتأتى ذلك إلا بفضل استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتيجية لتنمية الموارد البشرية، هذه الإستراتيجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي ¹:

2. الرعاية الاجتماعية : وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتمثل في الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

3. التأهيل الفني : يمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح مواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت هذا الإطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

4. المشاركة الجماعية الشعبية: تعني المشاركة الشعبية إشراك المجتمع والمواطنين بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيذها وتقييمها وكذا إشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، معني تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسيس المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية .

إن تطبيق هذه الإستراتيجية سيتمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي.

ت. المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته بإدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها: "نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعنيين"، كما تعرف بأن "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات"²

¹ خيضر خنفري ، مرجع سابق، ص 26.

² على خاطر شطناوي، قانون الإدارة المحلية، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص 97.

وهناك تعريف آخر وهو " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية الحكومة وهيئات ووحدات إدارية أخرى إقليمية أو مصلحة مستقلة قانونية عن الإدارة المركزية بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية، مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة.¹

ومن خلال استقراء ما سبق من التعريفات نجد أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح القومية.
 - إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح.
 - إشراف الحكومة المركزية على أعمال تلك الهيئات.
- وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدئين أساسيين هما² :

1. مبدأ الديمقراطية: ذلك أن الإدارة المحلية تفتح الباب أمام المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية وهيئاتها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية.

2. مبدأ اللامركزية : أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية

وعموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية تفرضه جملة من الأسباب ومنها:

- التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.
- التنسيق فيما بين الإدارة المحلية و الحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم و تنفيذها في تلك المناطق.
- ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية، والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي الظروف والعوامل المحلية بما يرفع من كفاءة العمل.
- ترسيخ مفهوم الرقابة الشعبية.
- زيادة قدرة الموظفين المحليين على الإبداع والابتكار.
- إكساب الكوادر المحلية خبرة متزايدة نتيجة مشاركتها في عمليات اتخاذ القرارات.

ثانيا :ركائز التنمية المحلية:

¹ محمد الصغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر، دار العلوم، 2004، ص 39.

² خيضر خنفري ، مرجع سابق، ص 27.

التنمية المحلية ركائز هامة تقوم عليها لضمان تحقيق البرامج التنموية تتمثل في المشاركة الشعبية وتكامل مشروعات الخدمات وتحقيق المشروع التنموي لنتائج ملموسة تعود بالنفع على أفراد المجتمع المحلي والاعتماد على موارد المالية والبشرية المحلية.

أ. المشاركة الشعبية:

يجب إشراك جميع أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع وتنفيذ البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم وذلك عن طريق إثارة الوعي بمستوى أفضل يتخطى حدود حياتهم التقليدية وعن طريق إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على استعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية مثل الادخار والاستهلاك.¹

ب. تكامل مشروعات الخدمات:

من ركائز التنمية المحلية أن يكون هناك تكامل بين مشروعات الخدمات داخل المجتمع وأن يوجد نوع التنسيق بحيث لا نجد لا خدمات مكررة ولا نوعا من التناقض والتضاد في تقديم هذه الخدمات.²

ت. الإسراع إلى الوصول إلى النتائج المادية الملموسة للمجتمع:

ويرى بعض العاملين في ميدان التنمية الاجتماعية أن يكون المخل إلى هذا الميدان ممثلا في برامج تتضمن خدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والإسكان وإذا حدث وبدأ المخطط بوضع مشروعات إنتاجية في خطته الإنمائية، فيجب اختيار تلك مشروعات ذات العائد السريع، وقليلة التكاليف ما أمكن، والتي تسدد في الوقت نفسه حاجة اجتماعية قائمة، وترجع هذه القاعدة إلى عامل جوهري وهام في العمل الاجتماعي وهو كسب ثقة أبناء المجتمع ولا يمكن الحصول على الثقة بدون أن يشعر أبناء المجتمع بأن هناك فائدة أو منفعة ملموسة يحصلون عليها من إجراء إقامة مشروع اجتماعي أو اقتصادي في مجتمعهم.

إذن فالثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية المحلية مطلب ضروري وجوهري لإنجاحها. والعقبة التي يوجهها المسؤولون عن التنمية الاجتماعية المحلية تكمن في مقاومة المجتمع المحلي للأفكار الجديدة.

ومتى قامت الثقة في العاملين ببرامج التنمية تم كل شيء دون مقاومة وسهلت عملية الاقتناع وأمكن اقتصاد وقت وجهد كبيرين.³

¹ وسيلة السيقي، مرجع سابق، ص 57.

² وسيلة السيقي، مرجع سابق، ص 57.

³ كمال بودانة، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية - دراسة ميدانية ببلدية حاسي بجيج الحلفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014، ص 80.

ث. الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع سواء كانت مادية أو بشرية:

تعتبر عملية الاعتماد على الموارد المحلية للمجتمع من أساليب تغير الحضاري المقصود باعتبار أن ذلك يتم عن طريق إدخال الأنماط الحضارية الجديدة من خلال الأنماط القديمة وذلك باستخدام الموارد المتاحة في المجتمع ، فاستعمال الموارد المألوفة، في صورة جديدة مألوفة بالنسبة له هذا ينطبق أيضا على الموارد البشرية. فالقادة المحليون يكونون أكثر نجاحا في تغيير اتجاهات أفراد مجتمعهم من الشخص الغريب على المجتمع حتى لو كان أكثر كفاءة وقدرة.¹

المطلب الرابع: أبعاد وأسس التنمية المحلية .

انطلاقا من المفاهيم المختلفة للتنمية المحلية يتضح أن لها أبعاد مختلفة مرتبطة بالجوانب الحياتية للفرد، لذا تعتبر التنمية المحلية أداة مهمة لمواجهة التحديات المتزايدة لأفراد المجتمع وتحقيق نوع من التوازن بين الأقاليم، عن طريق رسم خطط تنمية تهتم بالأبعاد الأساسية التي تواجهها التنمية بهدف تحقيق الأغراض والأهداف المرجوة من وراء الفعل التنموي.

أولاً: أبعاد التنمية المحلية

عبر المراحل المختلفة التطور مفهوم التنمية، فقد سعت لتحقيق الأبعاد التالية:

- البعد الاقتصادي للتنمية المحلية.
- البعد الاجتماعي للتنمية المحلية.
- البعد البيئي للتنمية المحلية

أ. البعد الاقتصادي للتنمية المحلية

يستند هذا البعد، على حقيقة أن التنمية نقيض التخلف² وبالتالي لابد من العمل على التخلص من سمات التخلف عن طريق مفهوم التحول الهيكلي من خلال محوري القطاع الصناعي والتعمق التكنولوجي عن طريق التكرير الموسع للإنتاج الذي يبدأ بتراكم رأس المال.³

¹ أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية - الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص 48.

² مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل للنشر ط1، 2007، ص131.

³ بودانة كمال، مرجع سابق، ص45.

وتراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من أجل تنمية الإقليم عن طريق البحث في القطاعات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة مراعاة لخصوصية مواردها الطبيعية بيئتها سواء في مجال الزراعة والصناعة أو الحرف، ولهذا نجد أن الأقاليم التي تحدد ميزاتها مسبقا وتركز استثماراتها الاقتصادية نحو استغلال مواردها المحلية تكون الأقدر على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، ما يترتب عليها فائض القيمة عن طريق المنتج المحقق، بالإضافة إلى فتح الأفق لدمج أفراد المجتمع المحلي الباحث عن فرصة عمل، وبالتالي امتصاص البطالة وتحسين الدخل الفردي ورفع مستوى المعيشة.¹

ب. البعد الاجتماعي

لاشك أن الجوانب المادية للتنمية، والمجالات التي تمسها لها صلة وثيقة بالجانب الاجتماعي، الذي يعتبر حجر الزاوية في التنمية المحلية، فالبعد الاجتماعي للتنمية يظهر من خلال التحول في الأنماط الاجتماعية² والذي يظهر من خلال مؤشرات مادية تشمل التقدم السريع وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية، وتطوير مهارات الفرد، والتوزيع العادل للدخل، ومؤشرات غير مادية تظهر من خلال تغير في هيكل السكان وتقليل الفوارق الاجتماعية وإشباع الحاجات كالصحة والتعليم والأمن مما يدفع إلى تحقيق العدالة الاجتماعية.

ت. البعد البيئي :

لقد أصبحت المواضيع المتعلقة بالبيئة من المواضيع التي تشكل الأولوية على المستوى العالمي خاصة عقب التدهور الذي شهده الوضع البيئي العالمي مثل تقلص المساحات الخضراء، نقص الأمطار اختلال النظام الايكولوجي، الاحتباس الحراري، إلى غير ذلك من المشاكل البيئية التي تتعدى الحدود الجغرافية مما استدعى إلى دمج البعد البيئي ضمن المخططات التنموية للدول، ولهذا الغرض جاء مؤتمر الأرض سنة 1992 بـ "بريو ديجنيروا" حول البيئة والتنمية، ومن الأهداف الأساسية لهذا المؤتمر هو دمج الاهتمامات البيئية ضمن استراتيجيات الدول لتحقيق التنمية المستدامة.

ثانيا أسس التنمية المحلية

الحديث عن التنمية المحلية يعني الاستفادة من كافة الأسس البشرية والمادية والطبيعية والمناخية، ومحاولة تنمية مصادرها وتطويرها بما يعود بالنفع على أفراد المجتمع في كافة المجالات، لذا لابد من أسس تشكل الدعام والدافع المحرك لفعل التنمية المحلية، وذلك انطلاقا من خصوصية البيئة المحلية المراد تنميتها، وأهم هذه الأسس أولا تعميق

¹ ناصر لباد، الوجيز في القانون الإداري، منشورات دحلب، ط2006، ص 212.

² مدحت القرشي، مرجع سابق، ص 132.

وتشجيع المشاركة ، ثانية اللامركزية الإدارية والاستقلال الإداري ثالثا التخطيط ورابعا دور الجهود الحكومي في دعم التنمية المحلية.¹

أ. تعميق وتشجيع المشاركة الشعبية

تعتمد البلدية في إطار ممارسة صلاحياتها على فئتين متميزتين هم فئة الموظفين والمنتخبين، الذين يشكلون الإطار الرسمي الفاعل والحرك، لعجلة التنمية المحلية، غير أن دور البلدية لا يتوقف على مشاركة العنصر البشري ضمن التنظيم الرسمي، بل يتعداه إلى جميع المساهمين والفاعلين في صنع القرار المحلي الذي تم اتخاذه في مجال إحداث وإدارة التنمية المحلية، وهو ما يجسد ديمقراطية الإدارة المحلية.²

ويعتبر إشراك الفرد على المستوى المحلي وتشجيع المشاركة الشعبية عنصرا مهما في إحداث وتفعيل الدور التنموي للوحدات المحلية، وهذا ما أكدته دراسات أجريت نهاية القرن الماضي، حول موضوع التنمية المحلية في العالم الثالث، إذ اعتبرت المشاركة الشعبية في التنمية المحلية حتمية، كونها تعمل على تناسب الخدمات المقدمة للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددها بأنفسهم، كما تتيح الفرصة لكافة فئات المجتمع على المساهمة والتدخل بصورة إيجابية في صنع القرار، كما تشكل صورة من صور التماسك بين أفراد المجتمع وتعميق جوانب التعاون مع الجهاز الرسمي تجسيدا لمبدأ المشاركة وتكريسا لمعطى فني أساسي من معطيات التنظيم الإداري،³ وهو سياسة اللامركزية في إدارة الشؤون المحلية وتعميق الرقابة الشعبية على المشروعات التنموية التي تقوم بها الحكومة،⁴ أو ما يعرف بالحكم المحلي التي تتطافر فيه جهود كافة الفاعلين على المستوى المحلي من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، بغية تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات على وجه يتسم بالتشارك والشفافية،⁵ وتأخذ المشاركة الشعبية في إدارة التنمية المحلية عدة صور، منها ما يدخل ضمن الإطار الرسمي عن طريق استعانة اللجان البلدية بذوي الخبرة والكفاءة في أعمال هذه اللجان وقد أكد دستور 1976 على القيمة الدستورية في اللجنة يشارك فيها ممثلي الشعب⁶ وهو ما أكدته قانون البلدية رقم 90-08 على أنها إطار للمشاركة الشعبية الواسعة للسكان المحليين، أو من خلال المجتمع المدني كإطار للمشاركة الواسعة في إدارة التنمية المحلية، حيث فرض نفسه على المنظومة القانونية في بعث التنمية المحلية، كما يعد أداة القياس مدى تمتع الأنظمة السياسية بالديمقراطية، وجاء تأكيداً لعمولة القيم

¹ حفيظة رداوي ، مرجع سابق، ص11.

² أحمد مستحسن ، ديمقراطية الإدارة المحلية ، مصر، الدار الجامعية، 2007، ص46.

³ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري والتنظيم الإداري، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2002، ص34.

⁴ محمد خشمون، المشاركة الاجتماعية للتنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 104،

2010، ص171-175.

⁵ ناجي عبد النور، تفعيل الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الجزائر) ، جامعة عنابة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، ص 04 .

⁶ مادة 31/2 من دستور 1976، مرجع سابق.

الديمقراطية،¹ ولا تكون مشاركة المجتمع المدني فعالة إلا عن طريق وعي المجتمع المدني للقضايا المطروحة ، وبلورة رؤية واضحة حول الحلول المطلوبة.²

ب. اللامركزية الإدارية والاستقلال المالي

إن قيام النظام اللامركزي هو وجود مصالح وشؤون محلية تتميز عن الاحتياجات الوطنية، وهذا الاعتراف بهذه المصالح المختلفة والمتميزة، يستدعي وجود استقلال مالي يعطي البلدية المرونة الكافية في استغلال وتوزيع مواردها، وفقا لأنشطة والاستثمارات اللازمة لخطّة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقا للأولويات والاحتياجات، ومراعاة خصوصيات كل منطقة بحيث يكون تفعيل التنمية على مستوى البلدية وفقا للأساليب التالية :

- دعم أسلوب لامركزية القرار الإداري في ظل المركزية السياسية حفاظا على الوحدة الوطنية.
- العمل على تدعيم التمويل الذاتي للبلديات عن طريق البحث عن مصادر تمويل جديدة .
- توفير الآليات القانونية والمادية لدعم الفعل التنموي ، وذلك بما يتماشى والصلاحيات الواسعة المخولة لها، قصد الاستجابة لتطلعات المواطن على المستوى المحلي.

وتصف التنمية المحلية الناجحة بأنها تلك التي تؤدي إلى ظهور دولة قوية يتمتع فيها الجهاز المحلي الرسمي بالاستقلال النسبي في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية.³ واستنادا إلى الدور الهام الذي تلعبه البلدية في مجال التنمية المحلية، لا بد أن تمنح وتدعم بكافة الصلاحيات التي تسمح باتخاذ المبادرة التي تجعل منها أداة مهمة لخدمة المواطن، ولا يتأتى ذلك إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية والبشرية، واستغلال هذه الموارد عن طريق التخطيط والتنفيذ الناجح لبرامجها التنموية، وهو ما يحيلنا للحديث عن ركيزة أخرى من ركائز التنمية وهي عملية التخطيط.

ت. التخطيط

يقصد به خطة العمل التي تعتمده الجماعة المحلية القيام بها في كل الميادين، ويعتبر التخطيط منحا عمليا وأداة فعالة لتحسيد التنمية، فهو عملية توجه الاستثمار في طاقات المجتمع وموارده عن طريق برامج تعد من قبل الخبراء

¹ بوحنيقة قوي، نحو تفعيل حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق، حسيبة بن بوعلي، يومي 17.16 ديسمبر 2008.

² كامل مهنا ، تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز المشاركة في عملية التنمية، آليات تفعيل دور المجتمع المدني، الجامعة العربية، الامانة العامة القاهرة، 2006، ص8.

³ عبد النور ناجي ، مرجع سابق، ص3.

والمختصين تراعي فيها ظروف وبيئة الجماعة المحلية المعنية بفعل التنمية، والهدف منه تحسين أوضاع المجتمع على كافة الأصعدة والمستويات، وقد انتهت الجزائر عملية التخطيط في سياستها التنموية على ثلاث مستويات :

— التخطيط المركز والمنظم بموجب المرسوم 227-98.¹

— المخطط القطاعي غير المركز وتشرف على هذه المخططات الوزارة المعنية وتسجل باسم الوالي.

— المخطط البلدي للتنمية وهو الذي يجسد لامركزية التسيير، وهو وسيلة لإشراك البلدية في التخطيط، إذ يمس كافة الجوانب المتعلقة بالتنمية، حيث تعد البلدية مخططاتها وبرامجها التنموية القصيرة والمتوسطة والطويلة، وتسهر على تنفيذها وتسجل في هذا المخطط المشاريع والبرامج حسب الأولوية وخصوصية كل بلدية لتحقيق الأهداف المالية والاقتصادية والاجتماعية.

فعملية التخطيط دعامة رئيسية من دعائم التنمية، إذ الفعل التنموي ما هو إلا اختيار ضروري من بين الخيارات المتاحة واستغلال للإمكانات والقدرات البشرية والمادية ووضعها في نسقها الملئ للبيئة المراد تنميتها، وفقا للمعطيات الحالية والمستقبلية التنمية المستدامة، ويحاول المشرع التأكيد على أهمية عملية التخطيط لفعل التنمية إذ ومن خلال أحكام مشروع قانون الجماعات الإقليمية السالف الذكر يرى أن من بين الوظائف التي تظطلع بها البلدية هي وظيفة التخطيط أو الإستراتيجية، إذ الهيئة المنتخبة هي المكلفة بالعملية باعتبارها ممثلة للمواطن المحلي والمعبر عن إرادته من جهة ومن جهة أخرى هو الجسد للديمقراطية المحلية وسياسة الحكم الراشد في صنع القرار الإداري في تسيير وإدارة الشؤون المحلية.

ث. دور الجهود الحكومي في دعم التنمية المحلية

إذ يعتبر دعم وتدخل الجهات المركزية ركيزة أساسية في توجيه التنمية الوطنية الصحيحة، باعتبارها ممثلة للشعب والمعبر عن إرادته، وذلك عن طريق توفير مختلف الخدمات وخلق المشاريع المتعلقة بالتنمية المحلية ومنها الدعم الكافي وتفعيل المشاركة ودعم الاستثمار.²

¹ المرسوم التنفيذي رقم 227.98 المؤرخ في 13.07.1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز الجريدة الرسمية، العدد 51 المؤرخة في 15 يوليو 1998.

² حسين عبد القادر، مرجع سابق، ص، 63.

خلاصة

للتخطيط أهمية بالغة ، حيث إنه المنهج العلمي لسير العمل في ضوء خطوات متتابعة وهو النشاط الأساسي الذي تنتهجه الإدارة كمدخل لحل مشاكلها المختلفة ، وحينما يفكر المخطط في وضع خطة إدارية أو إنتاجية أو تسويقية أو ما شابه ذلك ، فإنه يحاول أن يتوقع ويستشرف المستقبل مستعيناً على ذلك باستقرار الماضي البعيد والحاضر لأنه به يتم تحضير مخطط يمس قطاعات مهمة وذات أولوية في التنمية المحلية وفق إمكانيات وظروف كل إقليم ، ويعتبر أداة تنمية مخططة لتجهيز البلدية بالمشاريع من خلال إعداد البلدية لخطة من أجل تطوير مواردها المالية والحفاظ على الموارد التي تملكها وان تنصرف فيها بكل عقلانية لي تساعد في تحقيق تنمية محلية حقيقية لتحقيق نوع من الرفاهية لأفراد من اجل الارتقاء بالمجتمع بهدف تحقيق التنمية المحلية، حيث تعتبر التنمية المحلية أحد أهم الأدوات في تحقيق الاستقرار والأمن على مستوى الأقاليم المحلية، بحيث تهدف لخدمة الأفراد وتحسين الإطار العيش الكريم لهم، عبر توفير الخدمات الضرورية و المتطلبات، لان التنمية المحلية أصبحت قضية أساسية وهدف لكل دولة، غير أن تفعيلها يختلف من منطقة إلى أخرى، بحكم اختلاف الموارد والخصوصيات كل الإقليم، ومدى إدراكهم لوسائل التنمية وسبل بلوغ الأهداف المرجوة، والمخطط البلدي للتنمية هو البرنامج الوحيد الذي يعالج الاحتياجات المجتمع المحلي بشكل مباشر في تحقيق التنمية وانجاز المشاريع التنموية.

الفصل الثاني
مكانة المخططات البلدية
للتنمية في التشريع الجزائري

تمهيد:

للمخططات البلدية دور كبير في تنمية البلدية وتطويرها باعتباره أكثر البرامج التنموية استعمالا في الجزائر من جهة، وكذا تنوع القطاعات المختلفة التي تمسها المخططات البلدية والتي تمس الحياة اليومية للمواطنين من جهة أخرى. وذلك من خلال تحديد الإطار القانوني له وكيفية إعداده وتنفيذه وطريقة تمويله، والوقوف على أهم الخصائص ومجالاته التي تهدف إلى تحقيق عمليات التنمية التي تهدف إليها الدولة من خلال المخطط البلدي.

المبحث الأول : الإطار القانوني للمخططات البلدية للتنمية

نهدف من خلال هذا المبحث إلى الإطار القانوني للمخططات البلدية للتنمية وذلك عن طريق التعرض إلى تعريف مخططات البلدية ومعرفة أنواعه وكذلك مدونه ، وأيضاً الخصائص ، والأهداف ، والمجالات وتقييم دور المخططات البلدية للتنمية .

المطلب الأول : مدونة المخططات البلدية للتنمية

تعد المخططات البلدية من أهم الوسائل التي تهدف لتجسيد التنمية المحلية من خلال إشراك البلدية في عملية التخطيط للتنمية وتنفيذ السياسة التنموية ، حيث يعتبر الهدف الرئيسي للمخططات البلدية هو تحقيق التنمية من خلال تسيير الشؤون العامة وتأمين حياة كريمة للأفراد والارتقاء بالمجتمع .

أولاً: تعريف المخططات البلدية

تعرف المخططات البلدية للتنمية بأنها مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للبلدية بتقديم وتجسيد سياستها التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وبالتالي فهو يمثل الوسيلة المثلى التي تمكن البلدية من توفير الحاجات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية.¹

هو عبارة عن مخطط شامل للبلدية حيث يكرس مبدأ اللامركزية مهمته دعم القاعدة الاقتصادية والاجتماعية ذي البرامج قصيرة المدى.²

المخططات البلدية هي الوسيلة التي تحقق احتياجات المجتمع وتحقيق طموحات ورغبات المواطنين ، ومراعاة خياراتهم التنموية ، حيث تقوم على مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في مبدأ لامركزية التخطيط الذي يعني أن البلدية باعتبارها الخلية القاعدية للدولة تقوم بتخطيط مشاريعها التنموية ، إذ أنها أقرب مؤسسة من المواطن.³

وقد نصت المادة 107 من قانون البلدية 11/10 على ما يلي " يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية و المتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشياً مع الصلاحيات المخولة له قانوناً وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذلك المخططات التوجيهية القطاعية.¹

¹ ليندة أونيسي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، العدد التاسع ، جوان 2016، ص 16.

² مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بسكرة ، برنامج التنمية المحلية ، فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية بسكرة ، جانفي 2003.

³ عادل إنزرن ، الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع والأفاق (دراسة حالة بلدية باتنة) 2002-2010 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إدارة الجماعات المحلية ، الجزائر ، 2011.

يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي، وعليه فإن إعداد المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات هاته الهيئة، حيث أوجب المشرع أن تكون برامج تنمية البلدية متوافقة مع أهداف المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والمخططات التوجيهية القطاعية، ويكون ذلك عن طريق اقتراح المشاريع المراد إدماجها فيه من قبل المجلس الشعبي البلدي بتقديم اقتراحات تعكس طلبات قاطني الجماعات الإقليمية و أولويات التنمية في البلدية وذلك بواسطة إجراء مداولة.

إن اختيار العمليات المنجزة في إطار المخطط البلدي للتنمية وملاءمته من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي ورئيسه بصفته الأمر بالصرف، لكن رغم ذلك فإن المجلس الشعبي البلدي لا يحتكر لوحده هذا الاختصاص بل تساهم إلى جانبه مجموعة من الهياكل والإدارات في إنجازه والمصادقة عليه وتنفيذه ومتابعته وهي :

— أمين خزانة البلدية باعتباره محاسب مفوض و معين للبلدية من طرف وزارة المالية.

— اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة و رئيس الدائرة كممثل للوالي.

— المنشط و المنسق بين البلديات.

— أمين خزانة الولاية.

— مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

— مدراء المجالس التقنية للولاية.

— الوالي باعتباره الأمر بالصرف الرئيسي.

— وزارة الداخلية والجماعات المحلية (مديرية الدراسات والتنمية المحلية).

— وزارة المالية التي تضمن التوازن الميزاني والمراقبة المالية.²

ثانيا :أنواع المخططات البلدية للتنمية

يوجد نوعين للمخططات البلدية للتنمية وهما البرنامج القطاعي غير الممركز PSD والمخطط البلدي للتنمية PCD:

¹ خيضر خنفري ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الانسانية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير 2011/2010 ص122.

² جواد الأمية، منصر حنان ، اليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، مذكرة ماستر في الحقوق ، جامعة بجاية 2017/2016 ص18.

أ. البرنامج القطاعي غير الممركز PSD :

وهي رخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي والتي تمنح بواسطة مقرر برنامج من وزير المالية حيث يقسم الأخير رخصة البرنامج حسب كل قطاع والقطاعات الفرعية التابعة له، تتعلق مقررات البرامج هذه إما بمشاريع جديدة أو إعادة تقييم للمشاريع التي هي في طور الانجاز، أما فيما يخص اعتمادات الدفع فان وزير المالية يقوم بتوزيعها حسب كل قطاع و قطاع فرعي بناء على مقرر يتضمن تبليغ اعتمادات الدفع المفتوحة بعنوان نفقات الدولة للتجهيز لسنة مالية معينة ولفائدة ولاية ما ويتولى الوالي حسب الأبواب اعتمادات مالية هذا ويجوز له في حدود الاعتمادات المالية المبلغة له أن يقوم بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي آخر ضمن نفس القطاع، وعندما يتعلق الأمر بتنفيذ مقررات البرامج القطاعية غير الممركزة فإنه يتم بمقرر من الوالي في شكله مع تبليغه للمصالح المعنية أي المدير الولائي المعني هذا الأخير الذي يستفيد من تفويض من الوالي فيما يخص تنفيذ المشاريع والعمليات التي تخص قطاعه و إلى جانب هذا فإنه يتم إعلام كل من مدير التخطيط والتهيئة العمرانية DPAT المراقب المالي وكذا أمين خزانة الولاية، وتسمى العملية التي يقوم الوالي من خلالها بتخصيص المشاريع حسب كل قطاع في إطار مقرر البرنامج بعملية التفريد ولقد نصت المادة 17 من المرسوم التنفيذي 227.98 يجب أن تتوفر فيها جملة من الشروط:

- على المشاريع التي تكون محل تفريد من الوالي.
- الأرض التي يقام عليها البناء.
- الدراسات التي تثبت جدوى المشروع .
- تقييم المشروع وكذا آجال الانجاز والدفع.

فإذا تحققت هذه الشروط فإنه يتم من خلالها إعداد مقرر التسجيل الذي سيكون محل إمضاء من طرف الوالي وعلى أساس مقرر التسجيل هذا يتم الانطلاق في الأشغال.

ب. المخطط البلدي التنمية PCD :

هو عبارة عن مخطط شامل التنمية في البلدية يتمحور حول الأعمال ذات الأولوية على المستوى المحلي كالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، التطهير، شبكة الطرقات والمسالك التهيئة الحضرية..... الخ.

وحسب المادة 86 سن القانون 90 08 المتعلق بالبلدي فإن هذه الأخيرة تقوم باقتراح مخطط تنموي يحتوي على جملة العمليات والمشاريع التي تنوي إنجازها خلال السنة المعنية، ويكون للولي السلطة الكاملة بالتنسيق مع المصالح الولائية ولا سيما مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية DPAT ويكون ذلك في جلسة تحكيم برأسها الوالي مراعي في ذلك أولويات كل بلدية مع احترام الغلاف المالي الوارد في رخصة البرنامج الصادرة عن وزير المالية وكذا ضرورة مطابقة تلك المشاريع المقترحة لمدونة الاستثمارات العمومية المتعلقة بالمخطط البلدي للتنمية والتي كان آخر تعديل

طرا عليها المقرر 125 الصادر بتاريخ 28 نوفمبر 2006 المتضمن تعديل هذه المدونة بالتوسيع فيها، وتستفيد بلديات الولاية من رخصة برنامج شاملة ليقوم الوالي بتوزيعها حسب كل بلدية وحسب كل مشروع ثم تبلغ عمليات التوزيع المتعلقة بالمشاريع من أجل اختيار المقاولات، وبعد ذلك تقوم مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بتسجيل المشاريع الموافق عليها من خلال مقرر التسجيل موقع عليه من طرف الوالي وعلى أساس هذا المقرر تأمر البلديات المقاولات التي تم اختيارها بالانطلاق في الأشغال، وفيما يخص اعتمادات الدفع فإنها تبلغ بموجب مقرر من وزير المالية ويتم استهلاكها بعد تقديم وثائق تثبت أداء الخدمة.¹

ثالثا: مدونة المخطط البلدي للتنمية²

سنستطرق إلى مدونة المخطط البلدي للتنمية من خلال تعريفها، أهدافها ومضمونها.

أ. تعريفها

نصت عليها المادة 03 من المرسوم : 73/136 "إن العمليات المعتمدة في إطار المخطط البلدي للتنمية في الجدول البلدي لتجهيز و الاستثمار"³ و المادة 04 من نفس المرسوم في فقرتها الأولى " تدرج كل سنة في الجدول البلدي و في كل قطاع و فصل جميع عمليات التجهيز و الاستثمار المقيد في المخطط البلدي للتنمية ". حددت مدونة الاستثمارات بالمنشور الوزاري المشترك المؤرخ في 1974/05/20 المتعلق بالاستثمار و المعدل بالمنشور رقم 01/88 المتعلق بنظام تحديد عمليات الاستثمار المخططة ، المرسوم التنفيذي رقم 98 / 227 المؤرخ في 1998/07/13 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز.

ب. أهداف المدونة:

من خلال مفهوم مدونة الاستثمارات يمكن تحقيق الأهداف التالية:

- تسمح بربط العلاقة بين برامج الاستثمارات و أهداف تحقيق الاحتياجات العمومية.
- تسمح بمتابعة تنفيذ الاستثمارات.
- تسهل مختلف عمليات التحليل الاقتصادي و المالي المرتبطة بالاستثمارات.
- تنقسم مدونة المخطط البلدي للتنمية إلى أربعة مستويات وهي :

¹ سميرة بن صالح ، مذكرة تخرج مدرسة عليا الإدارة حول: تمويل التنمية المحلية، 2009/2008 ص 8-9-10.

² معمر بالعجال ،التسيير المال للبلدية في التشريع الجزائري ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكاديمي حقوق،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون عام اقتصادي ،2020/2019،ص40.

³ المادة 3، مرسوم رقم 73 - 136 مرجع سابق.

1. القطاع: يتعلق بالنشاط أو الوظيفة المهمة على المستوى العام للاقتصاد و تشمل 09 قطاعات (المخطط البلدي للتنمية هو القطاع رقم 09).

2. القطاع الفرعي: يقسم القطاع إلى مجموعة من نشاطات أو فروع أو برامج و تشمل على أكثر من 40 قطاع فرعي.

3. الفصل: يكون الوحدة الأساسية للتصنيف، ويمثل الفرع أو النشاط أو الهدف المهم في الاقتصاد الوطني و يشمل على أكثر من 120 فصل.

4. المادة: تجمع في إطار كل فصل على حسب غايتها يشتمل كل فصل على الأكثر 09 مواد.

و يمكن تجسيد (انجاز) الاستثمار وفق ثلاثة طرق وهي :

— البرامج قطاعية مركزة : متعلقة بالعمليات باسم الإدارات المركزية.

— البرامج قطاعية الغير مكمزة : تتعلق ببرامج باسم الوالي.

— مخططات البلدية للتنمية: تخص المشاريع من التسيير البلدي.

ج.مضمون المدونة: طبقا للمقرر رقم 01/2001 بتاريخ 21 نوفمبر 2001 الصادر عن وزير المالية ومتضمن تعديل على مدونة المخطط البلدي للتنمية PCD ، حسب التعليم الوزارية المشتركة رقم: 14801 صادرة عن وزير المالية و وزير الداخلية و جماعات المحلية بتاريخ 08 ديسمبر 1975 المتعلقة بشروط تسيير و انجاز المخططات البلدية للتنمية، التي تتضمن طريقة تنفيذ المخططات البلدية للتنمية، ومنه مضمون مدونة على شكل قطاعات فرعية يندرج تحت كل منها فصول و كل فصل يتضمن مجموعة من المواد.¹

المطلب الثاني : مبادئ ومحتوى المخطط البلدي للتنمية

يقوم المخطط البلدي للتنمية بمبدأين سنعرضهما في هذا المطلب وكذلك محتواه وما يمس من قطاعات .

أولاً: مبادئ المخطط البلدي للتنمية

المبادئ التي يقوم عليها المخطط البلدي للتنمية أو البرامج التنموية للبلدية هي :

¹ معمر بالعجال ، مرجع سابق ، ص41.

أ. مبدأ لامركزية التخطيط:

تمثل اللامركزية الإدارية معطى في قانوني مهم في التنظيم بالجزائر حيث توجد اللامركزية عندما تعود بعض السلطات التقديرية لاختصاص الهيئات المحلية المنتخبة وحدها¹، فالبلدية بهذا المعنى في هيئة اللامركزية تسير عن طريق منتخبين محليين من قبل مكانها عن طريق تحضير مخططها التنموي الذي تراعي فيه خصوصياتها وكذا تسجيل المشاريع التي تعود على سكانها بالنفع، وذلك بالتنسيق مع مصالح الولاية ولا تقف مهمتها عند التحضير بل أيضا المراقبة والتسيير.

ب. مبدأ سهولة وإلزامية التخطيط: معناه تقسيم التخطيط على كافة بلديات الوطن كما يمس كافة الحالات وهذا حسب إمكانيات كل بلدية.²

ثانيا: محتوى المخطط البلدي للتنمية

يمس المخطط البلدي للتنمية في محتواه كل القطاعات ونذكر³:

- القطاع الاقتصادي: إذ تسجل بخصوص كل المشاريع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية حسب الأولويات ونذكر منها شبكة الطرق لما لها من أهمية في ربط أجزاء الإقليم وفك العزلة سواء كانت إنشاء طرق جديدة أو صيانتها أو كانت منشآت كالجسور أو إصلاحات كبرى ناتجة عن الكوارث الطبيعية أو أشغال أخرى.
- قطاع البريد والمواصلات، إنشاء مراكز ومكاتب البريد
- قطاع المنشآت الاجتماعية والثقافية والرياضية
- التهيئة العمرانية (تهيئة الشوارع، الإنارة العمومية)
- الصحة والنظافة لمراكز صحية، قاعات علاج، شبكات الصرف الصحي)
- قطاع التعليم والتكوين (بناء المدارس الابتدائية تهيئتها تجهيزها ترميمها).
- قطاع الفلاحة والري (توسع شبكات المياه، حفر الآبار، اقتناء المعدات)
- قطاع المنشآت الإدارية مثل مقرات البلديات وملحقاتها.

¹ احمد محبو، محاضرات في المؤسسات الإدارية، بن عكنون، ديوان المطبوعات الجامعية. ترجمت محمد عرب صاصيلا، 1990، ص107.

² حفيظة رداوي، مرجع سابق، ص26.

³ مرجع نفسه، ص27.

المطلب الثالث: أهداف مخططات البلدية للتنمية ومجالاتها

نتطرق في هذا المبحث إلى تبيان مراحل إعداد المخططات البلدية للتنمية وتسييرها باعتباره أكثر البرامج التنموية استعمالا في الجزائر من جهة، وكذا تنوع القطاعات المختلفة التي يمسها المخطط البلدي والتي تمس الحياة اليومية للمواطنين من جهة أخرى.

نتطرق في هذا المطلب إلى أهداف المخططات البلدية للتنمية من مختلف الجوانب وكذا مجالات المخططات في مختلف الميادين .

أولا : أهداف مخططات البلدية للتنمية

إن البلدية تسعى من خلال المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق جملة من الأهداف:

أ. **أهداف مالية:** وهذا عن طريق تسيير الأموال المخصصة للتنمية المحلية على أحسن وجه مع العلم أن هذا الصرف يخضع لرقابة إدارية وتقنية من طرف الولاية ومديرية البرمجة والتخطيط ومراقبة الميزانية

ب. **أهداف اقتصادية** وخلق نوع من الحركة الاقتصادية على مستوى البلدية من خلال تشجيع وفتحها أمام المتعاملين.

ت. **أهداف اجتماعية :** تعتبر البلدية حلقة وصل بين المواطن والمستوى المركزي فهي المعبر الوحيد عن حاجيات المواطن وهذا لكونها تسعى لتلبية حاجات ومتطلبات المواطن وحاجياته الضرورية .

ومن جهة أخرى فان المخططات البلدية للتنمية تهدف إلى تحقيق أهداف متفاوتة المدى وذلك من خلال :

أ. الأهداف القصيرة المدى :

- التقليل أو القضاء على الزحف الريفي.
- محاولة تدارك نقائص برامج التنمية المحلية السابقة خاصة مركزية تسيير الاعتمادات والعراقيل الناجمة عنها.
- تسهيل تنفيذ جميع العمليات المسجلة في المخططات البلدية للتنمية.

ب. الأهداف المتوسطة المدى:

- محو الاختلالات الجهوية بين البلديات.
- تحسين مستوى معيشة المواطنين خاصة في المناطق الفقيرة والتجهيز الجماعية التي تعاني من نقص الهياكل الاقتصادية.

ت. الأهداف الطويلة المدية

– تطوير المبادرات المحلية والبحث عن حلول لمشاكل الجماعات المحلية دون اللجوء للتدخل المركزي.

– دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.¹

ثانيا : مجالات مخططات البلدية للتنمية²

تختص المخططات البلدية بمجموعة من العمليات التنموية في ميادين مختلفة تمس حياة المواطنين على مستوى البلدية، ويمكن إجمالها فيما يلي :

أ. قطاع المنشآت الاقتصادية: تعد من أهم الميادين التي تبرز فيها المخططات البلدية وتشمل:

ب. الطرق: والتي تعد ذات أهمية كبيرة، ورغم تسجيل بعض النتائج الإيجابية في بعض الولايات، فليس الأمر كذلك بشأن الولايات الأخرى، نظرا لنقص إمكانيات الإنجاز، فتجدد في بعض الأحيان إنجاز شبكة غير مناسبة وذات نوعية سيئة، وبالرغم من هذه الوضعية أصبح عدد المناطق المعزولة قليلا جدا، فيتعين في إطار المخطط مواصلة الجهود الرامية إلى فك العزلة، كما يتعين على وجه الخصوص الاستفادة من بعض الطرق التي أصبحت لها أهمية جهوية بل وحتى وطنية لكي تسمح بدعم قاعدة الاقتصاد الوطني والمحلي.

ت. البريد والمواصلات: لقد سجل هذا القطاع معدلا جيدا في مجال تغطية البلديات بواسطة مراكز البريد.

ث. النقل: وهذا عن طريق تطوير مختلف وسائل النقل، وإنجاز كل ما من شأنه تسهيل حركة المرور.

ج. قطاع الهياكل الاجتماعية والثقافية، حيث أشارت المادة 122 من قانون البلدية الجزائري إلى أن البلدية تبادر بكل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومساعدتها لاسيما في مجالات الصحة، الشغل والسكن.

كما تعمل البلدية على المبادرة لتنشيط الثقافي على مستوى البلدية ودعم البرامج الثقافية. وأيضا في إطار الصحة تتكفل المخططات البلدية بإنجاز قاعات العلاج وصيانتها وهذا طبقا للمقاييس الوطنية.

¹ خيضر خنفري مرجع سابق ، ص 123 - 124.

² المجلة الجزائرية للامن الإنساني السنة السادس جويلية 2018 ص 66-67-68.

ح. قطاع الثقافة والترفيه: فتشمل المخططات البلدية على المشاريع الهادفة للمحافظة على الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة والرياضة والترفيه وهذا عن طريق صيانتها، وتقوم بإنجاز مختلف المراكز الثقافية عبر إقليمها من مكاتب بلدية، ومسارح، ومراكز الثقافة.

خ. قطاع الري والفلاحة: إذ تشمل المخططات البلدية المشاريع المتعلقة بالأعمال الصغيرة الخاصة بدعم الريف من خلال التحسين العقاري، غرس الأشجار، المنشآت المائية الصغيرة، نشاطات تربية المواشي الصغيرة. وعليه تتكفل البلدية بإنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء، كما تسهر على حماية التربة والموارد المائية وتساهم في استعمالها الأمثل وذلك بدراسة إمكانيات استصلاح الأراضي بالسقي.

أما فيما يخص قطاع الري فتقوم المخططات البلدية بعدة مشاريع في هذا الإطار، حيث تعمل على التزويد بالمياه الصالحة للشرب ويتعلق الأمر بتعبئة المياه بكميات كافية وبنوعية جيدة، مما يستلزم البحث عن موارد حقيقية واستغلالها بصفة تسمح بتلبية حاجيات المواطنين على الأمد المتوسط. إضافة للري وتصريف المياه تم إنشاء عشرات الكيلومترات من الساقيات وعشرات من السدود الصغيرة في المناطق شبه الصحراوية.

د. قطاع التربية والتعليم: فتبادر البلدية من خلال مخططاتها التنموي باتخاذ كل إجراء من شأنه أن يشجع التعليم ما قبل المدرسي، ويعمل على ترقيته، وتقوم بإنجاز مؤسسات التعليم الأساسي، وإعادة إصلاح المدارس والقيام بالأشغال الكبرى في هذا المجال وكذلك عن طريق تحديد التجهيزات المدرسية.

ذ. القطاع الصناعي، ويتعلق بتسجيل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في المخطط البلدي للتنمية بعد القيام بدراسات عامة.

المطلب الرابع: عوائق المخطط البلدي للتنمية في تنمية البلدية

إن سياسة اللامركزية المنتهجة من قبل الدولة الجزائرية لم تصل إلى مفهومها الحقيقي المخول لها ، مما أدى إلى ظهور العديد من العوائق التي تسببت صراحة في تقليل دور المخططات البلدية للتنمية وعدم نجاعتها ، ومن أهم هذه العوائق :

— ضعف وسائل الإنجاز المحلية، لأن معظم المشاريع تنجز من طرف مؤسسات محلية ضعيفة ولا تملك كفاءة عالية ومن جهة أخرى نجد أن معظم المشاريع تشهد اختلالات في متابعة إنجازها لنقص المتابعة التقنية و

- نقص الموارد المالية لأن دور البلدية يقتصر على الاقتراحات دون القدرة على تمويل المشاريع من مداخيلها المحلية بسبب قلتها وكذلك تخلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية وأكثرها تأخر الدفع.¹
- تمويل مخططات البلدية من ميزانية الدولة و هي التي تحدد مبلغ الإعانات و تخصص استعمالاتها، فأي تمويل مركزي تتبعه رقابة صارمة بحكم من يمول و يراقب،² كما أن إعانات الدولة للبلدية المخصصة لتغطية نفقات التجهيز والاستثمار في إعانات مشروطة ويرجع ذلك أساسا إلى كون أنه على الدولة أن تحقق أهدافها الأساسية المتمثلة في كونها الضمان لكل المجموعة الوطنية مثل العدالة الاجتماعية، حماية المال العام المساواة على وجه الخصوص بين المواطنين.³
- رغم أهمية المبالغ المخصصة سنويا لتمويل هاته المخططات والتي تفوق مئات الملايير من الدينارات، إلا أنها تبقى غير كافية لتكفي حاجات 1541 بلدية عبر الوطن، إضافة إلى أن تمويل المخططات من ميزانية الدولة، تفقد المسؤول المحلي القدرة على مراقبة و تسيير التنمية المحلية على مستوى منطقته، يجعل منه مجرد مسير للاعتمادات الموكلة له وهذا ما يخلق عدم اهتمام البلديات بمواردها الذاتية لأنها تنتظر دائما المخططات لتغطية حاجاتها.⁴
- إن مشكل البلديات الجزائرية لا تنحصر في فكرة عجزها ماليا فحسب بل و في مدى قابليتها للتنمية حيث أن تعداد البلديات القابلة للتنمية انطلاقا من مواردها و كثافتها السكانية ومعدل غناها ونسبة التأطير بها قليل جدا مقارنة بالبلديات غير القابلة للتنمية إذ يقدر تعداد البلديات ذات القدرات التنموية الجيدة بـ 306 بلدية، في حين يصل تعداد البلديات ذات القدرة المتوسطة على التنمية إلى 358 بلدية، وغير قابلة للتنمية بتعداد 877 بلدية من أصل 1541 بلدية عبر الوطن.⁵

¹ خيضر خنفري، مرجع سابق، ص 124

² عبد القادر موفق، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، ديسمبر 2007، فصل 105.

³ مصطفى كراجي، اثر التمويل المركزي على استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الجزء 34، 1996، ص 356.

⁴ خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص 125.

⁵ عادل بوعمران، البلدية في التشريع الجزائري، عين مليلة، دار الهدى، 2010 ص 63.

المبحث الثاني : مراحل إعداد وتسيير المخططات البلدية للتنمية

نتطرق في هذا المبحث إلى تبيان مراحل إعداد المخططات البلدية للتنمية وتسييرها باعتباره أكثر البرامج التنموية استعمالا في الجزائر من جهة، وكذا تنوع القطاعات المختلفة التي يمسها المخطط البلدي والتي تمس الحياة اليومية للمواطنين من جهة أخرى.

المطلب الأول: إعداد مخططات البلدية للتنمية

تمر أول خطوة في عملية الإعداد بعدة مراحل متسلسلة و متكاملة، فتبدأ بجمع البيانات الأساسية حول الإمكانيات المتوفرة ، و من ثم تحديد الأهداف الأولية، و بعدها تقوم هيئة مكلفة بالتخطيط بتصميم الإطار الإجمالي الأولي للمخطط، ثم استطلاع رأي الوحدات الإنتاجية حول مدى مساهمتها في تحقيق هذا المخطط، و تعرض الاقتراحات على اللجان التقنية لإبداء رأيها، و يوضع بعدها الإطار التفصيلي للمخطط، و تختتم بمصادقة الهيئات الشعبية على المخطط بعد مناقشته، بهدف إعداد المخطط البلدي للتنمية لا بد من احترام مجموعة من الشروط أو الإجراءات، و التي تتمثل في :

- **مراعاة البلدية لطاقاتها :** و المتمثلة في طاقاتها المالية، و البشرية و المادية و هذا عن طريق إحصاء و اختبار إمكانياتها المتوفرة، و من ثم مقارنتها مع نسبة البطالة و الشباب و المستوى الثقافي، فعلى المخطط البلدي للتنمية التركيز على عمليات التجهيز و الاستثمارات الأولية .
- **مراعاة التوجهات الحكومية :** و هي التوجهات السياسية التي تنتهجها كل حكومة وفق البرنامج الذي تعده ، و تكلف الهيئات اللامركزية بتطبيق و تنفيذ هذا البرنامج.
- **مراعاة الظروف المالية العامة :** و هذا عن طريق القيام بدراسة المشاريع ماليا قبل تمويلها لتجنب الوقوع في مشكل العجز.
- الوفاء بالوعود الانتخابية و نقصد بها الوعود التي وعد بها المواطنين أثناء الحملات الانتخابية ضمن برنامج التكتل السياسي المنتخب.¹

¹ محمد الصغير قطاط ، دور المجالس المحلية في التنمية ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي فرع القانون الخاص ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة ، ص45.

المطلب الثاني مراحل ومستويات إعداد المخطط البلدي للتنمية

حتى يكون هناك مخطط بلدي للتنمية لابد من المرور بعدة مراحل وعدة مستويات :

أولاً: مراحل انجاز المخطط البلدي للتنمية

يعتبر المخطط البلدي للتنمية برنامج الدولة في التسيير اللامركزي الأكثر استعمالاً منذ 1974 وذلك بناءً على المرسوم 73/136¹ يتعلق باستثمارات التنمية لصالح البلدية في إطار التوجيهات الوطنية للتنمية و قوانين المالية ضمن ميزانية التجهيز المحددة لنفقات الدولة السنوية.

أ. طريقة التسجيل والمصادقة على مخطط البلدية

لم ينظم المرسوم 73/136 عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية بطريقة مفصلة و دقيقة ولكن ترك صلاحية دراسة ملائمة البرامج الواجب القيام به وفق احتياجات سكان البلدية، و ذلك في إطار الأولويات و التوجيهات الوطنية.²

تتولى اللجنة التقنية للبلدية عند نهاية كل سنة ميلادية وتحت إشراف رئيس المجلس الشعبي البلدي إعداد بطاقات تقنية لكل عملية مقترحة بعد عملية إحصاء وتحديد جميع حاجيات سكان البلدية وترتيبها حسب الأولوية. من خلال إعداد البطاقة التقنية يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل والكلفة المالية للمشروع.

تعرض الاقتراحات المضبوطة من طرف اللجنة التقنية للبلدية على اللجنة التقنية للدائرة لمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعاً لأهمية كل مشروع، حيث يتم التأهيل و المصادقة على المشاريع المقبولة و اقتراح إمكانية التكفل المالي ببعضها ضمن مدونة المشاريع القطاعية للولاية.

تتوج أشغال لجنة الدائرة بتقيد القرارات المتخذة والمتوصل إليها ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية وتحت رئاسة والي الولاية وبحضور مدير التخطيط و الهيئة العمرانية بالولاية وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي. يتم خلاله المصادقة على المشاريع المقبولة وتسجيلها وقد يؤجل التكفل ببعض الآخر منها لسنوات قادمة حسب أولوية وأهمية المشاريع المقترحة.

¹ المرسوم رقم 73/136، المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية ج رقم 67، المؤرخة في 21/08/1973.

² محمد حشمون ، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2011/2010 ص 208.

يقوم الوالي بطلب الإعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية للتنمية من السلطات المركزية و التي تقررها الدولة إجمالاً في إطار قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية.

ب. تنفيذ المخطط البلدي للتنمية

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي و المحاسب العمومي بتبليغ الوالي بالاعتمادات المخصصة بالعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها، ومن هنا يبدأ تنفيذ المخطط من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يخضع إلى رقابة مشددة من طرف الوالي فلا يجوز لرئيس المجلس الشعبي البلدي التعديل في رخص البرامج العملية الا بموافقة الوالي الذي له حق التعديل في حدود الاعتمادات الكلية للمخطط¹

ثانيا : مستويات إعداد المخطط البلدي للتنمية :

إن إعداد المخطط البلدي للتنمية يمر على مرحلتين أو مستويين هما : المستوى المركزي و المستوى المحلي

أ. إعداد المخطط البلدي للتنمية على المستوى المحلي :² يكون على مستوى البلدية و يتميز بين خطوتين:

1. الخطوة السياسية :تقوم البلدية باقتراح مجموعة من المشاريع التنموية عن طريق مداولات مجلسها الشعبي في أواخر كل سنة (أكتوبر - نوفمبر) ، و هذا لغرض تنفيذها وفقا لعمليات التجهيز و الاستثمار المسطر ضمن قطاعات معينة مقسمة إلى فصول و إلى معطيات ، و تعمل على ترتيبها حسب الأولويات و من ثم تسجيلها في مدونة تسمى " مدونة البلدية .

2. الخطوة التقنية :بعد تسجيل المشاريع بمدونة البلدية ، تقوم المصلحة التقنية على مستوى البلدية بإعداد بطاقة تقنية تدون بها طبيعة المشروع و موقعه إضافة إلى تقييمه المالي، و بعد ذلك ترسل هذه البطاقة إلى مديرية التخطيط للحصول على ظرف مالي ، و لكن قبل ذلك لابد من مرور كل المقترحات على :

1.2 وعلى مستوى الدائرة :تلعب الدائرة دور الوسيط، حيث يجتمع رئيسها مع اللجنة القطاعية التي تتكون من ممثلي الدائرة ، الكاتب العام المكلف بالمخططات و ممثلي البلدية (رئيس المجلس الشعبي البلدي) ، إضافة إلى ممثلي الولاية (ممثلي مديريات الري ، البناء و التهيئة العمرانية).

وتقوم هذه اللجنة بالإطلاع على المقترحات ودراستها و إدخال تعديلات عليها إن اقتضى الأمر ذلك ، و يتوج الاجتماع بإعداد بطاقة تقنية لكل مشروع .

2.2 على مستوى الولاية :و يتم بإجراءين :

¹ المادة 03 من المرسوم رقم 13673،

² محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص62.

1.2.2 إجراءات تقنية :

ترسل المشاريع إلى مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالولاية ، و يتم على مستواها دراسة مقترحات البلدية دراسة تقنية و توزيع الملفات على مختلف المديريات حسب اختصاصها و هذا قبل نهاية السنة المالية الجديدة .
و يتم على مستوى مكتب برامج المخططات البلدية :

- فصل العمليات الخاصة بالمخططات البلدية للتنمية عن المخططات القطاعية للتنمية .
- فصل المشاريع الجديدة التي يطلب فيها اعتماد مالي جديد عن المشاريع الموجودة في طور الإنجاز .
- مراقبة المعلومات المدرجة في البطاقات التقنية و التأكد من صحتها
- التأكد من عدم تسجيل عملية واحدة في سنتين متواليتين أو أكثر.

2.2.2 إجراءات إدارية :

يعقد المجلس التنفيذي للولاية اجتماعا يرأسه الوالي ، و يشارك في الاجتماع كل من الكتابة العامة للولاية ، ممثلي مديريات الولاية ، ممثلي الدوائر والبلديات ، و يتم النظر في مقترحات البلدية و مناقشة مضمونها حسب برنامج الولاية ، و تتأكد من مدى مراقبتها لاحتياجات المواطنين و مراقبة معلومات البطاقات التقنية ، و يمكن عند الضرورة تعديل المبالغ المالية المقترحة.¹

ب. إعداد المخطط البلدي للتنمية على المستوى المركزي:²

إن إعداد المخطط البلدي للتنمية على المستوى المركزي يمر على عدة خطوات :

1. إصدار تصريح البرنامج النهائي: ترسل مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية مقترحات البلدية إلى المديرية العامة للميزانية ، حيث يعقد اجتماع ما يعرف بلجنة التحكيم ، و يعقد مرة كل سنة ، و يرأس هذه اللجنة رئيس الحكومة ، و يحضرها ممثلون عن وزارة الداخلية و مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية و بعض رؤساء الدوائر و يتم على مستوى هذه اللجنة مناقشة المشاريع المقترحة للمخطط البلدي للتنمية من حيث أهدافها و غلافها المالي ، و تخصص رخص البرامج للمشاريع الجديدة و اعتمادات الدفع للمشاريع التي هي في مرحلة الإنجاز و يخصص لكل ولاية غلاف مالي للبرامج المقترحة ، و التي هي عبارة عن اعتمادات مالية تقدم بموجب قانون المالية لنفس السنة فيسمى هذا الغلاف " تصريح البرنامج النهائي " أو " مقرر البرنامج " و يرسل هذا المقرر إلى كل ولاية ، و يضم العمليات ذات الأولوية .

¹ محمد الصغير قطاط ، مرجع سابق ص 48.

² مسعود شيهوب ، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 76.

2. إعداد مدونة الولاية : بعد الحصول على تصريح البرنامج النهائي ، تجتمع مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية مع ممثلي البلديات لإعادة التحكيم ، و ذلك بتكليف مقررات البرامج مع المقترحات الأولية لكل بلدية ، مع مراعاتها ل :

- القدرات التمويلية لكل بلدية و أولويتها التنموية .
- الأولويات الولائية و القطاعية.
- التوجهات الحكومية.

ومن ثم إعداد مدونة الولاية التي تضم المشاريع المقبولة و المقسمة حسب الأبواب و البلديات، و ترسل نسختان من كل مدونة إلى المديرية العامة للميزانية و الوزارة المعنية بالمشروع.

3. إعداد مقرر التسجيل: تقوم مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بإعداد مقرر التسجيل الخاص بكل بلدية و يضم المشاريع التي ترتب حسب الأبواب و السقف المالي للبلدية ، و يسمى بـ " تصريح البرامج " ، و تحضر منه ستة نسخ توزع على : البلدية ، القابض البلدي ، الدائرة ، خزينة الولاية ، مديرية الإدارة المحلية، و مديرية الضرائب .

4. تسجيل المشاريع: تعمل البلدية على تسجيل المشاريع في بطاقة فنية بصفة دقيقة ترسلها إلى الولاية الغرض المعاينة من قبل مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية لتسجيلها في ميزانية التجهيز العمومي الخاص بالولاية ، و بعد المصادقة على مقرر التسجيل ، تكون المشاريع مسجلة و بالتالي فالمخطط البلدي للتنمية يكون معدا و قابلا للتنفيذ .

المطلب الثالث : وسائل تنفيذ المخطط البلدي للتنمية:¹

تعمل البلدية على إدخال المخطط البلدي للتنمية حيز التنفيذ، باعتبارها المعني الأول بالأمر وهذا بمجرد انتهائها من إجراءات إعداده ، و تتبع في هذا الشأن مراحل معينة و تستعين بوسائل محددة ، و تعمل كذلك على متابعته.

يمر تنفيذ المخطط البلدي للتنمية بالمرور بالمراحل التالية :

¹ سيد علي حمزاوي ، تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية في الجزائر على المخططات البلدية للتنمية، مذكرة ماستر ،، جامعة بومرداس، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ، 2016/2017 ، ص36.

أولا :تشخيص المشاريع المراد انجازها

بعد الحصول على ترخيص البرامج من المديرية العامة للميزانية ، تعمل المصالح التقنية على تشخيص المشروع، و هذا عن طريق جمع المعلومات الآتية :

أ. **تسمية المشروع**: يهدف تسهيل عمليات الإنجاز و الاستثمار ضمن المخطط البلدي للتنمية ، يمنح اسم للمشروع ، و يتكون هذا الاسم من خمسة أجزاء، و هو عبارة عن دليل رقمي خاص يضم حرفين لاتينيين و خمسة عشر (15) رقما ، و هي عبارة عن رموز توضيح و تشخص المشروع .

الجزء الأول يتكون من :

1. حرف لاتيني : و هو يحدد طبيعة العمليات ، و يكون إما :

- حرف N : عمليات عادية .

- حرف S: عمليات خاصة .

- حرف U: عمليات استعجالية .

2. حرف لاتيني آخر : و يبين نوع البرنامج أو المخطط ، و يكون إما :

- حرف A : البرنامج المخطط مسجل قبل 01/01/1974.

- حرف B: البرنامج المخطط مسجل ما بين 01/01/1974 و 31/12/1979.

- حرف C: البرنامج المخطط مسجل ما بين 01/01/1980 و 31/12/1984.

- حرف D: البرنامج المخطط مسجل ابتداء من 01/01/1995 إلى يومنا هذا.

3. رقم يدل على نوع المشروع، و هو إما :¹

- رقم 5: أي عن طريق مساهمة نهائية للدولة .

- رقم 6: مساهمة مؤقتة .

- رقم 8: نظام مختلط بين المساهمات النهائية و المساهمات المؤقتة .

- رقم 9: و يكون بين تمويل الدولة و تمويل الجماعات المحلية .

الجزء الثاني ويتكون من ثلاثة أرقام ، و تدل على رقم باب القطاع الذي ينتمي إليه المشروع.

الجزء الثالث : يتكون من رقم واحد ، و يرمز إلى مادة المشروع المنتمية إلى القطاع المعني .

¹ معمر بالبحال ،مرجع سابق ،ص44.

الجزء الرابع: يتكون من ستة أرقام مصنفة إلى صنفين، ويحتوي كل صنف على ثلاثة أرقام ، تبين المسير الأمر بالصرف، و نعي به كل عون عمومي مكلف بتنفيذ العمليات المسجلة في المخطط ، و غالبا ما يكون رئيس البلدية .

الجزء الخامس: يتكون من رقمين من 01 إلى 99، وهو رقم ترتيب العملية خلال السنة .

ب. تحديد موقع المشروع: وهو العنوان أو المكان الذي سيتم إنجاز الأشغال به ، و يكون محددًا في الوثائق المتعلقة بالمشروع، ولا يمكن تغييره إلا عند الضرورة القصوى أو لظروف قاهرة ، و هذا بعد استشارة مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.¹

ت. انعكاسات المشروع: وهو ذكر الأسباب الداعية إليه، و تحديد نتائجه التي من المفترض أن تكون إيجابية، وتبيان أهميته في حياة المواطنين، و توضيح أهميته الاجتماعية أو التربوية أو الثقافية أو الاقتصادية أو الترفيهية ... الخ

1. المواصفات التقنية للمشروع: تعمل المصلحة التقنية بالبلدية على جمع كل مواصفات المشروع في بطاقة تسمى البطاقة التقنية، تحتوي على التصاميم، فترة الإنجاز، تحديد العمليات الواجب إنجازها قبل إنجاز المشروع.

2. تكلفة المشروع: و هو المبلغ الإجمالي الذي يكلفه المشروع.

3. وسائل الإنجاز: و هذا عن طريق تحديد المعنى بإنجاز المشروع، فتكون إما مقاوله عامة أو خاصة ، إضافة إلى نوع الصفقة المبرمة في هذا المجال.

4. تسير المشروع بعد انجازه: و هو منح المشاريع بعد الانتهاء من إنجازها إلى هيئة خاصة تسهر على تسييرها .

ثانيا :اختيار أنجع الوسائل لتتقية المشروع

الغرض تحقيق أهداف المخطط البلدي للتنمية في أقصر مدة ممكنة ، و بأقل تكلفة و بجودة عالية تستعين البلدية بإحدى الوسيلتين:

أ. المؤسسة العمومية المحلية

هي مؤسسة عمومية تعمل على تنفيذ المخطط البلدي للتنمية لصالح البلدية ، و حسب المواد 9، 136، 137 من قانون البلدية ، تنشأ هذه المؤسسات من طرف البلدية أو بالاشتراك مع بلدية أخرى أو أكثر بهدف:

¹ سيد علي حمزاوي ، مرجع سابق، 38.

- إنجاز المشاريع الاقتصادية و الاجتماعية بأقل تكلفة .
- النهوض بالتنمية المحلية ، و حتى التنمية الوطنية .
- توفير مناصب الشغل.¹

ب. المؤسسات الخاصة

يهدف إنجاز البلدية لمخططاتها التنموية ، تلجأ إلى إبرام عقود مع مؤسسات خاصة ، و تدعى هذه العقود بالصفقة ، و تبرم وفقا للمرسوم 02/250 المتعلق بإبرام الصفقات العمومية ، و المرسوم 03/31 المعدل المرسوم السابق ، تأخذ هذه الصفقات شكلين :²

1. المنافسة :

تأخذ المنافسة ثلاثة صور:

1.1 المناقصة: عندما يتعلق الأمر بتوريدات أو خدمات بسيطة ليست فنية ، وهذا لتضمن البلدية تنفيذ مشروعها في أحسن الشروط المالية ، و تمر بأربع مراحل :

1.1.1 الإعلان عن المناقصة و هذا عن طريق الإعلان في الصحف الذي يتضمن :

- موضوع المناقصة .
- البلدية المكلفة بإجرائها .
- مكان سحب دفتر الأعباء .
- مكان إيداع الطلبات .
- تحديد المدة الواجب احترامها لإجراء المناقصة .

2.2.1 تقديم العروض : يقدم المتنافسون عروضهم على مستوى مكتب المناقصة بالبلدية ، و التي تتضمن مقترحات للأسعار، و ظروف مغلقة لضمان السرية في المنافسة .

3.1.1 فتح الأظرفة : وهذا عند حلول الموعد المحدد، و تعد قائمة المتنافسين في المناقصة .

4.1.1 فتح الصفقة : فتمنح الصفقة للمتنافس المتقدم بأدنى سعر ، و يختار من القائمة المعدة سابقا .

¹ مسعود شيهوب ، مرجع سابق ص 88.

² النوي خرشي ، تسيير المشاريع في إطار الصفقات العمومية ، الجزائر ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2011، ص 175.

2.1 استدرج العروض: لا يختلف هذا الأسلوب كثيرا عن المناقصة ، و يتميز عنه في أنه في هذه العملية يأخذ بعين الاعتبار النوعية إضافة إلى السعر ، أي العلاقة (نوعية - سعر) ، ويمر هذا النوع بنفس المراحل السابقة ، و ينقسم إلى قسمين:

1.2.1 استدرج مفتوح فيكون لجميع المقاولين الحق في دخول المنافسة .

2.2.1 استدرج مقيد و هنا توضع شروط وإجراءات معينة لدخول المنافسة ، و هذا يؤدي إلى تقليص عدد المقاولين المتنافسين¹

1. المسابقة: تلجأ إليه البلدية عندما يتعلق موضوع الصفقة بطابع فني أو جمالي أو هندسي.²

2. التراضي

وهذا عن طريق اختيار البلدية مباشرة للمقاول الذي ستبرم معه الصفقة لهدف إنجاز مشروعها دون أي شرط من الشروط أو إجراء من إجراءات المنافسة ، و يقوم هذا الأسلوب على التراضي و التفاوض بين الإدارة و المقاول على شروط إبرام العقد.

1.2 انتهاء المشروع إن انتهاء أشغال المشروع تكون وفقا لإجراءات قانونية ، و هي :

1.1.2 تحرير بطاقة انتهاء المشروع:³ تنجزها المصالح التقنية بمساعدة المكلف بالإنجاز ، و أيضا فروع الأقسام التقنية و الولائية ، و تحتوي هذه البطاقة على معلومات هامة تخص المشروع و طرق استهلاك المبالغ خلال مدة الإنجاز، و خاصة :

- المبلغ الإجمالي للمشروع.
 - المبالغ المسددة نهائيا ، و المبالغ الباقية إن وجدت .
 - الحجم النهائي للمشروع بعد نهايته .
- ويكون هذا الحجم المالي نفسه المبلغ الإجمالي المخصص للمشروع ، و لكن يمكن أن يكون هناك اختلال مالي ، فإما أن نجد فائض لم يستهلك ، أو كفاية الاعتمادات المخصصة للمشروع.
- وبعد انتهاء إعداد بطاقة المشروع ، يصادق عليها كل من الأمر بالصرف و القابض البلدي بعد مراقبة صحتها ، و ترسل ثلاثة نسخ منها إلى :

¹ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر، جسر للنشر والتوزيع، 2007، ص59.

² النوي خرشي ، مرجع سابق، ص183.

³ محمد الصغير بعلي، مرجع سابق، ص70.

- مديرية الإدارة المحلية .

- أمين الخزينة.

- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية .

1.2.2 تحويل مسؤولية المشروع:¹ وهذا بتحويل المسؤولية من المكلف بالإيجاز إلى المكلف

بالتسيير ، فبعد أن كانت مسؤولية المشروع ملقاة على عاتق المكلف بإيجازه خلال الفترة

المحددة في الصفقة ، تنتقل بعد انقضاء مدة الإيجاز إلى المكلف بتسيير المشروع، و هذا بمنح

إشعار بالاستلام النهائي لكل من :

- المجلس التنفيذي الولائي.

- مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

- الدائرة .

- القابض البلدي

المطلب الرابع : تمويل المخطط البلدي للتنمية :

تتمثل الاعتمادات المالية المخصصة لتسيير وتنفيذ المخطط البلدي للتنمية في عدة إجراءات :

أولا : إجراءات تمويله :

مباشرة بعد الحصول على تصريح البرنامج النهائي ، تعمل الولاية على توزيع الغلاف وفقا للبلديات و الأبواب و يخصص لكل مشروع غلاف مالي يظهر في مقرر التسجيل ضمن الباب المعني ، و يوزع ذلك الغلاف وفقا لاعتمادات دفع سنوية ، و تقسم هذه الأخيرة إلى أقساط ، حسب ما يسمح التوزيع باستهلاك تصريح البرنامج عبر شرائح.²

و ترسل الاعتمادات عن طريق مقرر الاعتماد المالي ، الذي يفتح في إطار نشاط السنة الجارية ، مرفوقا بالملحق الذي يوضح المبالغ المخصصة لكل فصل ، و ترسل نسخة من هذه المقررات إلى القابض ، ليمول بعد ذلك المخطط البلدي للتنمية .

¹ عمار بوضياف، مرجع سابق، ص 67

² محمد الصغير قطاط ، مرجع سابق، 49.

ثانيا : مصادر تمويله

أ. التمويل الذاتي :

تستعمل البلدية مواردها الذاتية لتمويل بعض مشاريعها عن طريق الاقتطاع من ميزانية التسيير إلى ميزانية التجهيز أو التحصيل من مواردها الجبائية و الرسوم¹، مداخيل ممتلكاتها أو من الإعانات كالهبات و الوصايا² و منه فالتمويل الذاتي البلدية ينقلب على ثلاثة موارد :

- الجباية المحلية .
- النواتج المرتبطة بالأموال المحلية.
- الخطوط الأخرى التمويل الذاتي .

1. الجباية المحلية

تتكون الجباية المحلية من مختلف الضرائب و الرسوم التي تحصل لمصلحة الجماعات المحلية على أساس حصة محددة و معرفة النسب عبر قوانين المالية ، و تشكل العامل الحاسم في تامين التمويل الذاتي . و يتميز بين الجباية الخالصة و الجباية المختلطة

1.1 الجباية الخالصة : توجه موارد هذه الجباية لتغذية ميزانيات البلديات دون سواها ، و هي تحصل بصفة مباشرة من طرف المصالح المالية البلدية ، و نجد الجباية الخالصة ذات الصبغة المباشرة ، و الجباية الخالصة ذات الصبغة غير المباشرة:

1.1.1 الجباية الخالصة ذات الصبغة المباشرة : و تشمل ضريبتين :

- الرسم العقاري .
- رسم التطهير.

2.1.1 الجباية الخالصة ذات الصبغة غير المباشرة : و تشمل الضرائب و الحقوق التالية :

- الرسم على الذبح .
- الرسم على الإقامة .
- حقوق الخدمات الإدارية.
- حقوق تحويل الملكية .

¹ المادة 117 من قانون البلدية .

² المادة 115 من قانون البلدية.

1.1 الجباية المختلطة : وتنقسم إلى :**1.2.1 الضرائب المباشرة : وهي :**

- الرسم على النشاط المهني.
- الدفع الجزائي.

2.2.1 الضرائب غير المباشرة : وتمثل الرسم على القيمة المضافة ، و يخصص حاصل 17% من

مجموع موارد هذا الرسم التغذية ميزانية البلدية والصندوق المشترك للجماعات المحلية ، و
يمول الباقي ميزانية الولاية

2. النواتج المرتبطة بالأموال المحلية تتأني هذه المداخيل من خلال تصرفات البلدية في أملاكهما الخاصة
بالبيع أو الكراء أو بشكل آخر من الأشكال المقررة في القانون.

3. الخطوط الأخرى للتمويل الذاتي : وهي ضعيفة المساهمة في تمويل الميزانيات المحلية، فعلى الذكر نجد :

- عوائد القيم المالية من الفوائد مثلا.
- المنتوجات الاستثنائية كالعقوبات المالية .
- فوائد القروض الممنوحة من طرف الجماعات المحلية .

ب. إعانات و مساهمات الدولة النهائية

في إطار المشاريع البلدية للتنمية ، تمول ميزانية الدولة للتجهيز البلديات لغرض المخطط البلدي للتنمية ، و تكون
هذه التمويلات نهائية ، وهي غير قابلة للاسترجاع ، فتسيرها البلدية في المشاريع غير المربحة.

ت. إعانات من ميزانية الولاية :

الغرض تمويل مشاريع المخططات البلدية للتنمية ، حيث تمنح الولاية مساهمة مالية للبلدية من ميزانية التجهيز ، و
هذا بعد طلب تقدمه البلدية لمديرية الإدارة المحلية مرفقا بملف يثبت ضرورة المشروع المطلوب تمويله و أسباب هذا
الطلب .

ث. مساعدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية¹

وهي عبارة عن مساعدات نهائية تمنح لصالح البلديات الفقيرة التي تعاني عجزا في ميزانيتها ، مما يمنعها من القيام
بالمشاريع المخطط البلدي للتنمية ، و في أغلب الأحيان توجه هذه الإعانات إلى مشاريع تهدف إلى المحافظة على

¹ فؤاد غضبان ، مرجع سابق ، ص71.

ممتلكات البلدية أو اقتناء عتاد يساهم في تقوية مهامها ، و من هنا تظهر أهمية هذا الصندوق الذي يهدف إلى الترقية و النهوض بمستوى البلديات الفقيرة في مجال التنمية ، ولضمان العدالة في توزيع الموارد المالية

ج. مساهمات الخزينة المؤقتة

وهي القروض التي تمنحها الولاية البلدية في إطار عمليات التجهيز و الاستثمار، و تحدد هذه القروض بمدة الاستحقاق و سعر فائدة معين، و تكون واجبة التسديد عند حلول أجل استحقاقها وتمنح هذه المساهمات تحت وصاية الوالي بعد استكمال الإجراءات المطلوبة ، و المتمثلة في :

- تقدم البلدية وثيقة تثبت بها ميزانيتها الابتدائية و الإضافية للسنوات الثلاثة الأخيرة.
 - تقوم الخزينة أو البنك بدراسة تقنية و اقتصادية للعمليات و تكلفتها ، و تعد بطاقة تقنية .
 - تقدم الميزانية الاحتياطية بالإيرادات و النفقات ، لهدف إثبات إمكانية البلدية لتسديد القروض الممنوحة لها.
 - نسخة مرخصة من مداورات البلدية المرخصة للقروض .
 - نسخة من قرار مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية، و المديرية العامة للميزانية و المتضمن تشخيص تمويل العملية.
 - مخطط تمويل الذاتي للعملية، المتضمن أموال البلدية الصافية.
- وفي حالة الموافقة على هذه الإجراءات، تعد اتفاقية بين البلدية و الخزينة تتمحور حول :
- شروط استهلاك القروض.
 - مدة استحقاق القروض.
 - سعر الفائدة السنوي (الذي يتراوح ما بين 2.5 و 4 %).

ثالثا : نظام تمويله

إن تمويل المخططات البلدية للتنمية تتم وفق نظام خاص تتبعه البلدية ، و يمر هذا النظام وفق ثلاثة مراحل ، و هي ¹:

¹ عتيقة جديدي ، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية بسكرة نموذجا" ، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص سياسة عامة وإدارة محلية ، 2012، ص33.

أ. مرحلة تقديم الغلاف المالي :

وهذا عن طريق منح مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية ما يسمى بترخيص البرنامج ، و هو غالبا عبارة عن مبالغ صافية تفوق المبالغ المقترحة ، و هذا عن طريق تقريب المبلغ إلى أكبر قيمة صافية منه ويقسم هذا الأخير إلى أقساط من الإعتمادات ، و ليس إلى أموال سائلة ، و تسمى بقروض الدفع ، حسب القسط المنجز من المشروع.

ب. مرحلة إعداد الفاتورة :

1. ينجز المقاولون لصالح البلديات مشاريع المخطط البلدي للتنمية، عن طريق عقد منافسة أو تراض بينها ، وبعد انتهاء جزء من المشروع يحرر فاتورة و يقيم فيها الأشغال المنجزة خلال هذه الفترة، التي غالبا ما تكون شهرا واحدا.

2. يقوم الأعوان التقنيين للمصلحة التقنية بالبلدية (مصلحة التجهيز و التعمير) بزيارات ميدانية إلى مكان المشروع لمعاينة الأشغال المنجزة التي أدرجت في الفاتورة و مقارنتها مع الشروط المسجلة في الاتفاقية .

3. يعمل على متابعة هذه الأشغال المكاتب أو الأقسام التالية :

- مكتب الدراسات و القسم الفرعي للبناء والتعمير و السكن ، و مديرية التعمير و السكان و في حالة كون المشروع بناء.
- مديرية الأشغال العمومية إذا تعلق الأمر بأشغال الطرق الصغرى ، أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب.
- مصلحة التمويل بالماء الصالح للشرب إذا كان المشروع متعلقا بقنوات المياه الصالحة للشرب و التصريف.

ت. مرحلة تسديد مبالغ قروض الدفع :

ترسل المصلحة التقنية بالبلدية ملفا يتكون من : حوالة الدفع ، و أربعة نسخ من PCD6 (و هي وثيقة متبادلة بين القابض البلدي و أمين خزانة الولاية)، إلى القابض البلدي، هذا الأخير يرسل الملف بعد إتمام الإجراءات المناسبة إلى أمين خزانة الولاية لغرض تعويض مبالغ قروض الدفع التي دفعها القابض البلدي في إطار المخطط البلدي للتنمية من خزانة البلدية أثناء إنجاز المشروع، و في حالة ما إذا ارتفعت تكاليف الإنتاج، تطلب البلدية من الولاية إعادة تقييم تكلفة المشروع لدفع قيمة هذا الارتفاع في التكاليف، و في حالة الموافقة تفتح مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية مقرر إعادة التقييم و سقف مالي جديدين. في حالة ما إذا بقي فائض بعد إتمام إنجاز المشروع ، يتوجب على البلدية إعادته إلى مديرية التخطيط لتمول به مشاريع أخرى في بلديات أخرى ذات أولوية .

خلاصة

تُعتبر المخططات البلدية للتنمية إحدى أنماط تسيير نفقات التجهيز العمومي للدولة، وهي بمثابة أداة مهمة تستعملها البلديات من أجل تحسيد مشاريعها التنموية، وتكمن أهمية هذه المخططات في تأثيرها المباشر والفوري في التكفل بالاحتياجات الضرورية وأولويات التنمية للمواطنين، وتحسين مستوى معيشتهم، وبالتالي تحقيق التنمية المحلية خاصة في المناطق الواجب ترقيتها، وإن الهدف من هذا البحث هو الإلمام بالإطار القانوني والتنظيمي لهذه المخططات.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية
لبلدية برهوم

المبحث الأول : تقديم بلدية برهوم

تعتبر بلدية برهوم إحدى الجماعات المحلية التابعة إقليميا إلى دائرة مقررة ولاية المسيلة ، وقد تم تنظيم بلدية برهوم في مجموعة من المصالح ، التي تسهر على تنفيذ المهام الموكلة للبلدية ، وستتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على بلدية برهوم ، وكذلك الهيكل التنظيمي ومختلف المكاتب المتعلقة بها.

المطلب الأول : تعريف بلدية برهوم

لقد مرت بلدية برهوم منذ نشأتها العديد من التطورات

أولا : التطور التاريخي لبلدية برهوم:

أخذت البلدية قديما تسمية برهوم وهذا نسبة للوادي الذي يشق البلدية إلى نصفين وينحدر من أعالي جبال منطقة التل إلى غاية شط الحضنة جنوبا ويسمى واد بونصرون.

عرفت في البداية باسم "سوق بلقندوز" (وهو ابن سيدي غانم أحد المرابطين الذي جاء من الغرب في حوالي منتصف القرن السابع عشر واستقر في عين الكلبة- عين الخضراء حاليا- أولا، ثم اتجه شمالا حيث استقر قرب وادي المنايفة، وبما أن المجتمع كان ذا طبيعة قبلية، كان هذا الشيخ متنقلا في سكناه وكان الناس يتبعونه ويقيمون سوقهم الأسبوعي قربه، فأشار عليهم أن يستقروا في مكان واحد، فاختار لهم مركز برهوم حاليا أو ما يسمى ب"الرجبة" وهو المكان الذي كانت تقام فيه السوق لعدة قرون، وقد غير مكانه في السنوات الأخيرة)، وكان هذا السوق يقام يوم الإثنين من كل أسبوع لذلك سمي أيضا ب"سوق الإثنين" وهو الاسم الموجود في بعض المصادر الفرنسية القديمة، كما يوجد في الوثائق الإدارية الفرنسية باسم "برهوم" وكان تابعا إداريا لبلدية "بريكة"، وأثناء الثورة بقي باسم "قسمة برهوم" التابعة للمنطقة الأولى الولاية الأولى "الأوراس"، وبقيت في الاستقلال تابعة لدائرة بريكة ولاية باتنة، إلى التعديل الإداري في السبعينات حيث أصبحت تابعة لولاية المسيلة.

ثانيا : الموقع الجغرافي بلدية برهوم

مدينة وبلدية تابعة إقليميا إلى دائرة مقررة ولاية المسيلة .

أ. الموقع:

تقع بلدية برهوم في الجهة الشرقية الشمالية لولاية المسيلة على بعد 50 كلم من مقر الولاية، يحدها من الشمال بلدية الدهاهنة ومن الجنوب بلدية عين الخضراء، ومن الشرق بلدية مقررة ومن الغرب بلدية أولاد اعدي لقبالة، وتعتبر البلدية بوابة من الجهة الشرقية للولاية من خلال الطريق الوطني رقم 40.

ب. :المساحة:

تتربع بلدية برهوم على مساحة قدرها 11961 هكتار مصنفة حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1) : يوضح مساحة بلدية برهوم

الأراضي	فلاحيه واسعة	فلاحيه رعوية	غير مستصلحة	بساتين	تجمعات حضرية	المجموع
المساحة بالهكتار	4673,3	1381	5521,2	29,9	355,6	11961

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ت. الخصائص الطبيعية:

1- المناخ:

يسود بلدية برهوم مناخ شبه جاف يمتاز بالبرودة شتاء والجفاف صيفا

– **الفترة الرطبة:** خلال السنة الفلاحية نجدها تبدأ من شهر سبتمبر وتنتهي خلال شهر أفريل، حيث نسجل أكبر كمية من التساقط في شهر أكتوبر وجا نفي ومارس أما باقي الأشهر الأخرى فنسبة التساقط تكون قليلة.

– **الفترة الجافة:** تبدأ من بداية شهر ماي وتنتهي مع بداية شهر سبتمبر، بحيث نسجل أعلى درجة حرارة في شهر أوت.

2- الرياح:

في غالب الأحيان تتأثر المنطقة بالرياح الجنوبية والشمالية الغربية، ويصل المعدل السنوي العام لسرعة الرياح 38 كم/سا.

المطلب الثاني: مهام وأهداف الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

أولا: مهام الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

تطلع بلدية برهوم من خلال هيئاتها الإدارية للقيام بمجموعة من المهام، والتي تم تحديدها في المواد من 103 إلى المادة 104 من قانون الجماعات الإقليمية ومنها :

أ. في مجال التهيئة والتنمية

تقوم البلدية بما يلي:

- حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء لاسيما عند إقامة مشاريع تنموية على أرضها.
- تساهم البلدية في حماية التربة والموارد المائية وتصهر على الاستغلال الأفضل لها.
- القيام بتشجيع الاستثمارات وترقيتها.

ب. في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز

تقوم في هذا المجال بما يلي:

- القيام بتزويد البلدية بمختلف أدوات التعمير.
- عدم إنشاء أي مشروع ينتج عنه ضرر في البيئة أو الصحة العمومية.
- القيام بالسهر على المراقبة الدائمة لعملية البناء التي لها علاقة بتجهيز السكن.
- السهر على احترام أحكام مجال البناء.
- المحافظة على التراث الثقافي والحفاظ على الانسجام الهندسي لتجمعات السكاني.

ت. في المجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضية والشباب والثقافة والتسليّة والسياحة

تقوم البلدية بالمهام التالية

- القيام بإنشاء مؤسسات التعليم الابتدائي حيث تكون وفق الخريطة المدرسية الوطنية.
- تسهر على توفير النقل المدرسي وتسيير المطاعم المدرسية.
- تقديم المساعدات لمختلف الهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسليّة؛ القيام بمختلف التدابير التي من خلالها توسع قدرتها السياحية وتشجيع المعنيين باستغلالها .
- المساهمة في صيانة مختلف المساجد والمدارس القرآنية التي هي على ارض البلدية.

ث. مجال النظافة وحفظ الصحة والطرق البلدية :

تقوم في هذا المجال بما يلي:

- تقوم على توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- القيام بجمع النفايات ونقلها في مختلف القصور.
- المحافظة على مختلف الأماكن والمؤسسات المستقبلية.
- القيام بصيانة طرق البلدية.

ثانيا: أهداف الأجهزة الإدارية لبلدية برهوم

تصبو بلدية برهوم إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:

- تلبية احتياجات المواطنين الضرورية وتوفير مناصب الشغل .
- العمل على تطوير التنمية المحلية وفق المخطط التنموي المسيطر على مستوى إقليم البلدية.
- الاهتمام بالعلم ومؤسساته وتكريم المتميزين والمبدعين على مستوى البلدية.

- المساهمة في تدعيم الجمعيات الخيرية النشطة بالعمل على تطوير النظام الإداري والفني وتطبيق الإدارة الرقمية لرفع أدائه وتحقيق الأهداف.

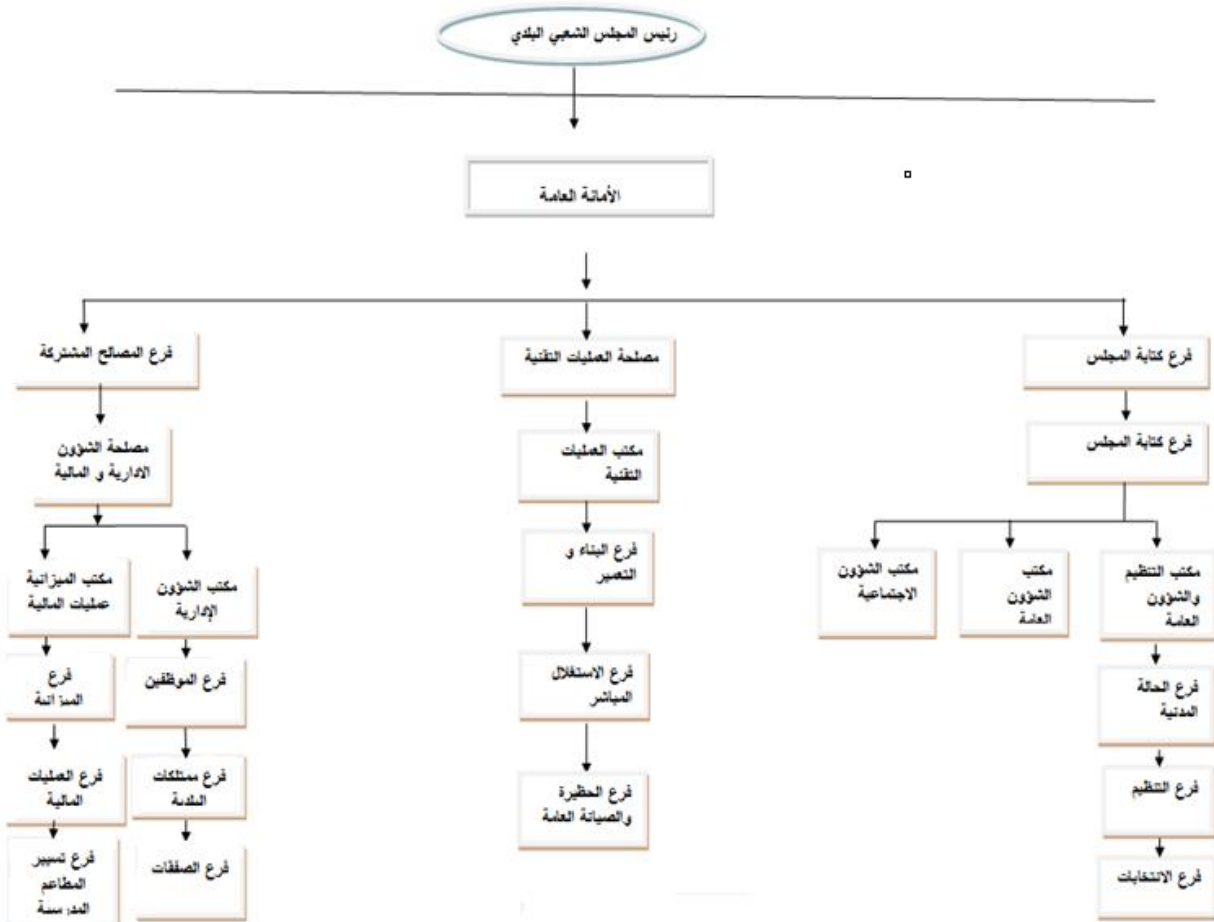
المطلب الثالث : تنظيم هيئات بلدية برهوم

إن سير الإدارة المتعلق بالبلدية عرف تطورات من بينها تنصيب المجلس الشعبي البلدي بغض النظر عن المشاكل إلا أن مصالح البلدية تؤدي خدمات جليلة للمواطنين ولو بوسائل مختلفة لتسيير جل المصالح حيث يستدعي المتابعة المستمرة لدراسة المشاكل وذلك لتقريب الإدارة من المواطن أكثر ومحو كل أساليب البيروقراطية.

أولا : عرض الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم

لقد تم تنظيم بلدية برهوم في مجموعة من المصالح الرئيسية والتي قسمت إلى مجموعة من المكاتب بهدف تسهيل وتقسيم عمل المصالح والسهر على تنفيذ مهام البلدية وهو ما يوضحه الشكل رقم (1) الموالي :

الشكل رقم (2) : يوضح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم



المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثانيا : شرح الهيكل التنظيمي لبلدية برهوم

من الشكل رقم (2) السابق يتضح أن تنظيم بلدية برهوم ضم ما يلي :

أ. رئيس المجلس الشعبي البلدي:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بدور مزدوج باعتباره ممثلاً للدولة تارة، وباعتباره ممثلاً للبلدية تارة أخرى، ومن حيث الرقابة يخضع رئيس المجلس الشعبي البلدي إلى رقابة وصائيق طرف الوالي حينما يمثل البلدية، أما حينما يمارس صلاحياته باعتباره ممثلاً للدولة فإنه يخضع إلى السلطة الرئاسية للوالي بكل ما يترتب عنها من نتائج للتمييز بين السلطة الرئاسية والوصائية، وهذه الازدواجية التي يتمتع بها رئيس المجلس الشعبي البلدي كونه تارة يرتدي قبعة الدولة وتارة أخرى يرتدي قبعة البلدية فهذه الازدواجية لا تنفي عنه الاستقلال لكونه أولاً وأخيراً يُنتخب من طرف الشعب،

ب. الأمانة العامة :

تعتبر الأمانة العامة الركيزة الأساسية في البلدية إذ تلعب دور المنسق والمنشط لجميع مصالح البلدية ويسيرها الأمين العام وتضم ثلاثة مصالح .

1. فرع المصالح المشتركة : هو مكتب مكلف بالبريد سواء الداخل أو الخارج و تبليغه إلى المديرية المعنية أو المصلحة المعنية ويضم :

1.1 مصلحة الشؤون الإدارية والمالية : تمارس هذه المصلحة اختصاصات تدبير الشأن الإداري

بالجماعة من شواهد وقرارات وتوثيق وتدريب المنازعات واختصاصات الشرطة الإدارية ، كما تختص

بمتابعة الإصدارات القانونية المتعلقة بالجماعة.

1.1.1 مكتب الشؤون الإدارية : يوفر خدمات عالية الجودة للمركز من خلال قيادة

الممارسات المهنية وإدارة البنية التحتية وجميع الأصول بما في ذلك الموارد الإدارية والمالية

مثل توفير الدعم الإداري للبلدية في عملياته اليومية والإشراف على الميزانية والمحاسبة

وتطوير وإنتاج التحليلات التنظيمية للمساعدة في التخطيط الاستراتيجي كما يختص

بإعداد قوائم الرواتب والأجور من خلال فروعته :

— فرع الموظفين : تقوم هذه المصلحة بتسيير الموظفين ومتابعة مسارهم المهني.

— فرع ممتلكات البلدية : وتقوم بجرد وإحصاء ممتلكات البلدية من خلال مسك سجل ممتلكات

البلدية ومتابعة لإيرادات البلدية .

- فرع الصفقات :تتولى بإعداد دفاتر الشروط للمشاريع ومختلف الإعلانات والإجراءات المتعلقة بالصفقات وذلك بالتنسيق مع اللجنة البلدية للصفقات.

2.1.1 مكتب الميزانية والعمليات المالية: ويضم ثلاثة فروع :

- فرع الميزانية :يتولى هذا المكتب إعداد الميزانية الأولية والميزانية الإضافية والحساب الإداري.
- فرع العمليات المالية : هو مكلف بالعمليات المالية في إطار تنفيذ الميزانية.
- فرع تسيير المطاعم المدرسية :يقوم بتسيير المطاعم في المدارس من خلال ضمان صيانة المطاعم المدرسية ونظافة الأماكن، و حسن سير المطاعم المدرسية،و أيضا توفير أعوان مؤهلين يكلفون بتسيير ،حراسة وتصليح وصيانة محلات المطاعم المدرسية وكذا تحضير الوجبات.

2. مصلحة العمليات التقنية :تضم مصلحة العمليات التقنية أربعة فروع :

- 1.2 مكتب العمليات التقنية : يتولى متابعة المشاريع في إطار التنمية.
- 2.2 فرع البناء والتعمير :يتولى الفرع مهمة تنفيذ السياسة المتعلقة بالتعمير والهندسة المعمارية والبناء على المستوى المحلي.
- 3.2 فرع الاستغلال المباشر : ويقوم بإنجاز البطاقات التقنية لكل المشروع.
- 2.3 فرع الحظيرة والصيانة العامة: تقوم بتسيير ومتابعة عتاد الحظيرة البلدية ووضع جداول تصنيف للعتاد من حيث النوع والعلامة والمهام الخ ، ومتابعة العتاد من حيث الصيانة الدورية للمحرك الزيت الفلترات الشمعات... الخ

3. فرع كتابة المجلس:ويضم ثلاثة مكاتب :

- 1.3 مكتب التنظيم والشؤون العامة : مكلف بضمان السير الحسن لحركة دخول وخروج السيارات والمصادقة على وثائق الخاصة بالسيارات بعد التحقق من جميع الوثائق والمعطيات المقدمة من قبل المواطنين .

- فرع الحالة المدنية وهو مقسم إلى 03 فروع بالنسبة لبلدية برهوم فالأول مخصص لتسجيل عقود الزواج وكذا عقود الطلاق والثاني مخصص لتسجيل المواليد والوفيات بالإضافة إلى الشبايك التي تتولى الخدمات العامة من استخراج مختلف وثائق الحالة المدنية .

- فرع التنظيم : يهتم بعقود السيارات واستمارات التزقيم المحررة (4700 عقد) و استخراج الشهادات مثل شهادة وبطاقة السكن، تحويل الإقامة ، المصادقة على الوثائق .
- فرع الانتخابات : يقوم بعملية التسجيل والشطب من القوائم الانتخابية في إطار المراجعة الانتخابية العادية والاستثنائية والتحضير لعملية الانتخابات وكذا إحصاء الشباب للخدمة الوطنية .

2.3 مكتب الشؤون العامة: يهتم بمتابعة قضايا المسنين و المعاقين و الفئات المحرومة.

3.3 مكتب الشؤون الاجتماعية: يتكفل بدراسة والتنسيق بين الضمان الاجتماعي بفئة المعوزين والمعاقين وعقود الشباب وكذا تسجيل المواطنين في قفة رمضان و دراسة الملفات الخاصة بالجمعيات.

المبحث الثاني : المخططات البلدية للتنمية لبلدية برهوم للفترة (2021/2018)

يجب على البلدية باعتبارها مكان لالتقاء التطلعات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وكذلك الرياضية باعداد مخطط التنمية وفقا للصلاحيات الموجهة لها في قانون البلدية.

المطلب الأول : مشاريع المخططات البلدية للتنمية المحلية ببرهوم للفترة (2021-2018)

أ. الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم لسنة 2018 :

وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (02): الوضعية المالية للمشاريع لسنة 2018 في إطار PCD

الملاحظات	عملية منتهية ومغلقة (ذكر تاريخ الغلق)	عملية منتهية وغير مغلقة	عملية مسجلة وفي طور الانجاز (ذكر نسبة تقدم المشروع)	عملية مسجلة وغير منطلقة	الاستهلاكات الإجمالية	مدة الانجاز بالأشهر	تاريخ الأمر بانطلاق الأشغال (ODS)	سنة التسجيل	مبلغ العملية	اسم العملية	الفصل
مغلقة	2018/12/25		100%		11.938.675	3 أشهر	2018/09/02	2018	11.939.000.00	التعبيد بالخرسانة المزفتة للنهج رقم 04 المجاهد هذلي عبد الرحمن	793
مغلقة	2018/12/25		100%		9.899.491.00	85 يوم	2018/09/26	2018	9.900.000.00	انجاز شبكة الصرف الصحي	793

										لحي السلام	
مغلقة	2018/08/29		%100		3.494.911.00	55 يوم	2018/06/04	2018	3.495.000.00	انجاز الانارة العمومية لحي زيغود يوسف	793
مغلقة	2018/09/18		%100		5.998.076.00	85 يوم	2014/07/27	2018	5.999.000.00	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لقرية لحفافة	391
مغلقة	2018/12/25		%100		17.468.308.94	87 يوم	2018/06/05	2018	17.541.000.00	تكملة التهيئة الحضرية لحي زيغود يوسف - حصة الطرقات-	793
مغلقة	2018/10/18		%100		10.188.780.00	75 يوم	2018/06/03	2018	10.189.000.00	توسيع شبكة الصرف لحياء: هواري بومدين- لمزا هيد-السلام	392

مغلقة	2019/03/26		%100		5.279.346.94	3 اشهر	2018/08/26	2018	28.780.000.00	تكملة التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبي	793
مغلقة	2018/07/04		%100		10.482.710.00	4 اشهر	2018/01/15	2017	10.483.000.00	تعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبي	793
مغلقة	2018/07/04		%100		7.899.220	2 شهر	2017/12/17	2017	7.900.000.00	إعادة تاهيل قناة الصرف الصحي بحي هوارى بومدين	392

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة

نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) السابق الذي يمثل الوضعية المالية للمشاريع 2018 في إطار PCD لبلدية برهوم، حيث نلاحظ وجود 9 عمليات في مناطق وأحياء اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان البلدية مشاريع والانتهاء منها خلال سنتي 2018-2019 حيث بلغت مجموع الاستهلاكات الإجمالية 52.821.222.83.

وانطلاقاً من هذا الجدول نلاحظ أن المشاريع تركزت على الأنشطة الترقية التي من بينها تعبيد الطرقات ، انجاز وتوسعة بعض شبكات الصرف الصحي وإعادة تأهيلها ، وانجاز الإنارة العمومية ، انجاز شبكات المياه الصالحة للشرب ، التهيئة الحضرية ، أما من حيث مناطق انجازها نلاحظ أن معظم المشاريع كانت بحج زينود يوسف وحي السلام وحيي هوارى بومدين ومحمد بوضياف الجنوبي ، ونستنتج أن المخططات البلدية لمشاريع سنة 2018 لم تكن في المستوى المرغوب وذلك لسببين اعتمادها فقط على مشاريع التهيئة وتحديد ولم يكن هناك أي مشاريع بناء جديدة أما السبب الثاني هو عدم وجود توزيع عادل للمشاريع بين أحياء ومناطق سكان بلدية برهوم والتي لم تكن كافية لسكان بلدية برهوم ككل: حيث لاحظنا أن معظم المشاريع اقتصر على الأحياء الموجودة في وسط البلدية، ولم يتم الإلمام بمناطق الظل والأحياء الأخرى وربما هذا راجع لعدم وجود تخطيط استراتيجي واقتصر على حل المشاكل السكان المستعجلة فقط، ومن هذا المنطلق يمكن القول أن المخططات البلدية لـ سنة 2018 لم يرقى للمستوى المطلوب وكان لابد من تعديله وإصلاحه .

ب. وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة إلى غاية: 2019/05/06

وهو ما يظهره الجدول التالي :

الجدول رقم (03): وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة إلى غاية: 2019/05/06.

الفصل	اسم العملية	مبلغ العملية	سنة التسجيل	مقابلة الانجاز	تاريخ الامر بنطلاق الاشغال (ODS)	مدة الانجاز بالاشهر	الاستهلاكات الاجمالية	نسبة الاستهلاكات المالية	عملية مسجلة وغير منطلقة	عملية مسجلة وفي طور الانجاز (ذكر نسبة تقدم المشروع)	عملية منتهية وغير مغلقة (علامة X)	الملاحظات
392	تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي لاطراف المدينة	7.611.000.00	2019	م ش و ذ م م تحدي رياحي قروب - المسيلة	2019/02/20	3 أشهر	0.00	%0		%100	X	منتهية في انتظار طلب العروض
393	تهيئة حضرية لشارع الشهيد سلامة البوهالي	11.989.000.00	2019	م ش و ذ م م العقيل للمقاولات - برهوم	2019/02/20	85 يوم	0.00	%0		%80		في طور الانجاز
793	تهيئة حضرية	11.925.000.00	2019	العيفاوي عبد	2019/02/20	4 اشهر	0.00	%0		%0		المشروع متوقف

لنهج الشهيد فلاك علاوة								الرزاق - مؤسسة الاشغال العمومية والري والبناء وكراء المعدات - بلعائية			
تهيئة حضرية لنهج الشهيد سعادي الزواوي	392	11.984.000.00	2019	بوراس باديس - مؤسسة البناء والاشغال العمومية والكهرباء - اع لقبالة	2019/02/20	80 يوم	0.00	%0		%80	في طور الانجاز
انجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي بجي المجاهد	797	8.920.000.00	2019	م ش و ذ م م محمد أكرم - المسيلة	2019/04/14	75 يوم	0.00	%0	X	%5	في طور الانجاز

											منصوري علي	
في طور الانجاز		50%		0%	0.00	4 اشهر	2019/03/11	العيفاوي عبد الرزاق - مؤسسة الاشغال العمومية والري والبناء وكراء المعدات - بلعائية	2019	11.965.000.00	تكملة التهيئة الحضرية لشارع الشهيد سلامة البوهالي	793

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة

يوضح الجدول رقم (4) السابق وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة إلى غاية: 2019/05/06 لبلدية برهوم، حيث نلاحظ وجود 6 عمليات في مناطق وأحياء اختلفت قطاعاتها باختلاف متطلبات واحتياجات سكان البلدية إلى غاية 2019/05/06 حيث بلغ مجموع مبالغ العمليات 64.394.000.00.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن معظم المشاريع ركزت على التهيئة الحضرية لنهج الشهيد فلاك علاوة ونهج الشهيد سعادي الزواوي وشارع الشهيد سلامة البوهالي، مع تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي لأطراف المدينة الغير مكتملة لسنة 2018 وهو ما يؤكد ضعف المخطط البلدي لسنة 2018، مع انجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي بحي مجاهد منصوري علي، واعتماداً على المخطط البلدي لسنة 2019 نلاحظ أن هناك نفس الإشكال الواقع في المخطط البلدي لسنة 2018 وهو الاقتصار على التهيئة الحضرية في بعض الأحياء دون التطرق لمناطق الظل وخاصة القرى وعدم وجود مشاريع تنموية جديدة باستثناء انجاز ملعب معشوشب اصطناعي بحي الشهيد المجاهد منصوري علي الذي يعد كمكسب لأبناء وسكان الحي، إلا أن النقطة الإيجابية في هذا المخطط هو تنوع مقاولات الانجاز حيث نلاحظ أن تنوع في شركات المقاولات المنجزة للمشاريع وهي مؤسسة الأشغال العمومية العيفاوي عبد الرزاق، مؤسسة الأشغال العمومية بوراس باديس، مؤسسة العقيل للمقاولات، مؤسسة رباحي قروب، مؤسسة أكرم محمد مما يمنح منافسة وجودة في المشاريع المنجزة، وأخيراً يمكننا القول أن المخطط البلدي لسنة 2019 لم يرقى للمستوى المطلوب بسبب عدم استكمال معظم المشاريع وتوقف مشروع التهيئة الحضرية بنهج الشهيد فلاك علاوة.

ت. الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2020

وهو ما يلخصه الجدول التالي :

الجدول رقم (04) : الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2020

الرقم	طبيعة الإيرادات	المادة في الميزانية	مبلغ السند
1	انجاز الطريق المؤدي لاولاد مبارك - لكمايت	230	8.999.375.00
2	تكملة انجاز السور وتهيئة الساحة لمدرسة الشهيد دري عمار	230	4.979.000.94
3	دراسة وانجاز منشأة فنية (لعولق - لغرايب) حصة الانجاز	230	5.229.680.20
4	انجاز الطريق المؤدي للمفرغة العمومية بقديشة	230	13.350.372.00
5			
6			
7			
	مجموع هذا الكشف.....		32.558.608.14
	ترحيل الاصدارات		40.881.885.49
	السابقة.....		
	المجموع العام لهذا الكشف.....		73.440.493.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة

يوضح الجدول رقم (5) يمثل مبالغ السندات لطبيعة الإيرادات حيث نلاحظ أنها سجلت أربعة إيرادات لسنة 2020 حيث بلغ المجموع العام لمبالغها 73.440.493.00.

من خلال الجدول رقم 5: يمكننا القول أن المخططات البلدية لسنة 2020 كانت مغايرة تماماً لسنة 2018 و سنة 2019 حيث تم التركيز الكلي على انجاز المشاريع في مناطق الظل والتي تمثلت في انجاز الطريق المؤدي لقرية أولاد مبارك- لكمايت، تكملة انجاز السور وتهيئة الساحة لمدرسة الشهيد دري عمار، دراسة وانجاز منشأة فنية (لعواق- لغرايب)، انجاز الطريق المؤدي للمفرغة العمومية بقديشة ، حيث يمكننا القول أن المشاريع كانت مفيدة بالنسبة لمناطق الظل لكنها كانت قليلة وغير شاملة لمناطق الظل الأخرى مثل قرية لعطال ، قرية أولاد

مرزوق،.... إلخ، وفي الأخير يمكن القول أن المخطط البلدي لسنة 2020 كان مقبول لحد ما رغم وجود نقائص إلا أنه كان جيد وخاصة انه اعتمد فيه على إنجاز منشئة فنية في مناطق الظل.

ث. الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021

وهو ما يلخصه الجدول التالي :

الجدول رقم (05) : الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021

الرقم	طبيعة الإيرادات	المادة في الميزانية	مبلغ السند
1	إنجاز طريق لعوامر		8.811.083.65
2	إنجاز الطرق الفرعية لحميرة – ملكك الشطر الاول		7.760.286.00
3	إنجاز طريق لوعايلية الشطر الأول		11.699.880.00
4	إنجاز جناح صحي مع تهيئة ساحة مدرسة خالدي السعيد		2.184.403.93
5	إنجاز ثلاثة اقسام بمدرسة المجاهد عطابي عطاالله		5.833.854.81
6	تكملة إنجاز الطريق المؤدي الى المفرغة العمومية بقديشة		12.264.386.50
7	إنجاز طريق لقدادلة مع ممر نصف مغمور		4.019.405.00

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة

يوضح الجدول رقم (6) يمثل مبالغ السندات لطبيعة الإيرادات حيث نلاحظ أنها سجلت سبعة إنجازات أو تكملة إنجازات سجلت إيرادات لسنة 2021 حيث بلغ المجموع العام لمبالغها 52.573.299.89.

المطلب الثاني : حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2021/2018) :

بعدما تطرقنا إلى مشاريع المخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2021/2018) سنعرض في هذا المطلب حصيلة

المخططات البلدية للتنمية .

من خلال الجدول رقم 6: نلاحظ أنه في هذا المخطط تم التركيز على إنجاز مشاريع الطرقات في كل من منطقة العوامر ، منطقة لوعايلية (الشطر الأول) ، تكملة إنجاز طريق المفرغة العمومية بقديشة لسنة 2020، منطقة لقدادلة، منطقة الحميرة (الشطر الأول)، وهي كلها مناطق مصنفة كمناطق ظل ، كما تم التركيز على إنجاز 3 أقسام بمدرسة المجاهد عطابي عطاالله، وإنجاز جناح صحي مع تهيئة ساحة مدرسة خالدي السعيد، ويمكننا القول

أن المشاريع لسنة 2021 كانت جيدة خاصة في مناطق الظل رغم انعدام إنجاز مؤسسات ومنشآت في تلك المناطق ، وفي الأخير يكمن القول أن المخطط البلدي لسنة 2021 ارتقى للمستوى المطلوب لحد ما ، لكنه كان يفتقد للنوعية.

السنوات	2018	2019	2020	2021
مجموع المبالغ المرصودة	52.821.222.83	64.394.000.00	73.440.493.00	52.573.299.89

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على المعلومات المقدمة

الجدول رقم (06): مجموع المبالغ المرصودة للفترة 2018-2021

من خلال الجدول رقم (7) وبالاعتمادات على مشاريع المخططات البلدية للتنمية ببرهوم نلاحظ ارتفاع نسبي من السنوات 2018-2019-2020 التي مست مختلف القطاعات والاحياء في عدة مناطق لبلدية برهوم وخاصة مناطق الظل لأنها ضمن مخططات البلدية للتنمية المحلية وذلك لتحسين حياة المواطن من خلال القيام بالبنية التحتية إذ أنها المحرك الرئيسي للتنمية المحلية، وفي سنة 2021 نلاحظ تراجع في مجموع المبالغ المرصودة واستفادت من 7 مشاريع أغلبها تابعة لقطاع البناء والتعمير أي أنجاز الطرقات أو أقسام بالمجرسة أو مصحة صحية في مناطق الظل لأنها تعتبر من أولويات الهيئة المنتخبة وأيضا بالنسبة إلى المخطط الوطني

المطلب الثاني : حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية ببرهوم للفترة (2018/2021) :

أ. من خلال الوضعية المالية للمشاريع سنة 2018 الذي شهدت عدة عمليات في إطار التنمية المحلية حيث كانت كلها مغلقة استهدفت أحياء بلدية برهوم وبعض مناطق الظل مثل منطقة لحفافة وكانت جل المشاريع توفير أبسط متطلبات الحياة للمواطنين من تعبيد الطرقات وإنجاز قنوات الصرف الصحي وشبكات المياه وشهدت هذه السنة توجيهات حكومية لتخفيف من إجراءات التقشف والذي أدى إلى التأثير على عملية التنمية لبلدية برهوم كون المخطط البلدي للتنمية يهتم بجوانب مرتبة أساسا بالانشغالات اليومية للمواطنين .

– في سنة 2018 كانت أغلب مخططات بلدية برهوم حول التعبيد بالخرسانة وإنجاز شبكات المياه أهملت الجوانب الأخرى مثل التهيئة الحضرية للبلدية أو في مجال الصحة وكذلك احتياجات التلاميذ في المدارس من أقسام أو مطاعم وخاصة انعدام المشاريع في مناطق الظل حيث كانت جل المشاريع في الأحياء الحضرية.

– إن مشاريع مخططات البلدية للتنمية لبلدية برهوم لا تعتمد على خطة إستراتيجية واضحة من أجل إنجاز المشاريع والوقوف على أهم المشاكل التي تعان منها البلدية، حيث يتم اختيارها بشكل عشوائي بالاعتماد على التخطيط المدى القريب.

ب. من خلال وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة الى غاية 2019/05/06 كان مجموع المبالغ المرصودة لسنة 2019 في المخططات البلدية أكبر منه لسنة 2018 إلى أن عدد المشاريع الموقوفة 6 حيث اختلفت الأسباب فبعضها كان طول الإنجاز وأخرى منتهية في انتظار طلب القروض أو إنتظار الهيئات المركزية من أجل تمويلها وأخرى سجلت ضمن المخططات ولم تنطلق الأشغال رغم أن العمليات كانت تهيئة حضرية لأحياء بلدية برهوم وشبكة الصرف الصحي ،أي أن مشاريع التنمية موقوفة بحجة عدم توفر الاعتمادات المالية وغيرها والخاسر الأكبر من توقف هذه المشاريع هو المواطن وذلك لعدم توفر الاحتياجات الذي يتطلع إليها .

– في سنة 2019 كانت أغلب المخططات في مناطق حضرية ومست التهيئة الحضرية من خلال تركيزها على عدة نقاط حضرية ولم نسجل مخططات في مناطق الظل سواء في الجانب الصحي أو المدارس أو حتى إنجاز طرقات ، كما نلاحظ توقف المشاريع .

– يقع على عاتق بلدية برهوم تلقي شكاوى واء المواطنين وتجسيدها على ارض الواقع من خلال المشاريع تنمية في المقابل لا يتم الموافقة على أغلبية المشاريع التي يتم اقتراحها من قبل المجلس الشعبي البلدي من قبل الوالي ، وهذا ما يعبر عن التناقض الكبير في توزيع المهام والصلاحيات في ظل التسيير المركزي و ضعف الجانب المالي كما انه ألزم على الجهات المحلية اللجوء إلى القروض في حالة إنجاز هذا النوع من المشاريع

ت. من خلال الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2020 نرى أن مخططات البلدية استهدفت تنمية مناطق الظل وذلك بسبب التوجيهات الحكومية لإعطائها الأولوية والاهتمام بالتنمية في مناطق الظل الذي تفتقر إلى ابسط المتطلبات الاجتماعية حيث كان مجموع المبالغ المرصودة لسنة 2020 في المخططات البلدية لمناطق الظل أكبر منه لسنة 2018 و 2019 .

– في سنة 2020 اهتمت المخططات بمناطق الظل وسجلنا عدة مشاريع كان ألقا إنجاز طرقات و إنجاز أقسام وكذلك جناح صحي بمنطقة ظل لبلدية برهوم أي أن المشاريع مست الجوانب الحساسة والأساسية فقط حيث لم نسجل مشاريع مثل إنجاز الإنارة أو ساحة لعب العشب الاصطناعي فقد مست المخططات الجوانب الأساسية والحساسة فقط .

– أن الجهات المركزية تتحكم في عملية تمويل المشاريع وتوزيع اعتمادات الدفع كما أنها تتحكم في عملية اختيار المشاريع التنموية لبلدية برهوم بشكل كبير

ث. من خلال الوضعيات المالية للمشاريع لبلدية برهوم للسنة المالية 2021 نرى أن مخططات البلدية لمناطق الظل استحوذت على الحصة الأكبر بسبب التوجيهات الحكومية التي كانت لها نظرة جديّة لوفير المتطلبات الاجتماعية من خلال مشاريع التنمية في مناطق الظل التي كانت ضمن أولويات البلدية من خلال المشاريع المسجلة في سنة 2021 التي سجلت أكبر نسبة في المبالغ المرصودة في مخططات البلدية في السنوات 2018، 2019، 2019 وذلك لتسهيل حياة المواطن الاجتماعية في المناطق التي تنعدم فيها التنمية .

– في سنة 2021 مست المخططات مناطق الظل من خلال مشاريع تمثلت في إنجاز طرقات و سور وتهيئة ساحة مدرسة ، المشاريع مست فقط الجانب الحساس والأساسي وغياب مشاريع التهيئة وحتى الأساسية والحساسة في مناطق الظل رغم الاحتياجات مثل شبكات الصرف أو شبكات المياه الصالحة للشرب .

– إن المركزية في تسيير المخطط البلدي للتنمية يجعل من دور البلدية ينحصر في عمليات إدارة المشاريع من خلال المراقبة والتقييم بشكل دوري في الميدان .

وبصفة عامة فإن المشاريع التنموية التي يقترحها المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المدني مشاريع ناتجة من احتياجات الأساسية للمواطن ، إلا أن البلدية ليس لها الحرية في تخصيص الاعتمادات المالية بل تكون من طرف السلطة المحلية المتمثلة في الوالي ، فمشاريعها التنموية مقيدة ومحدودة .

إلا أنه في حالة واحدة تكون البلدية لها الحرية في برمجة وتجسيد مشاريعها التنموية من ميزانيتها الخاصة وهي ميزانية البلدية ، وهذا بالرغم من صغر ومحدودية ميزانيتها .

خلاصة

إن بلدية برهوم مازالت لم تصل إلى مستويات كبيرة في مجال التنمية المحلية ولم تتمكن من بلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في مختلف المتطلبات الاجتماعية للمواطنين، كما أن المخططات البلدية للتنمية التي استفادت منها البلدية خلال فترة الدراسة 2018 - 2021 شهدت العديد من التذبذبات بسبب ضعف التمويل المحلي، وكذلك تأثير السياسات الحكومية على مخططات البلدية خصوصا الموقوفة منها ، وبالرغم من ذلك شهدت البلدية تقدم ملحوظ في عملية التنمية في السنتين 2020 - 2021 في مناطق الظل مما ساهم بشكل كبير في تطوير وتلبية حاجيات المواطنين تماشيا مع تجسيد مخططات البلدية للتنمية لهذه المناطق مع أمل أن تتحقق التنمية المحلية في بلدية برهوم .

الخاتمة

إن التخطيط ضروري في جميع مجالات الحياة وفي أي مستوى سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو الدولة لأنه يحقق الأهداف المسطرة بأقل وقت وجهد ممكن ،إن الاقتصاد الحديث يهتم اهتمام شديد بالتخطيط أي إيجاد التوافق بين ندرة الموارد واحتياجات المجتمع ، وعليه فان التخطيط يهدف إلى تحقيق التنمية وهذه الأخيرة تهدف إلى تحقيق التقدم والتطور والقضاء على التخلف والحصول على حياة أفضل ولقد استحوذت قضية التنمية على اهتمام كثير من الدول ، وهذا تبرزه الجهود العديدة التي جسدت في البرامج التنمية ، إلا أن تحقيقها يتطلب موارد ضخمة وتخطيط فعال ، ويمكن القول أن التخطيط شيء مهم جدا في تحقيق التنمية.

وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي حققتها الإدارة المحلية في التشييد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن المساهمة تبقى نسبة ضئيلة، ويجب على الإدارة المحلية التدخل في المعركة الاقتصادية إضافة إلى مهمتها الإدارية في تسيير الشؤون المحلية، وكذلك التزود بالوسائل اللازمة حتى تتمكن من أداء دورها كعامل اقتصادي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

بما أن بلدية برهوم هي القاعدة الأساسية للهيئات المركزية والتي من خلالها يمكن تنفيذ المخططات التنمية المحلية ، وعليه يجب العمل بكل جدية لتخطي العقبات والحواجز للتغلب على العجز الذي تعاني منه بلدية برهوم وهذا عن طريق إتباع طرق تدفع للتقدم ، إن التنمية المحلية هي رفع للمستوى المعيشي للمواطن في مختلف الميادين التي تقوم بها الجماعات المحلية كما هو الحال في بلدية برهوم بمساعدة من الدولة وبتالي لا يمكننا اعتبار التنمية استثمار إقتصادي هدفه الربح، بل هي تهدف إلى تسهيل الحياة اليومية للمواطن وتوفير حاجته الضرورية المختلفة والتي تساهم في رفع المستوى المعيشي والاجتماعي وهذا عن طريق المخططات البلدية و القطاعية للتنمية .

ونشير إلى أن التنمية هي نتيجة لتخطيط مسبق، تقوم به مختلف مصالح الدولة وفق المعايير معينة، لغرض بلوغ أهداف منشودة في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، بالإضافة إلى مصادر التمويل المختلفة.

وفي الأخير المخططات التنموية البلدية و القطاعية قد ساهمت بشكل كبير في حل مشاكل المواطنين ، إلا أن الجماعات المحلية لبلدية برهوم لها دور كبير في تجسيد برامج التنمية رغم العوائق الكثيرة التي تتلقها من مختلف المجالات خاصة من الناحية المالية والإدارية.

النتائج

بناءً على تقييم وقراءة المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالمخططات البلدية للتنمية ببلدية برهوم توصلنا إلى النتائج التالية:

- يبقى دور البلدية هو إعداد برنامج ومخططات، وانتظار الهيئات المركزية من أجل تمويلها، وتتم عملية تمويل بما يتماشى مع سياسة الحكومة.
- انعدام المشاريع المنتجة للمداخيل مما يؤدي إلى عدم تحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرار في مجال التنمية المحلية في بلدية برهوم.
- إن البلدية تعتمد اعتماداً كبيراً على الإعانات الخارجية لضعف مواردها المحلية.
- الكفاءة الوظيفية للجهاز التنفيذي خصوصاً المنتخبين المحليين ممثلي المواطنين لها تأثير كبير على التنمية في البلدية.
- دائماً وجود مشكلة عدم كفاية المخصصات المالية لأنها لا تغطي جميع الاقتراحات المقدمة من طرف البلدية.
- انعدام القدرة التمويلية الذاتية لبلدية برهوم.
- مخططات البلدية للتنمية جاءت لتقدم الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين، الصحة، التعليم... الخ.
- ارتفاع المبالغ المخصصة من سنة لأخرى تصاعدياً في هذا الإطار والزيادة في عدد الاقتراحات والمشاريع المسجلة في 2018/ 2019 يدل على كفاءة الجهاز التنفيذي المسير.
- جميع المشاريع التي تم تسجيلها في سنتي 2020/2021 الأخيرتين كلاهما كان له أثر على التنمية المحلية في مناطق الظل، وأحدثت تغيير كبير على مستوى البلدية.
- استكمال جميع المخططات في سنة 2018-2020-2021 في أجلها المحدد كذلك يدل على مدى حرص ومتابعة الجهاز التنفيذي من أجل تحقيق التنمية.
- سعت المخططات البلدية للتنمية إلى تحقيق التوازن داخل إقليم البلدية.

التوصيات

- تأهيل الموارد البشرية وتكوينها حسب متطلبات التنمية.
- الوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بمناطق الظل عديمة التنمية ومحاولة تحسين الإطار المعيشي.
- العمل على زيادة الدعم للسكن الريفي و محاربة النزوح الريفي .

- ضرورة أن تبذل البلدية أقصى جهدها أكثر من أي وقت مضى في التحكم الجيد في صرف أموالها وتمويل المشاريع.
- إنشاء مصادر تمويل جديدة في إطار الشراكة مع القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي
- محاولة تفعيل البرامج التنموية للمناطق الظل.
- تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية إصدار التشريعات المنظمة لها من اجل استكمال الجهود الرسمية.
- الاعتماد على الكفاءات الموجودة ببلدية برهوم لتسيير عملية التنمية .
- وضع الاستراتيجيات تنموية لمناطق الظل واقتراح تسريع الدراسة المرسومة الخاص بإنشاء الهيئة الوطنية الجديدة المكلفة بتسيير المدارس.
- منح ترخيص لشركة سونلغاز بنقل محطات الغاز المميع إلى مناطق الظل التي لم تزود بعد بهذه المادة.
- الاهتمام بالنقل الجماعي في مناطق الظل.
- تعزيز التغطية الأمنية بإحياء مناطق الظل من خلال تفعيل وعصرنة المخططات الأمنية.



قائمة المراجع

أولا : الكتب

- أحمد عبد الطيب، التخطيط التربوي، ط1، لإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث، 1999.
- احمد شفيق، التنمية الاجتماعية ، دراسات في قضايا التنمية ومشكلات المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 1993.
- إبراهيم محمود عبد المقصودة، الموسوعة العلمية للإدارة الرياضية ، الإسكندرية ، دار الوفاء لنغيا الطباعة والنشر، الطبعة1.
- العسل إبراهيم ، التنمية في الإسلام ،مفاهيم،مناهج وتطبيقات، بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى، 1996.
- العواملة نائل عبد الحفيظ ، إدارة التنمية الأسس - النظريات - التطبيقات العلمية، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع ، ط1، 2013.
- القرشي مدحت ، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، عمان، دار وائل للنشر ط1، 2007.
- بوعمران عادل، البلدية في التشريع الجزائري، عين مليلة، دار الهدى، 2010.
- بن غضبان فواد ، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، ط1، 2015.
- بن عبد الله الصديق ، حماية البيئة ودور الجماعات المحلية، مخير المغرب العربي الكبير للتنمية والاقتصاد، 2008.
- بعلي محمد الصغير ، القانون الإداري والتنظيم الإداري، عنابة ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2002.
- بعلي محمد الصغير ، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، الجزائر، دار العلوم، 2004.
- بوضياف عمار ، الوجيز في القانون الإداري، الجزائر ،جسور للنشر والتوزيع، 2007.
- جمال زيدان، إدارة التنمية المحلية في الجزائر ،الجزائر، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع ، 2014.
- حميس موسى يوسف ،مدخل الى التخطيط،الاردن،دار الشروق، 1999.
- طلعت محمود منال ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، الإسكندرية ،المكتب الجامعي الحديث، 2003.
- محمد سيد فهمي، تقويم برامج تنمية المجتمعات الجديدة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية - مصر، 1999.
- مي جميل سلام، مصطفى محمد علي، التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية، الإسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، 2015.
- مستحسن أحمد، ديمقراطية الإدارة المحلية ،مصر،الدار الجامعية، 2007.

- مجموعة من الخبراء ، التنمية الريفية والمحلية، وسيلة الحكومات لتحقيق التنمية الشاملة ومحاربة الفقر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة ، الطبعة الأولى، 2008 .
- ناصر لباد ، الوجيز في القانون الإداري، منشورات دحلب، ط1، 2006 .
- سلامة علي ابراهيم ، اقتصاديات التنمية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 1991.
- عبد الحية رمزي أحمد ، التخطيط التربوي ماهيته مبرراته وأسسها ، ط1 دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية. 2006.
- عصام فوزي ، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، 1995.
- عقيل جاسم عبد الله، التخطيط الاقتصادي، الاردن، دار مجدلاوي للنشر، 1999.
- عبد الحميد عبد المطلب ، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الاسكندرية ،الدار الجامعة ، 2001.
- شطناوي على خاطر ، قانون الإدارة المحلية، عمان، دار وائل للنشر، 2002.
- شيهوب مسعود، أسس الإدارة المحلية و تطبيقاتها على نظام البلدية والولاية في الجزائر، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
- خرشي النوي ، تسيير المشاريع في اطار الصفقات العمومية ،الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2011،

ثانيا : المجالات (المقالات)

- أونيسي ليندة ، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية ، العدد التاسع ، جوان 2016.
- أحمد مصطفى خاطر، تنمية المجتمعات المحلية - الاتجاهات المعاصرة الاستراتيجية، بحوث العمل وتشخيص المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2003.
- المجلة الجزائرية للامن الإنساني السنة السادس جويلية 2018.
- كراجي مصطفى، اثر التمويل المركزي على استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية، الجزء 34، 1996.
- موفق عبد القادر، الاستقلالية المالية للبلدية في الجزائر، مجلة ابحاث اقتصادية و ادارة، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 2، ديسمبر 2007.
- قشام اسماعيل، شقران محمد، تمويل التنمية المحلية في الجزائر المعوقات وسبل النجاح، مجلة البديل الاقتصادي، العدد السادس، 2016.
- خشمون محمد ، المشاركة الاجتماعية للتنمية المحلية، مجلة الباحث الاجتماعي، جامعة منتوري قسنطينة، العدد 104، 2010.

ثالثا : الأعمال الغير منشورة (المذكرات)

- الأمية جواد ، منصر حنان ، اليات تحقيق التنمية المستدامة على المستوى المحلي، مذكرة ماستر في الحقوق، جامعة بجاية. 2017/2016 .
- السبتي وسيلة ، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،قسم العلوم الاقتصادية 2005.
- إنزارن عادل ، الدور التنموي للمخططات البلدية بين الواقع والأفاق (دراسة حالة بلدية باتنة) 2002-2010 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، إدارة الجماعات المحلية ، الجزائر، 2011.
- بودانة كمال، أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية - دراسة ميدانية ببلدية حاسي بجح الجلفة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، 2013-2014.
- بالعجال امعر ، التسيير المال للبلدية في التشريع الجزائري ،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر اكايمي حقوق،جامعة قاصدي مرباح،ورقلة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون عام اقتصادي ، 2020/2019.
- باخير محمد ، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية - دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع التنظيم والعمل، 2004/2005.
- بلقيل نور الدين، أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2019-2018.
- بن صالح سميرة، مذكرة تخرج مدرسة عليا الإدارة حول: تمويل التنمية المحلية ،2009/2008 .
- جديدي عتيقة، "إدارة الجماعات المحلية في الجزائر - بلدية بسكرة نموذجا"، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،تخصص سياسة عامة وادارة محلية ، 2012.
- حمزاوي سيد علي ،تأثير سياسة ترشيد النفقات العمومية في الجزائر على المخططات البلدية للتنمية، مذكرة ماستر ، جامعة بومرداس، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية ،2017/2016.
- ناجي عبد النور، تفعيل الإدارة المحلية (الحكم المحلي في الجزائر) ، جامعة عنابة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية .

- ساحلي مبروك، مناهج وتقنيات الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في التخطيط ،جامعة أم البواقي ، كلية الحقوق والعلوم الانسانية، تخصص قانون اداري ،السنة الجامعية 2018/2017.
- قشاط محمد الصغير ،دور المجالس المحلية في التنمية ،مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر اكايمي فرع القانون الخاص ، جامعة عبد الحميد ابن باديس ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، تخصص قانون المؤسسة والتنمية المستدامة
- خنفري خيضر ، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الانسانية فرع التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر3 ،كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير 2011/2010.
- خشمون محمد، مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، 2011/2010.

رابعا : الملتقيات

- بوحنيقة قوي، نحو تفعيل حركات المجتمع المدني في تقرير الحكم الراشد، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية المحلية في الجزائر، جامعة الشلف، كلية الحقوق، حسيبة بن بوعلي، يومي 17.16 ديسمبر 2008.
- كامل مهنا ، تفعيل دور المجتمع المدني لتعزيز المشاركة في عملية التنمية، آليات تفعيل دور المجتمع المدني، الجامعة العربية، الامانة العامة القاهرة ، 2006.
- محبو احمد ، محاضرات في المؤسسات الادارية ،بن عكنون ، ديوان المطبوعات الجامعية. ترجمت محمد عرب صاصيلا، 1990.
- علاوي عبد الفتاح ، دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول: التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق "، جامعة برج بوعرييج، 2008 .
- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بسكرة ، برنامج التنمية المحلية ، فعاليات الملتقى التكويني لرؤساء المجالس الشعبية البلدية لولاية بسكرة ، جانفي 2003.

خامسا : القوانين والنصوص التنظيمية

- المرسوم رقم 73/136، المؤرخ في 09/08/1973 المتعلق بشروط تسيير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية ج رقم 67، المؤرخة في 21/08/1973.
- المرسوم التنفيذي رقم 227.98 المؤرخ في 13.07.1998 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز الجريدة الرسمية، العدد 51 المؤرخة في 15 يوليو 1998.
- القانون 10-11 المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق ل 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية

- المادة 122 من القانون 10-11 المتعلق بالبلدية، المؤرخ في 22 جون 2011 الجريدة الرسمية، العدد 37 المؤرخ في 03 جويلية 2011.
- المادة 03 من المرسوم رقم 13673،
- المادة 117 من قانون البلدية .
- المادة 115 من قانون البلدية.

الملاحق

2021

مخططات البلدية للتنمية (BC)

القطاع	الغلاف المالي	الاستهلاك المالي	مدة الاجاز (شهر)	تاريخ الانطلاق	النسبة المادية	النسبة المالية	صلية منتهية - جارية - غير منتهية - متوقفة - رائج	واقعة منطقة ظل	منطقة ظل (تسمية المنطقة)	الملاحظات
الاشغال العمومية	4 000 000,00	0,00	60 يوم	12/08/2021	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	الرفاعة	
الاشغال العمومية	4 834 280,69	0,00	90 يوم	12/08/2021	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	اولاد بوضياف	
التجهيزات العمومية	572 211,80	0,00		25/10/2021	100%	100%	منتهية	/	/	
التجهيزات العمومية	6 000 000,00	0,00	88 يوم	15/08/2021	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	قديشة	
CTC	792 761,26	583 843,97			80%	100%	منتهية	منطقة الظل		
التجهيزات العمومية	1 000 000,00	990 675,00	80 يوم	06/04/2021	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	قديشة	
الطاقة	127 788,20	127 788,20			100%	100%	منتهية	/	/	
التجهيزات العمومية	300 000,00	299 000,00	30 يوم	08/06/2021	100%	100%	منتهية	/	/	
التجهيزات العمومية	7 289 736,91	0,00	04 اشهر	30/06/2020	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	قديشة	
التجهيزات العمومية	300 000,00	0,00	يوم	05/09/2021	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	قديشة	
توريدات	700 000,00	0,00			100%	100%	منتهية	/	/	
التجهيزات العمومية	1 159 411,61	1 159 411,61	30 يوم	01/09/2021	100%	100%	منتهية	/	/	
الري	400 000,00	0,00	30 يوم	01/09/2021	100%	100%	منتهية	/	/	
الطاقة	387 506,66	0,00	20 يوم		100%	100%	منتهية	منطقة الظل	قديشة	
الاتصال العمومية	11 000 000,00	10 888 500,00	05 اشهر	20/11/2019	100%	100%	منتهية	منطقة الظل	اولاد مبارك	
التجهيزات العمومية	600 000,00	600 000,00	30 يوم	14/11/2019	100%	100%	منتهية	/	/	
توريدات	500 000,00	0,00	03 ايام	01/09/2021	100%	100%	منتهية	/	/	
الطاقة	641 931,25	0,00	/	/	0%	0%	منتهية	منطقة الظل	اولاد مزروق	
الاشغال العمومية	4 000 000,00	0,00	/	/	0%	0%	عدم الجدوى	منطقة الظل	قديشة	
الاشغال العمومية	4 846 000,36	0,00	90 يوم	/	0%	0%	في انتظار المصادقة على الميزانية	منطقة الظل		

2020

مخططات البلدية للتنمية (PCD)

الملاحظات	منطقة ظل (تسمية المنطقة)	واقعة منطقة ظل	صيانة منتهية - جارية - غير منتهية متوقفة	النسبة المئوية المالية	النسبة المئوية المادية	تاريخ الانطلاق	مدة الاجاز (شهر)	الاستهلاك المالي	الغلاف المالي	القطاع
	قديشة	قديشة	منتهية	100%	100%	23/01/2020	85يوم	17 000 000,00	17 000 000,00	الاشغال العمومية
	قرية اولاد مرزوق	قرية اولاد مرزوق	منتهية	100%	100%	02/06/2020	89يوم	4 979 000,00	4 980 000,00	التجهيزات العمومية
	لغرايب	لغرايب	منتهية	100%	100%	02/06/2020	شهرين	5 042 860,20	5 230 000,00	التجهيزات العمومية
	قرية اولاد مبارك	قرية اولاد مبارك	منتهية	100%	100%	02/06/2020	75يوم	8 900 605,00	9 000 000,00	الاشغال العمومية
	قديشة	منطقة الظل	منتهية	100%	100%	04/01/2021	90يوم	330 650,00	12 381 000,00	التجهيزات العمومية
	لقدادلة	لقدادلة	منتهية	100%	100%	11/01/2021	60يوم	4 020 000,00	4 020 000,00	الاشغال العمومية
	لعوامر	لعوامر	منتهية	100%	100%	16/03/2021	90يوم	0,00	4 020 000,00	الاشغال العمومية
	لحميرة لحكك	منطقة الظل	منتهية	100%	100%	15/03/2021	شهرين	0,00	8 500 000,00	الاشغال العمومية
	لوعايلية	منطقة الظل	منتهية	100%	100%	15/03/2021	شهرين	0,00	10 000 000,00	الاشغال العمومية
	لعصال	قديشة	منتهية	100%	100%	22/02/2021	60يوم	2 186 000,00	2 186 000,00	الاشغال العمومية
	برهوم	برهوم	منتهية	100%	100%	18/03/2021	05شهر	0,00	6 034 000,00	الاشغال العمومية

وضعية مشاريع المخطط البلدي للتنمية موقوفة إلى غاية: 2019/05/06

الفصل	اسم العملية	مبلغ العملية (مبلغ التبليغ)	سنة التسجيل	مقابلة الانجاز	تاريخ الأمر بالانطلاق (ODS)	مدة الانجاز بالأشهر	الاستهلاكات الإجمالية	نسبة الاستهلاكات المالية	عملية مسجلة وغير منطوقة (نكر السبب)	عملية مسجلة وغير منطوقة (نكر الأسباب)	عملية مسجلة وفي طور الانجاز (نكر نسبة تقدم المشروع)	عملية منتهية وغير منطوقة (وضع علامة x)	عملية منتهية ومعلقة (نكر تاريخ الغلق)	الملاحظات
392	تكملة انجاز شبكة الصرف الصحي لأطراف المدينة	7.611.000.00	2019	م ش و ذ م تحدي رياحي قروب - المسيلة	2019/02/20	03 اشهر	0.00	%0			%100	X		منتهية في انتظار طلب القروض
393	تهيئة حضرية لشارع الشهيد سلامة البوهالي	11.989.000.00	2019	م ش و ذ م العقيل للمقاولات - برهوم	2019/02/20	85 يوم	0.00	%0			%82			في طور الانجاز
793	تهيئة حضرية لنهج الشهيد فلاك علاوة	11.925.000.00	2019	العيفاوي عبد الرزاق - مؤسسة الاشغال العمومية والري والبناء وكراء المعدات - بلعانية	2019/02/20	04 اشهر	0.00	%0			%0			المشروع متوقف بسبب اهتراء قنوات المياه الصالحة للشرب وهي محل طلب تسجيل مشروع
392	تهيئة حضرية لنهج الشهيد سعادي الزواوي	11.984.000.00	2019	بوراس باديس - مؤسسة البناء والاشغال العمومية والكهرباء - اع لقيالة	2019/02/20	80 يوم	0.00	%0			%80			في طور الانجاز
797	انجاز ساحة لعب بالعشب الاصطناعي بحي المجاهد منصوري على	8.920.000.00	2019	م ش و ذ م محمد اكرم - المسيلة	2019/04/14	75 يوم	0.00	%0		X	%5			في طور الانجاز
793	تكملة التهيئة الحضرية لشارع الشهيد سلامة البوهالي	11.965.000.00	2019	العيفاوي عبد الرزاق - مؤسسة الاشغال العمومية والري والبناء وكراء المعدات - بلعانية	2019/03/11	04 اشهر	0.00	%0			%50			في طور الانجاز

رئيس المجلس الشعبي البلدي

الوضعية المالية للمشاريع 2018 في إطار PCD

الفصل	اسم العملية	مبلغ العملية (مبلغ التبليغ)	سنة التسجيل	تاريخ الأمر بانطلاق الأشغال (ODS)	مدة الانجاز بالأشهر	الاستهلاكات الإجمالية	عملية غير مسجلة (ذكر السبب)	عملية مسجلة وغير منطلقة (ذكر الأسباب)	عملية مسجلة وفي طور الانجاز (ذكر نسبة تقدم المشروع)	عملية منتهية وغير مغلقة (وضع علامة X)	عملية منتهية ومغلقة (ذكر تاريخ الغلق)	الملاحظات
793	التعبيد بالخرسانة المزفتة للنهج رقم 04 المجاهد هذلي عبد الرحمان	11.939.000.00	2018	2018/09/02	03 اشهر	11.938.675.00			%100		2018/12/25	مغلقة
793	انجاز شبكة الصرف الصحي لحي السلام	9.900.000.00	2018	2018/09/26	85 يوم	9.899.491.00			%100		2018/12/25	مغلقة
793	انجاز الإنارة العمومية لحي زيفوت يوسف	3.495.000.00	2018	2018/06/04	55 يوم	3.494.911.00			%100		2018/08/29	مغلقة
391	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لقرية لحقافة	5.999.000.00	2018	2014/07/27	85 يوم	5.998.076.00			%100		2018/09/18	مغلقة
793	تكملة التهيئة الحضرية لحي زيفوت يوسف - حصّة الطرقات-	17.541.000.00	2018	2018/06/05	87 يوم	17.468.308.94			%100		2018/12/25	مغلقة
392	توسيع شبكة الصرف لحياء: هواري بومدين -لمزاويد- السلام	10.189.000.00	2018	2018/06/03	75 يوم	10.188.780.00			%100		2018/10/18	مغلقة
793	تكملة التعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع محمد بوضياف الجنوبي	28.780.000.00	2018	2018/08/26	03 اشهر	5.279.346.94			%100		2019/03/26	مغلقة
793	تعبيد بالخرسانة المزفتة لشوارع حي محمد بوضياف الجنوبي	10.483.000.00	2017	2018/01/15	4 اشهر	10.482.710.00 دج			%100		2018/07/04	مغلقة
392	إعادة تأهيل قناة الصرف الصحي بحي هواري بومدين	7.900.000.00	2017	2017/12/17	02 شهر	7.899.220 دج			%100		2018/07/04	مغلقة

رئيس المجلس الشعبي البلدي











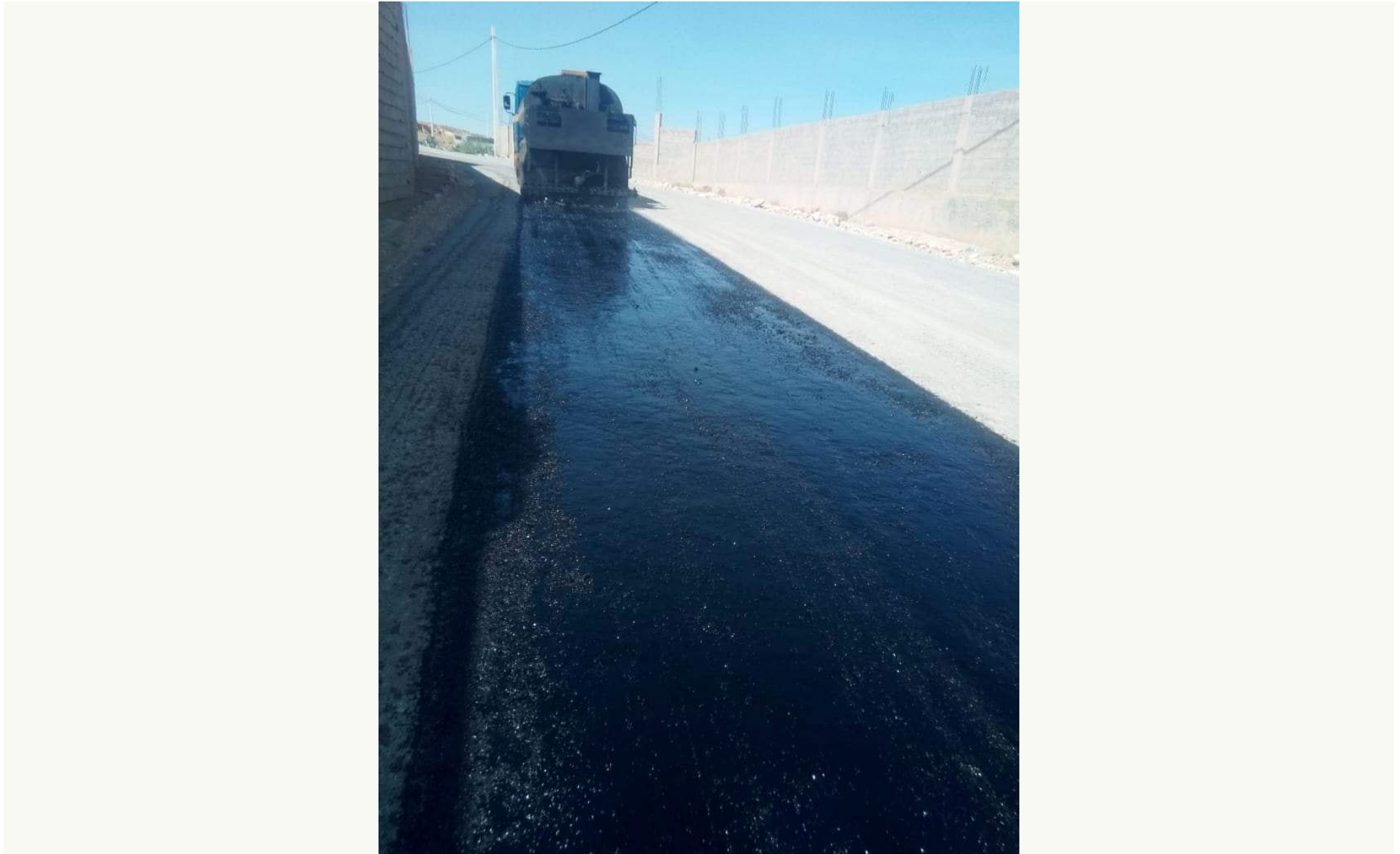






















فهرس

المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر والعرفان.....	I
الإهداء.....	II
الفهرس.....	III
قائمة الجداول والأشكال.....	VI
المقدمة.....	أ
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول : مفهوم التخطيط	03
المطلب الأول :تعريف وأهمية التخطيط	03
المطلب الثاني :أنواع التخطيط ومراحله	06
المطلب الثالث : مبادئ التخطيط.	08
المبحث الثاني: مفهوم التنمية المحلية	13
المطلب الأول :تعريف التنمية والتنمية المحلية	13
المطلب الثاني: خصائص التنمية المحلية وأهدافها	18
المطلب الثالث: مقومات التنمية المحلية وركائزها	21
المطلب الرابع: أبعاد وأسس التنمية المحلية	27
خلاصة	32
الفصل الثاني:مكانة المخطط البلدي للتنمية في التشريع الجزائري	32
تمهيد	33
المبحث الأول :الإطار القانوني للمخطط البلدي للتنمية	34
المطلب الأول : مدونة المخططات البلدية للتنمية	34
المطلب الثاني : مبادئ ومحتوى المخطط البلدي للتنمية	38
المطلب الثالث: أهداف مخططات البلدية للتنمية ومجالاتها	39

42	المطلب الرابع: تقييم دور المخطط البلدي للتنمية في تنمية البلدية
44	المبحث الثاني : مراحل إعداد وتسيير المخططات البلدية للتنمية
44	المطلب الأول: إعداد مخططات البلدية للتنمية
45	المطلب الثاني مراحل ومستويات إعداد المخطط البلدي للتنمية
48	المطلب الثالث : وسائل تنفيذ المخطط البلدي للتنمية
53	المطلب الرابع : تمويل المخطط البلدي للتنمية
58	الخلاصة
59	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية لبلدية برهوم
60	المبحث الاول : تقديم بلدية برهوم
60	المطلب الاول : تعريف بلدية برهوم
61	المطلب الثاني: مهام وأهداف الاجهزة الإدارية لبلدية برهوم
63	المطلب الثالث : تنظيم هيئات بلدية برهوم
66	المبحث الثاني : المخططات البلدية للتنمية لبلدية برهوم (2021/2018)
66	المطلب الاول : مشاريع المخططات البلدية للتنمية المحلية ببرهوم(2021-2018)
76	المطلب الثاني : حصيلة مشاريع مخططات البلدية للتنمية ببرهوم (2021/2018)
80	الخلاصة
81	الخاتمة
85	المصادر المراجع.....
90	الملاحق.....
112	الملخص.....

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

المرجع: القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز البحث

أنا الممضي أدناه،

السيد(ة) صاح رزيقا

الصفة: طالب، أستاذ باحث، باحث دائم طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 357906

الصادرة بتاريخ 2017/08/10 عن الكلية/ بلدية برصوم

المسجل(ة) بكلية الحقوق والعلوم السياسية قسم : العلوم السياسية

والمكلف بانجاز أعمال بحث (مذكرة ماستر ، مذكرة ماجستير ، أطروحة دكتوراه) الموسومة بـ :
المخططات البلدية للتنمية ودورها في تحقيق التنمية المحلية

دراسة حالة بلدية برصوم (2018-2021)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2021/06/22

إمضاء المعني



نواوي شاكر

من خلال هذه الدراسة الذي سعت الى إبراز الدور الذي تلعبه مخططات البلدية في عملية التنمية المحلية باعتبارها أحد أهم الوسائل التي يعتمد عليها المواطن في تقديم إحتياجاته وما يرغب في تحقيقه من خلال تحقيق التنمية المحلية من طرف المشاريع المخطط لها من طرف البلدية التي تسعى الى تحقيقها من خلال مخططاتها حيث تهتم التنمية المحلية بالاحتياجات الضرورية للمجتمع والمواطنين وتحسين مستوى معيشتهم ولإثبات نجاعة المخططات البلدية ودورها في تحقيق التنمية قمنا باسقاط الدراسة على بلدية برهوم لرؤية مدى مساهمة المخططات البلدية في التنمية المحلية في البلدية من خلال مشاريع المخططات التي استفادت منها بلدية برهوم.

وتم التوصل الى أن للمخططات البلدية دور كبير وأهمية بالغة في تحقيق التنمية المحلية حيث تعتبر عجلة التنمية والقاعدة الاساسية لتجسيدها ، لكن في نفس الوقت لها سلبيات ونقائص من ضعف التمويل المحلي وتحكم الهيئات المركزية في اتخاذ القرار.

الكلمات المفتاحية: المخططات البلدية، البلدية ، التنمية المحلية

Summary

Through this study, which sought to highlight the role that municipality plans play in the local development process, as one of the most important means that the citizen relies on to provide his needs and what he wishes to achieve through the achievement of local development by the projects planned by the municipality that it seeks to achieve through During its plans, where local development takes care of the necessary needs of society and citizens and improve their standard of living

In order to prove the efficacy of municipal plans and their role in achieving development, we projected the study to the municipality of Barhoum to see the duration of the contribution of municipal plans to local development in the municipality through the schemes projects that Barhoum municipality benefited from.

It was concluded that the municipal plans have a great role and great importance in achieving local development, as they are considered the wheel of development and the basic basis for its embodiment, but at the same time it has negatives and shortcomings due to weak local funding and the control of central bodies in decision-making.

Keywords: municipal plans, municipality, local development